مجموعة رسائل

آل عبد الجبار القطيفي

مجموعة رسائل

ميرزا حسن گوهر الحائري

تحقيق وتعليق

أثير الخفاجي

مراجعة وتصحيح

علي أكبر النجفي

النجف الأشرف

رسائل الشيخ

محمد بن عبدالجبار القطيفي الحائري

تأليف

الشيخ العظيم المقدس

الشيخ مُحَمَّد بن عَبْد عَلي آل عَبْد الجَبّار القَطِيفِي الحَائِري

أعلى الله مَقامَهُ

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ)

موقع الأوحد
Awhad.com

تحقيق وتعليق

أثير الخفاجي

مراجعة وتصحيح

علي أكبر النجفي

هوية الكتاب :

اسم الكتاب : رسائل الشيخ العظيم المقدس محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي الحائري أعلى الله مقامه. (١)

خلاف علماء النجف.

منبع الأسرار وسيف الله على الأشرار.

فضل الرسول وآله صلى الله عليه وآله .

تحقيق وتعليق : أثير الخفاجي.

مراجعة وتصحيح : الشيخ علي أكبر النجفي.

المطبعة : دار الامام المجتبى عليه السلام .

الطبعة : الأولى.

مكان الطبع : النجف الأشرف .

سنة الطبع : ١٤٤٥ هـ.

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الخالق الرازق المحيي المميت المتفرّد في الأزل، له الخلق والأمر، الخاضع له كل شيء تحت قدرته وعظمته، والمفضّل خلقه بعضهم على بعض، المفوّض التفويض الحق لسليمان عليه السلام أمر خلقه ، إذ قال جلّت عظمته : (هَٰذا عَطاؤنا فامْنُنْ أوْ أمْسِكْ بغيْر حِسابٍ)، كما فوّض لعيسى عليه السلام، إذ قال : (وإذْ تخْلُقُ من الطّينِ كَهيْئةِ الطّيْر بإذْني فتنْفُخُ فيها فتكُونُ طيْراً بإذْني).

والصلاة والسلام على قطب الوجود، الراقي أعلى المراقي في السلوك إلى الحق المعبود، المفوّض له الخلق والأمر، إذ قال فيه جلّت عظمته : **(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)**، الذي اصطفاه في القدم على سائر الأمم على علم عنده، انفرد عن التشاكل والتماثل عن أبناء الجنس، وأقامه في سائر عالمه في الأداء عنه إذ كان لا تحويه خواطر الأفكار، ولا تمثّله غوامض الظنون في الأسرار، أبي القاسم محمّد وعلى أهل بيته، الذين علّاهم بتعليته وسما بهم إلى رتبته، أئمة الهدى ومصابيح الدجى وأعلام التقى وورثة الأنبياء والمثل الأعلى والدعوة الحسنى وحجج الله على أهل الدنيا والآخرة والأولى.

ويعد، فيقول العبد الحقير الفقير أثير الخفاجي المنصوري :

إنّ الله تعالى يبتلي خلقه في كل قرن قرن وزمن زمن، **(ليميز الخبيث من الطيب)**، و**(ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيّ عن بينة)**، **(وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولاً)**. ولما أراد الله تعالى إظهار ما ينبغي إظهاره من الحق والحكمة عن طريق شيخنا حجة الله في العالمين والمظهر لبواطن الحاسدين، مروّج شريعة سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله، **الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه**، ظهرت بواطن الحاقدين الحاسدين لما أنعم الله تعالى على ذلك العالم العظيم، ووصل الأمر إلى الافتراء عليه وتكفيره وإخراجه عن الدين، وسيعلمنّ نبأه بعد حين.

وكذلك صنعوا بتلميذه سيّد العالَم فخر الأفاخم والأعاظم مولانا السيّد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه [1]، ورأى منهم أنواع الغصص والكرب، لمن اطلع على سيرتهما قدّس الله نفسيهما.

وإنّ هذين الكتابين العظيمين (خلاف علماء النجف) و(منبع الأسرار وسيف الله على الأشرار)، من تأليف شيخنا العظيم المقدّس الرادّ على المنحرفين والخاطئين وسائر المليين مبيّن الحق واليقين

[1] راجع في ترجمته كتاب أستاذنا أطال الله بقاءه (جوهرة رشت)، وكتاب (الروض الباسم) للشيخ هادي مكارم تربتي المشهدي، وغيرهما كثير .

الشيخ محمّد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه وشكر سعيه بالنبي وآله صلى الله عليه وآله، ورفع منزلته في أعلى عليين، إله الحق آمين. فإنه، سبحان الذي خلقه، كان غزير العلم كثير التأليف جيّد التصنيف، له عشرات الكتب والرسائل المطوّلة والمختصرة في الردّ على المتشيّعة الخاطئة وسائر المخالفين، مثل النصارى واليهود والمخالفين والزيدية والصوفية وغيرهم من فرق الضلال والانحراف، **يبينان أصول الوجود وأركانه، أعني الخلق والرزق والإحياء والإماتة.** وإن ذات الحق تعالى لما كانت منزّهة عن الرؤية والارتباط والاقتران ومباشرة الحوادث، جعل الله سبحانه خاصة من خلقه يتصرّفون في الوجود بأمره ، وهم **(عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون)**، كالملائكة الأربعة، جبرائيل للخلق، وإسرافيل للإحياء، وميكائيل للرزق، وعزرائيل للإماتة، وهؤلاء لا يتصرّفون بشيء إلا بأمر العالين، أعني محمّداً وآله الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، لأنّ الله تعالى فوّض إليهم أمر الخلق، وحسابهم عليهم، بالنص والسنة والإجماع ودليل العقل والآفاق.

قال عليه السلام في دعاء رجب : أنا سائلكم وآملكم فيما إليكم التفويض وعليكم التعويض، وبكم يجبر المهيض وإليكم ما تزداد الأرحام وما تغيض.

وقال عليه السلام : إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم، والصادر عما فُصّل من أحكام العباد.

وقال عليه السلام : ومن تقديره منائح العطاء بكم إنفاذه محتوماً مقروناً، فما شيء منه إلا وأنتم له السبب وإليه السبيل .

فتدبّر في هذا الكلام الشريف تجد أن الأئمة عليهم السلام هم حملة الأشياء السبعة التي لا يقع شيء في الأرض ولا في السماء إلا بها. **قال عليه السلام : لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع : بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل، فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر؛ وفي رواية : (نقص).**

وإنّ هذين الكتابين ألّفهما شيخنا المقدس أعلى الله مقامه عندما اعترض بعض علماء النجف على سيّدنا ومولانا فخر الأفاخم والأعاظم السيّد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه . فالسيد يقول أنّ الأئمة عليهم السلام يخلقون ويرزقون ويحيون ويميتون بإذن وبأمر من الله تعالى، فاعترض عليه بعض أشباه العلماء ونسبوا إليه أقوالاً منكرة من الغلوّ فيهم عليهم السلام والتفويض الباطل وما أشبه ذلك، وهو يتبرأ منها في كلّ كتبه ودروسه ومجالسه، **وسينبئك شيخنا المؤلف فيهما.**

وإن كثيراً من العلماء والطلبة وقعوا في الافتراء والبهتان مما نسبوه إلى شيخنا رئيس العلماء الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي

أعلى الله مقامه وتلاميذه، كقولهم أنه يقول بقدم الأئمة عليهم السلام، وعروج النبي صلى الله عليه وآله بروحه بلا جسم، وكقولهم أن الشيخ أحمد الأحسائي ينكر المعاد الجسماني، وما أشبه ذلك من الأباطيل التي ليست في كتبه ودورسه وهو يتبرأ منها. ويكفيك في ذلك كتاب (دليل المتحيرين) لسيد العالَم فخر الأفاخم والأعاظم مولانا السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه، فإنه بيّن هناك ما فيه كفاية للمُنصف.

وهذان الكتابان عرضتهما على سيدي وسنادي ومن حبّه ذخر لمعادي، السيّد العلامة الخطيب السيد معين الحيدري أطال الله بقاءه بالنبي وآله صلى الله عليه وآله، لتحقيقهما، إذ لستُ من فرسان هذا الميدان ولا من سباق هذا الرهان. فقال أدام الله أيامه أنه مشغول بتحقيق بعض كتب المدرسة، فأشار على الحقير الفقير بتحقيقهما وإخراجهما، لينتفع الناس بكلام مقتبس من الكتاب والسنة الحقة، على الصادع بها آلاف الثناء والتحية.

والآن نشرع باختصار ترجمة شيخنا المقدس الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه ، والأمر موكول إلى كتاب (الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي بآثاره المخطوطة والمطبوعة)، للأستاذ نزار حسن آل عبد الجبار القطيفي، وفقه الله تعالى.

موجز سيرة المصنف قدس سره

اسمه ونسبه :

قال الأستاذ الباحث في الكتاب المذكور: الشيخ محمد بن الشيخ عبد علي بن الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ علي آل عبد الجبار، القطيفيّ المولد والنشأة ، السماهيجي البحراني الأصل. لا يُعلم تأريخُ ولادته، إلا أنه من خلال التدقيق في مؤلفاته نرجّح أنه ولد في الربع الأخير من القرن الثاني عشر الهجري.

أسرة آل عبد الجبار :

تعدّ أسرة آل عبد الجبار من أقدم الأسر العلمية البحرانية المهاجرة للقطيف. خرج منها علماء ومراجع تقليد، وأثْروا الساحة العلمية بالعديد من مصنفاتهم.

أساتذته :

١- خاله الشيخ محمد بن حسين آل عبد الجبار الملقب بالشيخ محمد الكبير، وكثيراً ما ينقل فتاويه وآراءه ، وهو مجازٌ منه (كان حياً سنة ١٢٠٧هـ).

٢- الشيخ مبارك بن الشيخ علي الجارودي (ت ١٢٣٤ هـ).

٣- الشيخ حسين العصفور(ت ١٢١٦هـ)، قرأ عليه بعض الفقه ، وله منه إجازة.

٤- والده الشيخ عبد علي (كان حياً سنة ١١٩٦ هـ).

٥- **الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي** (١١٦٦-١٢٤١هـ)، وله منه إجازة.

٦- الشيخ محمد باقر المشهور بالوحيد البهبهاني بن محمد أكمل الإصفهاني (١١١٧ - ١٢٠٥ هـ).

أعلى الله مقامهم أجمعين.

تلامذته :

١- الشيخ أحمد بن صالح آل طوق القطيفي (ت ١٢٤٨هـ). وكذلك هو من تلامذة شيخنا رئيس العلماء وزينة الحكماء وأستاذ

الفقهاء آية الله في العالمين الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه.

٢- الشيخ تركي بن نصر السيهاتي.

٣- الشيخ حسن بن إبراهيم بن علي الأحسائي.

٤- الشيخ حسن بن سلطان آل خليفة الأحسائي.

٥- الشيخ زرع بن محمد علي القطيفي.

٦- السيد عبد الرؤوف الجد حفصي البحراني.

٧- الشيخ محمد السرخي.

٨- الشيخ محمد بن الشيخ حسين الفارساني البحراني.

٩- الشيخ محمد بن حسين بن علي آل أبي خمسين الأحسائي (١٢١٠ - ١٣١٦ هـ). وهو من تلامذة فخر الأفاخم والأعاظم مولانا السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه.

١٠- الشيخ محمد بن حسين بن خلف البحراني. وهو أيضاً من تلامذة السيد المذكور، وله عدة رسائل، فيها كثير مسائل سألها أستاذه السيد أعلى الله مقامه.

١١- الشيخ محمد بن ناصر الأحسائي.

١٢- الشيخ محمد علي بن مسعود الجشي القطيفي، وهو ابن أخت الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار.

١٣- السيد مكي بن السيد علي الموسوي البحراني.

١٤- الشيخ يحيى بن عبد العزيز البحراني.[1]

مؤلفاته :

أقول : مؤلفاته قدّس الله روحه ونوّر ضريحه لا تكاد تحصى كثرة ، كلها في الدفاع عن الحق وأهله ، وردّ على سائر المخالفين من اليهود والنصارى والصوفية والمخالفين، وعلى الملا صدرا الشيرازي وصهره الكاشاني، وكأنّ الله خلقه ليردّ على سائر الأديان والمذاهب المنحرفة. فاقت مؤلفاته أكثر من مائة مصنّف بين مختصر ومطوّل. نذكر بعض وأشهر مؤلفاته أعلى الله مقامه، ونحيل التفصيل إلى الكتاب المذكور:

١- (هدي العقول إلى أحاديث الأصول) في شرح أصول الكافي، شرح المجلد الأول، ولم يصل إلينا منه إلا إلى نهاية كتاب الحجة منه، شرحه في ستة عشر مجلداً، وطبع مؤخراً بأحد عشر مجلداً، طبع منه تسعة مجلدات الشيخ الجليل والفاضل النبيل الكريم الشيخ مصطفى بن الشيخ عبد الحميد آل مرهون حفظه الله تعالى،

[1] كتاب (الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه)، المؤلف : نزار آل عبد الجبار القطيفي، ص ١٩ ، و ٢٠ ، و ٣١ ، و ٣٢ ، و ٣٣ ، و٣٤ .

ومجلّدين طبعها الأستاذ العزيز الدكتور أحمد عبد الهادي الأحسائي وفقه الله تعالى، وهو أكبر شروحات الكافي على الإطلاق، وليس له نظير، ردّ فيه على سائر شرّاح الكافي.

٢- (مشكاة الأنوار في إثبات رجعة محمد وآله الأطهار صلى الله عليه وآله)، طبعتها العتبة الحسينية المقدّسة بتحقيق الشيخ حامد رحمان الطائي حفظه الله تعالى.

٣- ثلاث رسائل حققها وطبعها الشيخ العلامة الفاضل الشيخ حلمي عبد الرؤوف السنان القطيفي حفظه الله تعالى.

٤- (الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب في إثبات الإمامة)، كذلك حققه وطبعه الشيخ المذكور.

٥- (رسالة في ردّ وحدة الوجود والحلول والاتحاد في الردّ على أصحاب وحدة الوجود من الصوفية، وبعض من مال إليهم من الإمامية)، حققها وطبعها الشيخ الجليل الفاضل الشيخ هادي مكارم تربتي المشهدي وفقه الله تعالى.

٦- (رسالة في جواب السيد محمد من أحفاد السيد نعمة الله الجزائري رحمه الله تعالى)، طبعها الأستاذ أحمد عبد الهادي الأحسائي.

هذا المطبوع من تصنيفاته قدّس الله روحه ونوّر ضريحه. ولقد أخبرني بعض الإخوة الأعزاء أنهم يعملون في تحقيق مؤلفاته، وستصل

إلى عشرة مجلدات أو أكثر إن شاء الله تعالى. وفّق الله الجميع لإحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.

ونذكر بعض مصنفاته المخطوطة لتعرف أنّ هذا الشيخ العظيم له باع في كل العلوم، منها :

١- (سلّم الوصول إلى علم الأصول) في أربعة مجلدات.

٢- (البارقة الحسينية في الردّ على الشبه الوهمية)، في مجلدين.

٣- (الردّ على النصارى) في مجلدين.

٤- (الدلائل الشرعية في شرح الصلاتية) في مجلدين أو ثلاثة.

٥- (نور الهدى في أسرار شهادة سيد الشهداء عليه السلام)، مجلد كبير. وقد أرسلت مخطوطتين إلى الشيخ مشتاق المظفر وفقه الله تعالى، مدير مجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي، وهي قيْد التحقيق إن شاء الله تعالى.

٦- (المصباح المبين لرفع الافتراق بين علماء الأخبار والمجتهدين).

٧- (شرح حديث الثقلين) في مجلد ضخم.

٨- (الشوارق الحسينية) في مجلد ضخم.

٩- (فتح الأبواب لخلاصة الحساب للبهائي قدّس سره) شرحه في مجلد.

١٠- (شرح الباب الحادي عشر) في مجلد.

وغيرها الكثير من أنواع العلوم من التوحيد، والإمامة، ومقامات أهل العصمة والطهارة عليهم السلام، والنبوة، والفقه، والأخلاق، والتفسير، والعرفان، والسيرة، والفلك، والحساب، والمنطق، وملأ المكتبة الشيعية بتصنيفاته ، قدّس الله روحه ونوّر ضريحه ورزقنا شفاعته .

أقوال العلماء أعلى الله مقامهم فيه :

كان شيخنا المقدس أعلى الله مقامه معظماً مهاباً عند العلماء والطلبة .

١- قال فيه أستاذه وأستاذ الكل الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه عندما وجّه إليه مسائل في الأصول والفقه، قال :

فيقول العبد المسكين أحمد بن زين‌الدين الأحسائي أنه قد أرسل إليّ الشيخ الممجد الشيخ محمد بن الشيخ عبد علي بن عبد الجبار القطيفي، أصلح الله أحواله وبلّغه آماله في مبدئه ومآله بمحمد وآله، أرسل إليّ مسائل يريد جوابها وكشف حجابها، على استعجال منه ولا

إمهال، فكتبت له ما جاء على البال من وارد الحال، ولم أبسط الكلام اتكالاً على فهمه، لأنه سلّمه الله تكفيه الإشارة ويستغني في التنبيه على أدنى عبارة.

٢- قول السيد السند فخر الأفاخم والأعاظم مولانا السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه، وقد سأل شيخُنا المقدس السيدَ عن تسديد الإمام عجل الله فرجه لرعيته في زمن الغيبة ، فكتب السيد رسالة رائعة في جوابه :

الشيخ العالم الممجد المسدد المؤيد مولانا الشيخ محمد آل عبدالجبار كان عالماً فاضلاً فقيهاً مجتهداً حكيماً متتبعاً متديناً متواضعاً منصفاً كثير التصانيف وجيّد التأليف، له كتب ورسائل وأجوبة المسائل.

٣- قال الشيخ أحمد بن صالح بن طوق القطيفي أعلى الله مقامه، تلميذهم، عند اختصاره للرسالة الصلاتية لشيخنا المقدس أعلى الله مقامه :

أستاذي الأعظم ربّ المعقول ورئيس المنقول وحاكم الرواية ومعلّم الدراية.

٤- قول الشيخ محمد بن حسين البحراني أعلى الله مقامه، وله أسئلة كثيرة وجّهها للسيّد المذكور قدّس الله روحه ونوّر ضريحه :

مولانا ومقتدانا ورئيس مذهبنا، قدوة المحدّثين ورئيس المسلول في المعقول والمنقول، العلامة الفهامة الأكمل الأمجد شيخنا الشيخ محمد بن المغفور في رحمة الغفار الشيخ عبد علي آل عبد الجبار آمنه الله من شرور الإنس أو مواقع الأخطار.

٥- قول تلميذه الشيخ حسن بن سلطان آل خليفة أعلى الله مقامه في وقفيته على (مشكاة الأنوار) :

أوقف وحبس علامة عصره وفهامة دهره الشيخ محمد بن الشيخ عبد علي آل عبد الجبار هذه الرسالة .[١]

وفاته أعلى الله مقامه :

قال الأستاذ نزار آل عبد الجبار:

مَن وثق تأريخ وفاة الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار أعلى الله مقامه، تلميذُهُ الشيخ حسن بن سلطان آل خليفة، يذكر في الصفحة الأولى من مجموع الرسائل هذه العبارة : تأريخ وفاة الشيخ محمد آل عبد الجبار يوم الرابع من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٢ هجرية، الثانية والخمسين ومائتين وألف .[٢]

---

[١] كتاب (الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه)، ص ٢٨.

[٢] نفس المصدر، ص ٣٦ .

خلاف علماء النجف

تأليف

الشيخ العظيم المقدس محمد بن عبد علي

آل عبد الجبار القطيفي الحائري أعلى الله مقامه

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هجرية)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد الصمد وصلى الله على محمد الامجد وآله المصطفين وبعد
فقد حدث خلاف من بعض علماء النجف في بعض حدود عشر الخمسين بعد
المائتين والف في مسئلة كان المذهب على خلافها بين الخاص والعام
قولا وعملا في مشاهد الائمة وغيرها الا ما نقل عن هذا البعض بنقل
الثقاة عنهم وهو انه لا يجوز القول بان عليا وبنيه المعصومين قادرون
على ان يخلقوا ويرزقوا ويحيوا ويميتوا وان كان باذن الله
نعم وامرهم انه علوا وتفعيلي وترى لهم خبطا في الجواب فتارة يقولون
بجواز على سبيل الاعجاز والله الفاعل له وتارة انه وقع من بعض الانبياء
السابقين خاصة وتارة يقولون لا يجوز القول بان محمدا وآله المعصومين
علل للوجوه خصوصا العلة الفاعلية وتارة ينقل عنهم ان ليس من علي عليه السلام
الدعاء كغيره والله يفعل ذلك عند دعاءه وليس سبيل ذلك سبيل النبوة
الى عيسى والملائكة وسائر المعجزات التي نسب اليها الله تلك الافعال
لثبوت ذلك بالدليل وقيام الاجماع الضروري من المسلمين كلهم (الملايين)
على عدم جواز ذلك الى امير المؤمنين واولاده المعصومين وادا
الجواب في الجواب بنقل الثقاة لهذا وابتراهان ويخبطون في الكلام بما ليس
من المذهب كتخصيص البعثة فيما تحتاج اليه الخلق وكذا الافضلية ونحوها
مما يطول نقله والاطالة تحته ولقد آل الامر منهم الى نسبة اقوال الى اكثر علمائنا
الرشتي لا يقول بها وبرأ منها في المجالس العامة والخاصة يشهدون بذلك
على الجهال كالقول بالتفويض الى الائمة عليهم السلام بانه يقول بالغلو ويخوذ ذلك مما هو بريء
منه ولا حصل منه الا خلافه وليس ذلك باول قارورة كسرت في الاسلام
بل التشبيه في الضروري جار من زمن آدم عليه السلام في ضروري التوحيد وغيره

الصفحة الأولى من المخطوطة .

والمؤمن معلوم ان فيما تقرر من الملائكة وغيرهم من الانبياء
وغيرهم من المؤمنين ليسوا داخلين في العامة العاملون في الاحاديث
آل محمد او علمهم وفيها لو علم ابوذر ما في قلب سلمان لقتله ان علم العطاء
(٢) الخ وما قاله المرتضى في الغرر والدرر ساقط لا عبرة به وما ذكره في
قلب جوهر علم لو ابوح به لقيل لي انك من يعبد الوثن الخ وقوله
الا في لاكم من علمي جواهره كيلا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا والاحاديث
المسقطة لهذا الاصل غير ما ذكر كثيرة لسنا بصدد ذكرها هنا لكن دابهم اذا
تليت الاحاديث عليهم يقولون نقل مطرح لا تعريج عليه فاطرحوا لذلك
وان عدهم كثير من المحققين علماء مع اعترافهم بعدم جامعيتهم للعلوم
من الاصول الدينية ومتعلقاتها زايدا على قول الجزري للعوام وغيرذلك
كثير من العلوم ما لم يحيطوا بعلمه فضلا عن هذا الكلام وغوره كالطبيب
المعلم لا يفهم ما يقوله ولا يعلم لغيره فما عظم من ذلك ما سمعه في شان
الائمة (ع) لا تطرح الاحاديث مع امكان حملها ولا يحكم بسقوطها فان
كان فبعد عرضها على المذهب وعدم قبول الادلة لها وعدم تاويلها
على وجه يقبلها ورد المذهب لها من جميع الوجوه فلا يبعد الحكم حينئذ بالسقوط
والكذب لانه كما لقول للمليء بانه لص ولكن اين من يعرف ذلك فضلا
عمن يعمل به ونرى هؤلاء الاشياء حتى سمعوا ما يخالفهم مما يخالف ما
اكثروه من الجهل قالوا نقل مطرح لا تعريج عليه ولو الف حديث او لو قيل
على تاويل ساقط سمعوه من غيرهم او احد قوله بعواء نفوسهم ويستمع
بعضا هذا ذلك وفيما حصل كفاية لطالب الحق المنصف.

(١) [illegible]
(٢) [illegible]
(٣) [illegible]
(٤) [illegible]

الصفحة الأخيرة من المخطوطة .

((نص الكتاب))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد الصمد وصلى على محمّد الأمجد وآله المصطفون. وبعد، فقد حدث خلاف من بعض علماء النجف في بعض حدود عشر الخمسين بعد المائتين والألف، في مسألة كان المذهب على خلافها بين الخاص والعام، قولاً وعملاً، في مشاهد الأئمة عليهم السلام وغيرها، إلا ما نقل عن هذا البعض بنقل الثقاة عنهم.

وهو أنه لا يجوز القول بأنّ علياً وبنيه المعصومين عليهم السلام قادرون على أن يخلقون ويرزقون ويحيون ويميتون[1]، وإن كان بإذن الله تعالى وأمره ، فإنه غلوّ[2] أو تفويض، وترى لهم خبطاً في

---

[1] هكذا في المخطوط، وهي لغة مروية، إذ على بعض كلام النحاة : على أن يخلقوا، و...

[2] وللسيد الأعظم حجة الله البالغة على الاكابر والأصاغر مولانا الشهيد السعيد السيد محمد كاظم بن محمد قاسم الرشتي الحائري أعلى الله مقامه كلام في التوحيد والغلوّ أحبّ أن أنقله لزيادة الحجة على الجاهلين الحمقى، ولتعرف أنهم كيف افتروا على السيد بغير حق، وأن اتباعه هو الحق.
قال في آخر كتابه (كشف الحق) : ثم إني أجمل القول في ما هو معتقدي عن هذه المسائل المأخوذة من شيخي وأستادي وأدين الله بهذا الاعتقاد وأشهد بالله أنه اعتقاد مولانا وشيخنا، إن افتريته فعليّ إجرامي وأنا بريء مما تجرمون.

فأقول : إن الذي يجب اعتقاده على المسلمين في معرفة أصول الدين هو أنّ الله سبحانه هو الواحد المتوحّد الفرد المتفرّد بقيوميته وإيجاده وخلقه ليس له شريك ولا وزير ولا هو سبحانه بأحد يستشير ولا يعينه أحد ولا يوازره عدد، فهو المستقلّ المتفرّد بالخالقية والفاعلية والرازقية، خلق السموات بلا عمد و سطح الأرضين على وجه ماء جمد . وتدلّ على ذلك ضرورة أهل الإسلام والآيات المحكمة كقوله تعالى : (الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء سبحانه و تعالى عما يشركون)، وقوله تعالى : (أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات)، وأمثالها من الآيات الكثيرة، والأخبار المتواترة المستفيضة عن البيان. فمن اعتقد بخلاف ذلك فهو خارج عن دين الإسلام، ومكذّب بما جاء به سيّد المرسلين صلّى الله عليه وآله، ومن قال أنّ علياً عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام خالقوا السموات والأرضين فلا حظ له في الإسلام، ولا هو في عداد المسلمين، ومن قال أنهم عليهم السلام خالقون باذن الله وأمره كالشريك المتصرف في الملك باذن الشريك الآخر، أو كالوكيل الفاعل باذن الموكل وأمره، أو كالعبد الفاعل باذن المولى والسيد، فمن قال بهذه المقالة ودان بهذا الاعتقاد فهو كافر باليقين وخارج عن ذمة (مذهب خل) المسلمين، وإني أبرء إلى الله تعالى منه وممن يقول بقوله، فلا أشك في كفرهم فإنهم ملعونون على لسان داود وعيسى بن مريم، وهو قول الصادق عليه السلام : (من قال نحن خالقون بأمر الله فقد كفر)؛ لأنّ الإذن والأمر على الأول ينافي توحيد الله ويثبت الشريك له تعالى، وعلى الثاني والثالث يستلزم اعتزال الحق عن الخلق، ويستلزم التعطيل، وضرورة الدين قضت على فساد كل ذلك على اليقين، والأدلة القطعية من العقلية والنقلية دالة على بطلانه وكفر القائل به، وأنه شرّ اليهود والنصارى، لأنّ الغلاة صغّروا عظمة الله، وكلّ من يدّعي أن لأحد استقلالاً وتذوتاً بدون الله سبحانه فهو كافر أيضاً، فمن جعلهم عليهم السلام العلة الفاعلية بالمعاني التي ذكرتُ لك كما هي الظاهرة المعروفة بين الخلق فإني أبرء إلى الله تعالى منه وأدين بكفره.

وأما إطلاق هذه العبارات وإرادة أنحاء التجوّزات ووضع الاصطلاحات وقصد معنىً صحيح يطابق ظاهر الشرع الأنور المعروف بين هذه الفرقة الناجية، كما قال عزّ وجلّ : (و إذ تخلق من الطين) الآية، وقال عزّ وجلّ : (تبارك الله أحسن الخالقين)، وقد قال تعالى : (وتخلقون إفكاً)، وكذلك ما في الروايات كما تلونا عليك سابقاً فقد وقع، فلا بدّ أن تحمل أمثال هذه الإطلاقات على المعنى الصحيح الذي يطابق ظاهر الشرع، لأن صدور هذه العبارات من الشارع قطعي كما سمعت من القرآن، وعدم إرادته ما هو المعروف المتبادر من المعاني التي ذكرت قطعي أيضاً، فوجب الحمل على التجوّز وأنحاء الوجوه والاعتبارات .

الجواب، فتارة يقولون بجوازه على سبيل الإعجاز والله الفاعل له ، وتارة أنه وقع من بعض الأنبياء السابقين عليهم السلام خاصة ، وتارة يقولون لا يجوز القول بأنّ محمداً وآله المعصومين علل الوجود خصوصاً العلة الفاعلية ، وتارة ينقل عنهم أن ليس من عليّ إلا الدعاء كغيره والله يفعل ذلك عند دعاءه ، وليس سبيل ذلك سبيل النسبة إلى عيسى والملائكة وساير المدبّرات التي نسب إليها الله تلك الأفعال لثبوت ذلك بالدليل، وقيام الإجماع الضروري من المسلمين بل وجميع الملليين على عدم جواز ذلك إلى أمير المؤمنين وأولاده المعصومين عليهم السلام، وإذا ألجوا في الجواب بنقل الثقاة لم يأتوا ببرهان، ويخبطون في الكلام بما ليس في المذهب كتخصيص البعثة بما يحتاج إليه الخلق، وكذا الأفضلية ونحوها مما يطول نقله ، ولا طايل تحته .

(إلى أن قال أعلى الله مقامه) :

واعلم أني قد أعذرتُ وأنذرتُ وبيّنتُ وفصّلتُ وأوضحتُ ولم أترك لذي مقال مقالاً ولا لذي حجة خصاماً و جدالاً، وبينت أنّ مولانا وأستادنا ما خالف المعروف بين الفرقة المحقة فضلاً عن المعروف بين المسلمين قدر شعرة وذرة، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، والمرجع إلى الله والملتقى عند الحساب والحكم لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ولقد آل الأمر منهم إلى نسبة أقوال إلى السيد كاظم الرشتي[1] لا يقول بها ويتبرأ منها في المجالس العامة والخاصة، يشبّهون بذلك على الجهال، كالقول بالتفويض إليهم عليهم السلام، وأنه يقول بالغلوّ، وأنه يقول بالاستقلال ونحو ذلك مما هو بريء منه ولا سمعنا منه إلا خلافه. وليس ذلك بأوّل قارورة كسرت في الإسلام، بل التشبيه في الضروري جارٍ من زمن آدم عليه السلام في ضروري التوحيد وغيره. وسببه القصور أو التقصير أو سبق شبهة أو خلود إلى قاعدة مجتثة أو تبعية أو نظر لإنية أو جمود قريحة إلى غير هذه الغايات الغير المتأصّلة. ولو أخذنا في نقل ما وقع مثله أو نظيره من علماء الفرقة لضاقت الرسالة عن الضبط واتسع الفتق، والمعصوم من عصمه الله ، وسبيل الحق متّضح جليّ في كلّ وقت.

ولما انتشر هذا الخلاف وظهر في الآفاق حتى أوجب تلبيساً على الجهال وتشكيكاً في مجملات المذهب، **أوجبتُ على نفسي القيام لنصرة الحق، فهو به أولى وأحق لله وفي الله**، والآي الدالة على ذلك تقرب من العشرين، والأحاديث به متواترة معنىً، ولا مانع من نصرة

---

[1] هو فخر الأفاخم والأعاظم الدر الفاخر والبحر الزاخر سيد العالم المفترى والمكذب عليه السيد كاظم الرشتي الحائري أعلى الله مقامه، راجع في ترجمته (جوهرة رشت) لسيدنا الأستاذ أطال الله بقاءه، و (الروض الباسم) للشيخ هادي مكارم تربتي حفظه الله تعالى .

الحق ودفع الشبه، والروايات الواردة عنهم في ذلك متواترة معنىً، في الكافي وغيره، ومنها : **(إذا ظهرت البدع فليظهر العالم علمه فمن ترك فعليه لعنة الله)**. وهو للمجاهدة خصوصاً زمن الغيبة، ودلّت عليه أحاديث الاحتجاج وتفسير العسكري عليه السلام وغيرهما، ولا مانع حاصل، والله المعين والموفق.

ولستُ من أتباع إحدى الفريقين، بل خارج عن الجميع.[1]

وسمعنا أنهم طلبوا من السيد كاظم في عام الخمسين المناظرة فأجابهم بشرط الرجوع إلى حكم خارج عن الفريقين ونلتزم بحكمه، أو يكتب كل منا ما عنده ونرسل الجميع إلى عالم في الآفاق نرتضي به ونلتزم بحكمه.[2] وشار بعض عليهم بجريان ذلك بالمكاتبة بينهم حتى ينتهي الحال إلى ما يبيّن الحق ويوضحه من الفريقين. **فأبى أهلُ النجف جميع ذلك، ويقولون : ليس مثلنا في الأرض حتى يكون علينا حاكم بل هو منا كما نقول،** مع أنه لا جامعية عندهم في العلوم،

[1] هذا مماشاة وتورية للهمج الرعاع الحمقى الذين اتّهموه بأنه على طريقة الشيخ أحمد الأحسائي أعلى الله مقامه التي في اعتقادهم الباطل خطأ وباطل، وفي الحقيقة هو على طريقة الشيخ أحمد الأحسائي والسيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامهما، التي هي طريقة الأئمة عليهم السلام.

[2] راجع كتاب (دليل المتحيرين) للسيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه، فإنه فصّل الأمر المرير هناك .

بل أكثر أتباعهم يتبعونهم ظاهراً لا باطناً، ولا فائدة في نقل ذلك، بل نعرض عنه.

ولنرجع إلى تحقيق الحق بواضح البرهان والبيان في الدلائل الظاهرة والبرهان، مستعيناً بالجواد المنان وبمحمد وآله السادة الكرام صلى الله عليه وعليهم أجمعين، وقل كما قال الله : **(وقل جاء الحق وزهق الباطل إنّ الباطل كان زهوقاً)**، وقال تعالى : **(بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ولكم الويل مما تصفون)**. والتزمت فيما سيأتي كمال الاختصار لضيق الوقت والاستعجال مع ما أنا عليه من القصور وتوارد البلبال وتشتّت البال بالحلّ والارتحال وقلة البضاعة وكثرة الإضاعة مع طلب بعض الإخوان والرفقاء لذلك، **فأجبت بالمستطاع في رسالة سمّيتها (خلاف علماء النجف)**[1]، **تشتمل على مقدمة وفصول وخاتمة** [2]، وكلّ فصل كافٍ في بيان ذلك، وإذا انكشف ما

---

[1] في المخطوط اسم الكتاب غير مذكور، وأدرجناه اعتماداً على قوله قدّس سرّه : (حدث خلاف من بعض علماء النجف). وظنّ شراً ولا تسأل عن الخبر.

[2] نحبّ أن نلفت نظرك أيها القارئ الكريم أن شيخنا المقدّس أعلى الله مقامه قال : (مقدمة وفصول)، وذكر المقدمة تصريحاً، وما ذكر الفصول، والخاتمة كذلك، ولم نعثر على نسخة ثانية له، إذ طالبنا بعض المؤمنين عليها فأبى إعطاءها. على كلّ حالٍ فنحن نذكره على ما وجدناه، ولا يخلو من فائدة، تجده متسلسلاً من خلال سياق الكلام غالباً، إلا في موضعين نبّهنا عليهما، فإن وفقنا الله تعالى للعثور على نسخة ثانية قابلناها وطبعناها إن شاء الله تعالى.

حدث الآن من الشبه في جانب الإمام عليه السلام، وسيأتيك مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

وأدافع، ولا نهاية لبراهين ذلك ودلائله، نعم، يتفاوت ظهورها على قدر مرتبة الناظر في العلم ومعرفته، والطرق إليها بعدد أنفاس الخلائق، فالقِ بسمعك واستمع وأنصف.

فنقول :

المقدمة

اعلم أنّ النص والوجدان والاعتبار قائمة على تعدّد غايات العلماء في العلم وطلبه، وفيها المقبول والمردود، وفيهم المحكم والمتشابه، والمجمل والمبيّن، ومن يركن إلى المتشابه وينفر عن غيره أو تأخذه تبعية، والنظر إلى من قال، إلى غير ذلك من الأقسام.

وما أقلّ العلماء العالِمين العاملين العارفين المُنصفين! فهم أعزّ من الكبريت الأحمر والغراب الأعصم، وكلما كثرت الشروط قلّت الأفراد وعزّت. وهذا الصنف أحق به وأولى كما هو ظاهر لا يخفى، جعلنا الله لهم من التابعين ولآثارهم من المقتفين ولأنوارهم من المستضيئين.

واعلم أنّ الله قد حصر طريق الاستدلال على إثبات الحق وإبطال الباطل في طُرُق بيّنها لنبيّه صلى الله عليه وآله، وبلّغها الأمة بأبلغ بيان وأوضح ترجمان بغير قصور وتقصير، ولم يترك الله خلقه سدىً، ولا غفل عنهم، ولا طلب منهم تكليفاً إلا بعد البيان، لتقوم الحجة وتتضح المحجّة ، قال الله تعالى : **(رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)**، وغيرها كثير، من النص والاعتبار.

وقال الله تعالى : **(ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)**.

والحكمة تفيد اليقين، ولا تقبل الشك والتشكيك. وما تسمّيه الحكماء بالحكمة مأخوذ من المفاهيم الاعتبارية ولوازمها، وما فيه من الصواب والدلالة فمنجرّ إليه من غيره، والفعل في ذلك أقوى وأحق، والصواب من الثاني من الجدال بالحق كما يظهر للمراجع الفطن.

والموعظة ظاهر الحكمة، مأخوذة من قضايا مشهورة أو مسلمة، ويكفي عند الخصم، أو احتياطية، والاحتياط مما يطلب مهما أمكن في الأصول وغيره، ومقام الجدال بالتي هي أحسن.

الثالث لإبطال باطل، أو زوال مانع من دفع شبهة وغيرها، واستعملته الأنبياء السابقون، واشتمل عليه القرآن الجامع المبين، وسنة

سيد المرسلين وآله المعصومين صلى الله عليهم أجمعين، والكافي والاحتجاج والبحار وغيرها اشتملت على ما فيه كفاية، كما يظهر للمتتبع. وقال الله تعالى : **(ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب مبين)**، والأول إشارة إلى القسم الثالث السابق، والهدى إلى الموعظة، والكتاب المبين إلى الحكمة، وهي كتاب بيّن مبين. وما سوى ذلك جدال بالباطل، وقد نهى الله عنه في كتابه وحذر فقال : **(ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن)**. وقال : **(وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق)**.

وأقسامه كثيرة، ومنها إنكار الحق لإبطال باطل لذالك، أو كسر باطل بباطل، وإن كان باطلك أظهر. وقد يستعمله بعض المجادلين عجزاً أو ضرورة، ووقع من بعض الأصحاب بحضرة الصادق عليه السلام ونهاه عنه بعد ذلك، كما في كتاب الحجة من الكافي وغيره. قليل الحق يغني عن كثير الباطل لأنه يعلو ولا يعلى عليه.

ومن القسم المنهي عنه جعل الدعوى الممنوع دليلاً أو جزءاً منه أو متوقفاً عليه، أو معارضة الدليل بالإنكار المجرّد. **ويستعمله كثير من أهل هذا الوقت في جدالهم، خصوصاً أهل هذا القيل والقال**

الحادث من أهل النجف في صفات الإمام وآله المعصومين عليهم السلام، فما نقل عنهم في أطراف كعب وغيرها، وكذا ما سمعناه عنهم متواتراً زمن الزيارة إلا الإنكار المجرّد للأدلة القائمة من الطرق، أو دعوى ما ليس بعلم غيب خاصّ بالله أنه علم غيب، وما ليس بغلوّ أنه غلوّ [1]، وأمثال ذلك مما يشبّه به على الجهال والغوغاء، كما سيتضح لك.

وأغرب من ذلك أنك ترى أحدهم لا علم له بالمعقول، ويمنع في الأصول الدينية فيما زاد على أقلّ الواجب المجزئ، ويقول أنّ العالم والجاهل فيه سيان، ويقول بالاكتفاء بمجملات المذهب الجارية على ألسن العوام، وإذا جرى بيان تفصيلها وحلّ مشكلها والكشف عن أستارها لم يقف، وأحلّ نفسه محلّ أفضل العلماء الجامعين، وخبط بغير علم حصّله لا بمعقول ولا بمنقول. وما ستسمعه عنهم والتتبع لما تعلقوا به من العلوم طول عمرهم تقريراً وتصنيفاً شاهد صدقٍ وحاكم منهم عليهم. وكان الواجب عليهم الوقوف عندما لا يعلمونه ولم يحصّلوه ، ومن لا

---

[1] للأسف إن كثيراً من المؤمنين عندما نعرض عليه بعض مقامات أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام في مقامات عديدة مثل المعاني والبيان ومقام " هو فيها نحن ونحن فيها هو " يستنكر ذلك ويعدّه من الغلوّ، ويلعن نفسه في زيارة عاشوراء : " لعن الله أمة دفعتكم عن مقامكم وأزالتكم عن مراتبكم التي رتّبكم الله فيها "، وأكثرهم طلبة علم للأسف . والسبب في ذلك عدم الاطلاع على كتب الفضائل والمقامات مثل (شرح الزيارة) و(صحيفة الأبرار) وغيرها.

يقل لا أدري فقد قتل نفسه، وهم أخبر بحالهم، غفر الله لنا ولوالدينا ولهم وجميع المؤمنين والمؤمنات، وجنّبنا وإياهم طرق الميل عن الحق وسلك التعسّفات، وممن يقتفي آثار السادة الهداة والقادة الذداة الحماة، آمين آمين ربّ العالمين.

واعلم أنه متى قام دليل من الأدلة المحكمة لا مساغ لإنكاره ، فكيف إذا تواترت الأدلة عليه ؟! عقلاً ونقلاً، كتاباً وسنة، وبحسب استدارته عن آيات الوجود ظاهراً وباطناً كما في المبحوث عنه، وستعرفه، وذلك نهاية المبحوث عنه، ولا مساغ لمميّز في ردّه ، إلا أن يسلك العناد والجحود. وهو مما حرسه الله في آي كثيرة وعلى لسان أنبيائه عليهم السلام، وجرى في الوجود من زمن آدم عليه السلام، والسبب ظاهر، ولا إكراه في الدين. ومن الآي قوله تعالى : **(وجحدوا بها)** أي : اعتقاداً، **(واستيقنتها أنفسهم)** أي : تصوّراً من غير اعتقاد، لظهور الحجة عليهم، ولهذا كانوا أهل جحود عنادي. واندفع بذلك إشكال ظاهر يرد على الآية، فافهم.

واعلم يا أخي أني لم أسلك تعصّباً فيما سيأتي ولا تبعية لدنيا أو غيرها بحيث يأخذني القائل، بل نظرت بمحض الدليل لمّا ظهرت هذه الشبه، فيجب على العالم إماطتها عن الحق وإيضاح سبيله

ومناره، فقد يحصل منها التشبيه على بعض، ولهذا سمّيت شبهة. ولو خلص الحق لم يكن للباطل فيه مغمز، ولو خلص الباطل لم يخف على ذي حجى، ولكن يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث، فيقع الاشتباه والتشبيه.

ولله نوّاب حافظون ومبينون، يهديهم ويعينهم ولم يرفع يده عنهم، وكذلك هم عليهم السلام بالنسبة إلى القرى الظاهرة، وأتباعهم المقتفون لآثارهم، فنجا الناجون، ولم يسدّ بابه، واهتدى المهتدون. وأضعف الشبه ما ستسمعه هنا، حتى أنّ كثيراً من أتباعهم ظاهراً ينكرون عليهم باطناً، ويقولون : لا تظاهرهم بذلك محاماة على دنيانا.

وأوصيك يا أخي[1] أنْ تعطي النصفة من نفسك لها، ولغيرها منك. فقد أوصت الأنبياء وأوصياؤهم وأتباعهم بذلك، ولا يختلف في

[1] ما أكثر الوصايا والمواعظ من الأنبياء والأوصياء والعلماء، ولكن دبّ إليهم داء الأمم من قبلهم : الحسد والبغضاء. وكان من وصايا شيخنا الكبير العارف آية الله في العالمين الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي قدس الله نفسه ما قاله في شرح الزيارة العظيمة وهو يدفع عن نفسه وعقيدته الغلوّ والألوهية في الأئمة عليهم السلام ما هذا نصه : وأوصيك وصيّة ناصح ألّا تستغرب هذه الأشياء أو تنكرها، فإنا لا نريد بذلك أنهم عليهم السلام فاعلون أو خالقون أو رازقون، بل نقول : الله سبحانه هو الخالق والرازق وهو الفاعل لما يشاء وحده عز وجل، لم نجعل له شريكاً في شيء، إلا أنا نقول أنه سبحانه لا يفعل شيئاً بذاته لتكرمه وتنزّهه عن المباشرة، وانّما يفعل ما يشاء بفعله و بمفعوله من غير تشريكٍ، بل هو الفاعل وحدَهُ. أمّا فعلُه للشيء بفعله فهو انه إذا أراد شيئاً كان ما أراد كما أراد من غير حركةٍ ولا مَيْل ولا انبعاثٍ ولا تفكّرٍ ولا رَوِيّة، وليس معه شيء يفعل به ما يفعل زائدٌ على فعلِه لما فعل، إذ ليس شيء غير ذاته

المقدّسة وفعله ومفعوله، فلا شيء يصحّ عليه إطلاق الشيئية إلا ذاته ثم فعله شيء بشيئيّة ذاتِه أي إن فعله إنما هو شيء بذاته تعالى ومفعوله إنما هو شيء بِفعلِه، وأمّا مفعوله فهو تعالى يفعل بما شاء من مفعولاتِه ما شاء مِن صنعه، مثلاً إذا أراد أن ينبت الحنطة خلق لها الأرض بفعله أو شيء من مفعوله و خلق الماء كذلك وخلق زيداً مثلاً يزرعها وخلق لزيدٍ جميع ما يتوقف عليه عمله من القوى والعلوم و تسليطه على البذر والماء والأرض، فإذا ألقى البذر في الأرض وسقاه كما علّمه الله وألهمه أنبت الله سبحانه بهذه الأشياء التي هي مفعولاته ما شاء من صنعه. فقال تعالى : (أفرأيتم ما تحرثون ءأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون)، والله سبحانه هو الزارع وحده من غير تشريك مع غيره. وكذلك ما خلق في الأرحام كما روي انّه خلق ملكين خلّاقين يقتحمان إلى البطن من فم أمّه فهما يقدّرانه كما أمرهما. وكذلك ميكائيل جعله موكّلاً بالأرزاق وهو تعالى وحده هو الرزاق ذو القوة المتين. وكذلك ملك الموت جعله موكّلاً على قبض الأرواح، قال تعالى : (قل يتوفاكم ملك الموت الذي وُكِّلَ بكم)، مع أنه تعالى قال : (الله يتوفّى الأنفس حين موتها). واذا قلنا هو الفاعل سبحانه نريد أنه يفعل بفعله لا بذاته، لأنّ كلّ فاعل لا يفعل إلّا بفعله. ومرادنا بفعله الذي يفعل به ما شاء هو فعله ومفعوله، فإن مفعوله يفعل به كما يفعل بفعله لا فرق بينهما إلّا بشيئين : أحدهما أن فعله أحدثَهُ بنفسه ومفعوله أحدثه بفعله، وثانيهما أنّ فعله يفعل به كل ما سواه تعالى فهو عام وكلّي وغير متناهٍ في تعلّقاته، ولا أوّل له في الإمكان، ومفعوله خاصّ وجزئي ومتناهٍ في تعلّقاته بالنسبة إلى الفعل لا مطلقاً، فإنه أيضاً غير متناهٍ بالنسبة إلى نفسه، ولهُ أوّل في الإمكان، فإنّ أوّله الفعل الذي به كان. وهذا المقام من غامض الأسرار وسرّ الأقدار، فإن أتى له ذكر فيما بعد فتحتُ بابه الذي ما فتح قبلي. ومرادنا أن هذه الأشياء من الفاعلين والمفعولات والأفعال كلّها قائمة في وجوداتها وفي كلّ ما يصدر عنها وتفعله بفعله تعالى قيام صدور، يعني كقيام الكلام بالنسبة إلى نفَس المتكلّم وشفتيه وأضراسه ولهاته وحلقه وحركته فيها مع قيامه بالنسبة إلى الهواء، فلو صحّ عنهم عليهم السلام أنهم قالوا إنا نفعل شيئاً من ذلك، فليس فيه إشكال، كما سمعتَ قوله تعالى في حق عيسى عليه السلام : (و إذ تخلق من الطين كهيئة الطير باذني). ولا يلزم منه غلوّ ولا جبر ولا تفويض ولا شيء ينافي الحق بوجهٍ ما، لأنه إذا ورد شيء من ذلك فمرادنا منه ما ذكرنا أولاً، وهو كمال العبودية، والأدلّة من الكتاب والسنّة جارية على ذلك متواردةٌ فيه، وانّما نتوقف في صحة ورود ذلك عنهم. وأنت إذا عرفتَ هذه الجملة وأمثالها لا ترد عليك شبهة قط. وأمّا كلام بعض العلماء بنفي كثير من هذا وحكمه بكفر مَن أتى بشيء منه ولو بلفظة وإن لم يعرف المراد منها، وتصحيح بعضهم لبعض الوجوه، فليس الأمر الواقعي كما قال النافي معتمداً ولا كما قال المصحّح مخصّصاً، لأنّ الصراط المستقيم أدق مما ذهبا إليه. وأنا أنقل لك بعض

حسنه وقبحه خلاف الكل، ولا تختلف فيه الأوقات. وانظر الكتاب والسنة بنفس ذكية مهذبة خالية من اعتقاد قاعدة لم تؤخذ من أهل الحق وخزّان العلم وولاته والولاة على الخلق، أو قد تركنون إلى كلام واحد من العلماء أو جمود قريحة أو غلبة إنية وغير ذلك.

وإذا أشكلت عليك مسألة فاطلبها من الباب الذي جعلوه عليهم السلام دليلاً لها وهادياً إليها، وأبى الله أن يبلي أحداً بمسألة إلا وفي الأرض من يكشفها له، كما روي في الكافي وغيره ، وصحّحه الاعتبار. وكفى أن الإمام الهادي بالفعل لا ينقطع، وأوّلهم وآخرهم في ذلك سواء ، وبسطنا ذلك في مواضع مستقلة.[1]

ومما يوضح لك ذلك ويبعدك عن التبعية ويلزمك بمعرفة الرجال بالحق لا الحق بالرجال، أنه نقلت أقوال منكرة لبعض فضلاء الرواة في الأصول [2]، ومن الشيخين والمرتضى كما يظهر لمراجع

عباراتهم وبعض ما كتبتُ عليها ليتبيّن لك إذا عرفتَ أنّ الاستقامة في الدين في غير ما ذكروا، و إن كان في بعض ما ذكروا حق أو حق للضعفاء. وقد ذكرنا سابقاً شيئاً في ذلك. (إلى آخر كلامه أعلى الله مقامه وعذب أعداءه العالِمين المعاندين.)

[1] راجع (هدي العقول) ج ٨ و٩، وغيرها الكثير من كتبه التي ألفها في أصول الدين.

[2] لو أن الشيخ أحمد الأحسائي ذكر هذه الأقوال المنكرة لكفّروه في كل مجلس ومكان ولأباحوا دمه وماله وأصحابه، ولم يحملوا كلامه على محمل حسن. لكن لما صدرت من أولئك حملوها على محمل حسن، وما عشت أراك الدهر عجباً.

و إليك ما قال شيخنا أعلى الله مقامه :

شرح عقائد الصدوق للمفيد، والمرتضى في الغرر والدرر، وما وقع من الخلاف بين الشيخين في مسائل تقرب من المائة، وسمعتُ ممن

(أقول) : المستفاد من أخبار أهل البيت عليهم السلام ومن كلام العلماء أنه يكون سبباً لدخول النار والخلود فيها لإجماعهم على كفر القائل بوحدة الوجود. ولا شكّ أنّهم لا يعنون غير هذا القول، فإنه قطعاً قول بوحدة الوجود بل وبوحدة الموجود. وأمّا عندي، فلا أشك في أنهم أخطأوا طريق الحق واتبعوا سُبُل الباطل. وأمّا تكفيرهم فذلك شيء عند الله، وأنا لا أعلم حكمهم عند الله سبحانه، وذلك لأمور:

الأول : ما روي عن الباقر عليه السلام ما معناه : لو أنّ الرجل سمع الحديث يروى عنا ولم يعقله عقله وأنكره وكان من شأنه الردّ إلينا فإنّ ذلك لا يكفّره. وأنا أعلم بأن كثيراً من القائلين بهذا أناس لهم ايمان وديانة وصلاح واعتقاد عظيم في أهل البيت عليهم السلام. ولو علموا بأن هذا القول منافٍ لمذهب أئمتهم عليهم السلام وأنه مذهب أعدائهم لتركوه وأنكروه، ولكن شبّه لهم. فلأجل هذا سكتُّ عنهم.

الثاني : أن العلماء من الفقهاء وقع منهم أمورٌ عظيمة في المعتقدات تقطع بمخالفتها لمذهب الأئمة عليهم السلام، ولم يحكم أحد من العلماء بكفرهم. مثل قول السيد المرتضى في رسالته بأنّ الله سبحانه ليس إلهاً للعرض ولا للجوهر الفرد، لأنّ الإله هو المنعم، وهذان لا يحتاجان إلى النعم والمدد، فلا يكون إلهاً لهُمَا؛ نقلته بالمعنى. ومن ذلك ما وجدته في رسالة للشيخ الطوسي صاحب التهذيب والاستبصار ما معناه أنه قال : إنّ الله سبحانه ليس في مكانٍ و إلّا لمازج القاذورات. ومن ذلك اختلاف العلماء في قدم المشيئة وحدوثها، حتى قال الاكثر بقدمها، مع أنه روى الصدوق في التوحيد عن الرضا عليه السلام أنه قال : إنّ المشيئة والإرادة من صفات الأفعال، فمن زعم أنّ الله لم يزل شائياً مريداً فليس بموحّد. وقد ذكر الشهيد رحمه الله في الذكرى بعد أنْ ذكر أنه لا يجوز أن يقتدي الرجل بمن يخالفه في شيء من الواجب المبطل للصلاة بالإخلال به، كما لو كان المأموم يرى وجوب السورة والإمام يرى الاستحباب، أمّا لو كان الخلاف في مسائل الأصول التي يدقّ مأخذها، كالقول بقدم المشيئة وحدوثها، فإن ذلك لا يضرّ بالائتمام. وهو شهادة منه بالتسامح فيما يدق مأخذه، مع أنه لم ينقل في ذلك خلافاً.

ومن ذلك وقوع كثير من الاختلافات الشنيعة في الأصول والفروع في زمان الأئمة عليهم السلام بما يطول نقله. وربّما أنكروا بعضه، مثل ما قيل للإمام عليه السلام فيما ذهب إليه هشام بن الحكم بأنّ لله جسماً وهشام بن سالم الجواليقي بأنّ لله صورة، وأنكر ذلك وتعوّذ منه ولم يحكم بكفرهما. وأمثال هذا كثير، فلهذا وقفتُ عن القول بالتكفير وجاهرت بالقول بالتخطئة لعله يذكّر أو يخشى.

وقف عليها أنّ أكثرها أو كلها في الأصول الدينية – التشكيك مني – ، **وإنكار المفيد الرجعة، وقوله في آخر الإرشاد** أنّ آخر دولة القائم عليه السلام متّصلة بالقيامة، وبينهما أربعون يوماً، ومن وقف على شرحه لاعتقادات الصدوق تبيّن له أنه نقض وأكثره أقوال ساقطة، وقد وقفت عليه، وإنكاره ما ورد في رؤية المعصوم عليه السلام، ووزن الأعمال، وتجسّمها وتأويل ما ورد على غير المقبول.

وما نقل عن القميين من إثبات السهو للنبي صلى الله عليه وآله، وأنّ نفيه أوّل مراتب الغلوّ، وإنكار كثير منهم ومن بني نوبخت كثيراً من صفاتهم عليهم السلام الخاصة، وقذف الراوي لها بالغلوّ، كالمعلّى والمفضل وأشباههم، وليس ذلك لمجرّد الرواية بل للاعتقاد، **وقول بعض الإمامية بالإحباط، والتكفير، وقول جماعة من الإمامية من أهل الكلام والنظر كالعلامة وابن أبي جمهور والخواجة نصير الدين وكثير منهم بأنّ مفهوم واجب الوجود كلي ويدخل في الكليات كغيره**، وهو والشمس واحدة، وإن افترقوا بأنه يمكن وجود شمس أخرى في الخارج لكن لم توجد، بخلاف الواجب تعالى، والا يمكن وجود إله آخر في الخارج ، لقيام الأدلة الخارجية على أنه واحد.

وقالوا أنه تعالى جزئي إضافي، وصفاته الذاتية عين ذاته خارجاً وغيره اعتباراً، فليس هو أحداً من كل وجه.

وجوّز المقدّس الأردبيلي في حاشيته على الفخري التركيب العقلي على الله، مع حصول الاتفاق عقلاً ونقلاً على أنّ التركيب مطلقاً علامة الحدوث.

وجوّز المحقق الخوانساري آقا جمال في حاشيته على حاشية القديم على التجريد جواز انتزاع الأزمنة الغير المتناهية والمدد أن لا نهاية لها في ذات الله عزّ وجل، وأنّ ذات الله بذاته منشئ لهذه التعلقات.

وذكر العلامة المجلسي في رسالته الفارسية المسمّاة بصراط النجاة المقدورات، ثم قال كلاماً حاصله أنها ثلاثة : مقدور لله وليس مقدوراً للخلق، ومقدور لله والخلق، ومقدور للخلق وليس مقدوراً لله، وما فيه ظاهر.

وقال العالم الحكيم ملا مهدي النراقي في كتابه المسمّى بمشكلات العلوم في ذيل موثقة عمّار الساباطي في المعاد، وساق الكلام إلى أن ذكر استحالة الجسم على الأجزاء الأصلية والأجزاء الفضلية، والواجب عود الأولي لا الثانوي. وساق الكلام إلى أن قال

بعدم عود الأجزاء أصلاً أصلية أو فضلية. وعود الطينة التي خلق الجسم منها، كما في الحديث، سواء فسّرت بالنفس الناطقة أم بغيرها كفى في القول بالعود الجسمي. هذا ما حضرني من معنى مختصر كلامه.

اعتباراً فليس هو أحداً من كل وجه [1]

وما نقله آخند محمد باقر المجلسي عن بعض فضلاء الإمامية في مجلّد التوحيد في بيان حديث أنّ الله خلق من خلقه وخلقه خلق منه، وقوله عليه السلام في شأن الله **(ليس كمثله شيء)**، أن ليس المراد نفي المشابهة مطلقاً بل الخارجية خاصة. أما في اللوازم الذهنية وأحكامه فلا بدّ واقعة. وله يرده ويبطله ، وكم له من هفوة في البحار تظهر للفطن المتتبع.

وإثباتهم في الكليات الممتنع الوجود الذاتي وجعله مقابلاً للوجوب الذاتي وقسيماً له، وخلافهم في علم الله الذاتي هل هو إضافة أو صورة أو نسبة ؟ مع قولهم بأنه عين ذاته، وهي لا تحدّ ولا تكتنه، وقولهم بأنه تابع للمعلوم، فهو الأصل له، وإن كان خارجاً تابعاً للعلم.

---

[1] هكذا في المخطوط والظاهر أنّ هنا سقطاً.

وقول أكثر المتكلمين والمحدثين وحكماء النظر بأنّ إرادته تعالى بمعنى العلم عين الذات قديمة، ولها معنىً آخر بمعنى المراد حادث ، وعلى الأول لكون تابعة للمعلوم لتبعية العلم.

وأثبت ملا خليل في حاشية العدة الثبوت للصفات، وأنه أعمّ من الوجود.

وما بينوه في معنى الواسطة في مسألة الأفعال لا يخرج عن الجبر أو التفويض أو الجمع بينهما أو التقسيم، بسطه لا يناسب المقام.

وقول المتكلمين بأنّ في ذات الله كثرة توجب صدور الموجودات منه تعالى ابتداء، وكذا ما قالوه في أحاديث الطينة ، وعالم الذر، وما ملأ الكتب والقرآن من وقوع التكليف لجميع الموجودات على تفاوت مراتبها في الوجود أبعد مما بين العرش والفرش.

وقول المرتضى بأنه ليس لله نعمة على الجوهر الفرد [1]، ونفي جملة من الإمامية حضور الأئمة عليهم السلام عند سؤال القبر، ونفي إنطاق الجوارح وشهادتها، وحمله على المجاز، إلى غير

[1] نقل السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه هكذا : إنّ الله ليس إلهاً للأعراض ولا للجوهر الفرد.

ذلك مما لهم من أقوال ساقطة عن الحق إلى الباطل في التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، نقلها مما يطول وفيما حصل كفاية.[1]

---

[1] يقول العبد الفقير الحقير أثير الخفاجي : أما يكفي هذا في حمل ما قاله شيخنا الرئيس الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي ؟! أم باء تجرّ وباء لا تجرّ ؟! فما قال الشيخ من عبارات مجملة بمثل ما قالوا، ولكن... إنا لله و إنا إليه راجعون.

وقد عثر على رسالة لشيخنا الأوحد أعلى الله مقامه في تراثه، ج٤١ ص٣٦٦، يذكر فيها اعتقاده فيما بينه وبين الله وبيّنها للناس أحبّ ذكرها لتمام الحجة على الجاهلين والحاسدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

أما بعد، فيقول العبد المسكين أحمد بن زين‌الدين أنه قد اشتبه على بعض الناظرين في كتبي حتى ظنّوا الظنون التي لا يجوز احتمالها لعدم معرفتهم بالفنّ، وعدم أنسهم بما جرى عليه الاصطلاح، ولأسباب أخر. فأشار عليّ بعض المؤمنين أن أذكر مجمل ما اشتبهوا فيه، وأذكر ما أعتقده في ذلك وأدين الله به، عسى أن يكون أولئك إنما قالوا بما فهموه فتقوم بذلك الحجة، وما أذكره إلا ما يعلمه الله أنه هو اعتقادي الذي أدين به، وأنه مرادي من عباراتي كلّها التي يتوهّم فيها بعض من نظر فيها، لأن تلك العبارات أرسلناها على نمط اصطلاح أهل ذلك الفنّ، فلأجل ذلك لا يعرف المراد منها أكثر من نظر فيها، خصوصاً طالب التأويل، وعليّ عهد الله أن أذكر مرادي من مضمونها صريحاً.

فمن ذلك أنّ الله سبحانه عالم بكل شيء كلي أو جزئي زماني أو غيره، ألا يعلم من خلق، ومن اعتقد غير هذا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. واعتقادنا أنه سبحانه ما فقد شيئاً من الأشياء من ملكه، وأنه تعالى لا ينتظر شيئاً لم يحصل له، وأنه لا يستقلّ بل كلها عنده بالفعل، وعلمه أزليّ قبل كل شيء و بعد كل شيء ومع كل شيء، وجميع المعلومات من كل ما سواه في الإمكان، وهو تعالى في أزل الآزال وحده، وهو الآن على ما كان، ومع ذلك لا يحويه مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يعلم أحدٌ كيف ذلك إلا هو سبحانه، ومن اعتقد غير ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

ومن ذلك أنه سبحانه خالق كل شيء، قال الله تعالى : (قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار). وأما أفعال العباد الاختيارية ففيها الخلاف بين علماء المسلمين، وكل من اعتقد أنّ أحداً غير الله خالق

شيء من السموات والأرض أو مما فيها أو رازق لشيء مما فيها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. نعم، قد يطلق هذان مجازاً، كما قال تعالى : (تبارك الله أحسن الخالقين)، وقال تعالى : (والله خير الرازقين). وما يعترض به بعض من ليس له أنس بالفنّ ولا باصطلاح أهله، بأني قلت أنهم عليهم السلام العلة الفاعلية، فمرادي أنهم محالّ مشيئة الله، بمعنى أنّ الله سبحانه أطلعهم على خلق ما خلق، فوجودهم شرط لإيجاد غيرهم، لأنهم الوسائط بين الله وبين خلقه، وان كان تعالى قادراً على الإيجاد بدون توسّط الأسباب والآلات، إلا أنه عزّ وجلّ جرت عادته أنه يُجري الأشياء على ترتّب أسبابها ليعرف العباد الدليل والاستدلال على معرفة ما يريد منهم، على نمط قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبيّن لكم). فإنه تعالى إنما يخلق على العلل ليعرف لعباده، وكل شيء مما يتوقف عليه الإيجاد، والتعريف من العلل الفاعلية لا من العلل المادية ولا الصورية ولا الغائية، وهذا معروف عند أهله. وليس المراد بالعلة الفاعلية أنهم هم الخالقون. تعالى الله عن أن يشاركه أحدٌ في خلقه علواً كبيراً. أما تقرأ قول الله : (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) ؟

ومن ذلك اعتقاد المعاد للنفوس والأجسام والأجساد بأنّ الله سبحانه يبعث من في القبور. أما معاد النفوس فظاهر، وأما الأجساد والأجسام فالاعتقاد أنّ هذه الأجساد والأجسام الموجودة في الدنيا الملموسة المرئية جميعها تعاد بعينها، حتى أنّ كلّ شخص يعرفه باسمه وصورته في الدنيا، فلا تبقى ذرة من الأجساد والأجسام من جميع المكلّفين إلا وتُعاد بعينها، كما قال تعالى : (وان تك مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين)، فقوله (أتينا بها) يعني بعينها الموجودة في الدنيا الملموسة، فتعود إلى محلها من جسد. ويجب الايمان بذلك مجملاً لا مفصّلاً، مثل قولنا : (تعود إلى محلها من الجسد). بل الواجب اعتقاد عود كل جزء من جسد المكلّف وجسم الموجود في الدنيا، فمن زعم أنّ قدر ذرة من أجساد المكلفين وأجسامهم لا يعيده الله ولا يبعثه حتى يتّصل بصاحبه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

كتبتُ هذا، والله سبحانه يشهد عليّ أنه اعتقادي سابقاً ولاحقاً، والله على ما أقول وكيل.

وكتب أحمد بن زين‌الدين الهجري الأحسائي، ثامن ذي القعدة سنة ١٢٤٠.

.....

في الهامش هكذا : (أقول : هذا اعتقادي الذي أدين الله به يوم العرض عليه، وقد خاب من افترى).

ثم نرجع ونقول أيضاً : ما حدث من الملا الشيرازي وصهره الكاشاني ومحمد صادق تلميذ الشيرازي وأتباعهم أكثر من ذلك بكثير، فقد سوّدوا البياض به وضلوا وأضلوا في أحوال المبدأ والعدل والمعاد، لقولهم بوحدة الوجود، ووجود الواجب وجود الممكن، والإمكان الاعتباري، ويوصف الله بصفات الممكن بوجه والممكن بصفات الواجب بوجه لأنّ الوجود واحد، والتعدد اعتباري بوجه آيل إلى العدم، وأجروا ذلك أيضاً في توحيد الصفات والأفعال، وأثبتوا أعياناً ثابتة قديمة، لكن وجودها وجود الله، ولها لوازم ذاتية، ومقتضيات ذاتية لا تُعلل، كالسعادة والشقاوة ونحوهما، وفسّروا بها مفاتيح الغيب وخزائنه ونحو ذلك.

وكلام الكاشاني في باب السعادة والشقاوة من الوافي، وفي قرة العيون، ورسالة العلم كثير من ذلك، وكذا الملا في الأسفار والشواهد ومفاتيح الغيب نحو ذلك وزيادة، ونقل فيها جملة من عبائر شرّاح الفصوص ومن فتوحات ابن عربي مستدّلاً بها ومكتفياً، وقال أنه لا مزيد عليها، وقالوا بحشر الصورة لا المادة، ومبنى عالم الآخرة على القوة الخيالية، وعالم الآخرة حالات من حالات النفس وداخل فيها، وكذا ثواب القبر وعقابه، وأوّلوا الملائكة على غير المعروف، وفسّروا قوله

تعالى : **(ولو شاء لهداكم أجمعين)** وما شابهها بأنّ المراد منها ما شاء هداية الكل، بل شاء ما عليه الأشياء ومقتضياتها الغير المجعولة، وهي بعضها شقي وبعضها سعيد وبعضها مهتدٍ وبعضها ضالّ، وجميعه لذاتها، فاختياره تابع لغيره ومنه ناشٍ، ومن راجع تفسيرهم الآي في الأسفار وأسرار الآيات، ومفاتيح الغيب، **وما قاله الكاشاني في أحوال الآخرة، وجده كله ضلالاً لا حق فيه**، وجمعوا وابن أبي جمهور بين القول بالجبر والتفويض، بأنّ أهل الثاني نظروا إلى الأسباب القريبة وأهل الجبر إلى البعيدة، وهو جمع على باطل من غير رضىً منهم. وقالوا في الطينة الباقية في القبر مستديرة أنها القوة الخيالية ، وليتهم قالوا المفكّرة ، فإنها أقوى. وقالوا في أجسام الآخرة أنها ابتدائية من النفس بغير مادة، فلا عود للجسم الأول، وأنّ المراد بالمعاد خروج النفس من غبار البدن، لا أنه العود إلى الأجسام العاملة.

وإثباتهم للذات الأحدية لوازم لازمة لها، وأنّ مبدأ الموجودات من الذات وإليها تعود، فهي كامنة في ذاته، وكذا قولهم بالفناء في الذات، وعدم رجوع الخلق طراً إلى الرسول صلى الله عليه وآله، بل إلى العقول الكاملة الراجعة إلى الله، وهي في صقع من الألوهية ليسوا من

العالم بمعنى ما سوى الله، وتجاوزوا مقام التبعية للرسول!!! وغير ذلك مما نقله يطول.

فإنهم متصوّفة اعتقاداً لا عملاً، إلا في مسألة الغناء والعشق في بابه من الأسفار، ولقد ضلّ وأضلّ، ولقد خرّب الدين وأفسده، لولا الحفظة المميزون الذابّون.

ومن أراد الزيادة على ذلك فليراجع كتبهم ويميزها بالميزان المحمدي العلوي. وأوضحنا فساد جميع ذلك في مصنفاتنا.

ووقع من بعض علمائنا المعاصرين والمقاربين لهم هفوات في أصول الدين أيضاً، وفي فهم الأحاديث والآي، وكذا في الأصول الفقهية وغيرها. ووقع من الميرزا في القوانين ورسالة أخرى، ومن نظائره بعض ذلك، ولسنا بصدده هاهنا. ومن استنار قلبه ونظر بنور الله ميّز الحق من غيره وعرفه.

قيل : ما نقلته عن الأساطين ومن خرج فيهم المدح خصوصاً أو عموماً ينافي مرتبتهم[1]، والعبائر تدل على الكفر أو الضلال، فكيف

---

[1] اعتقاد السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه في علماء الإمامية أعلى الله كلمتهم، قال في بعض كتبه ما هذا نصه :

ونعتقد في العلماء المجتهدين أصحابنا الماضين المرضيين من أهل الغيبة الصغرى إلى الغيبة الكبرى من مبدئها إلى منتهى زماننا هذا كالمفيد وعلم الهدى والشيخ الطوسي وابن طاوس والمحقق والعلامة وابن البراج و

الحال وهم النواب الذين أمروا عليهم السلام بالرجوع لهم في المقبولة[1] وأمثالها، ولنظائرهم زمن الظهور؟! وإذا كان كذلك عظم الأمر واتسع الفتق بغير رتق!

الشهيدين وسائر علمائنا الفقهاء هم أساطين الدين، والحكام على المؤمنين، وأنّ طاعتهم واجبة على مقلّديهم ولا يعذرون بعدم التقليد، ويجب على الجاهل أن يسأل عن العالم ويأخذ دينه عنه ويعتمد في علمه عليه، و إلا كان عمله باطلاً وسعيه غير مشكور، وإن عملنا في الاستنباط، في كيفية استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية ما عليه أصحابنا المجتهدون على النهج المقرّر في الكتب الأصولية، فهذا الذي ذكرنا لك هو الذي نحن عليه ، وهذه الطريقة كل من أنكرها خارج عن الدين مكذب لما أتى به سيّد المرسلين عليه وعلى آله صلوات المصلين أبد الآبدين ودهر الداهرين.
(الحجة البالغة)، ج٧، ص١١٦، من طبعة البصرة.

[1] محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحلّ ذلك؟ قال : من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى : "يريدون أنْ يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به". قلت : فكيف يصنعان؟ قال : ينظران [إلى] من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخفّ بحكم الله وعلينا ردّ، والرادّ علينا الرادّ على الله، وهو على حدّ الشرك بالله.
قلت : فإن كان كل رجل اختار رجلاً من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال : الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر.
قال : قلت : فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر، قال : فقال : ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه، وانما الأمور ثلاثة : أمر بيّن رشده فيتبع وأمر بيّن غيّه فيجتنب وأمر مشكل يردّ علمه إلى الله والى رسوله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله :

قلنا : القِ بسمعك وافهم ولا تضطرب أو تلقي غيرك فيك. فنقول : ما نقلته عنهم ففي كتبهم المدوّنة بذلك الثابت نسبتها لهم كثبوت سائر الكتب لمصنفيها [1]، وهي في بيوت العلماء، ولم أحلك على غائب.

وأما سقوط ما ذكرناه من الأقوال عن الحق فمما لا شك فيه، ومفاسدها كثيرة، ويسطها في مواضع متفرقة، ولا تنازع فيه. بقي الدفع عما أدخلت به الاضطراب على نفسك والاختلال في المذهب.

حلال بيّن وحرام بيّن وشبهات بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرّمات ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم.

قلت : فإن كان الخبران عنكما مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال : ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة.

قلت : جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لهم بأيّ الخبرين يؤخذ؟ قال : ما خالف العامة ففيه الرشاد.

فقلت : جعلت فداك فإن وافقها الخبران جميعاً. قال : ينظر إلى ما هم إليه أميل حكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر.

قلت : فإن وافق حكامهم الخبرين جميعاً ؟ قال : إذا كان ذلك فأرجه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات.

الكافي للشيخ الكليني، ج ١، ص ٦٨.

[1] اعتمدنا على نقله قدّس سرّه لثقته وورعه، لتعسّر الرجوع إلى كتبهم، إذ فيها بالفارسية، وفيها قد نقلوه بالمعنى، ونقل هذا شيخه الشيخ أحمد الأحسائي قدس سره وتلميذه في كتبهم، فراجع .

فنقول : لا يشترط في النائب عن المعصوم عليه السلام خصوصاً أو عموماً العصمة حتى من الخطأ والسهو والنسيان، وليس ذلك بشرط في التابع النائب بالأدلة المتواترة من السبل، وإلا كان[1] في مرتبته كذلك. فيجري عليه السهو والغلط والنسيان، بل والجهل لبعض مسائل الأصول جهلاً بسيطاً لا مركّباً، ولا أمنع وقوع العناد في بعض الأفراد، وقصارى العدالة تمنعه عن العمد لا غيره. ولهذا ترى بعض مَن أمروا عليهم السلام بالرجوع إليه زمن الظهور، وأمروه بالنظر فيما وصله من الكتاب والسنة، وليس بذي مرتبة قوية علية في معرفتهم والأصول الدينية ، وقد يقع منهم غلط في بعض المسائل لا عن عناد.

وقيل للصادق عليه السلام : تركت أصحابك في العراق وهم مختلفون في العلم؛ والمراد به علم الله. الحديث في توحيد الصدوق روي وغيره . **وأجابهم عليه السلام ولم يقل هم كفار.**

وكذا بالنسبة إلى الهشاميَن، **قال عليه السلام : ليس الحق ما قاله الهشامان، ودعْ عنك حيرة الحيران**؛ في أوائل أمرهما. ويقول في بعض : **أخطأ الحق**، وأمثال ذلك. ولا يحكم عليه بالكفر لجواز سبق شبهة أو كونه جاهلاً بسيطاً، ونحو ذلك مما يمنع الحكم عليه به.

---

[1] في المخطوط : (و إلا لم يكن). والصحيح ما أثبتناه، وهو سهو من الناسخ .

فإذا رأيت مثل تلك العبائر من عالِم لا تحكم عليه بكفره بمجرّدها لذلك، فصاراها أنه ضلّ الحق، وهو لا يوجبه، ولو فُرض الاعتقاد، والعياذ بالله، إلا أن يظهر لك ظهور الدليل لديه وأنه عامد، وأين حصول ذلك لك مع الأموات ؟! فلا يحصل من المعاصرين إلا النادر الشاذ، إن صحّ ، فكيف هم ؟!

والذي يوضح لك أنّ وقوع ذلك ممن سبق من سبق شبهة، وأنهم فيها كالجاهل البسيط. إنك إذا نظرت إلى سيرتهم إلى الآن، إلا ما ندر، إنّ الطالب منهم أول ما يقرأ في معرفة العقائد كتاباً في الكلام للطوسي أو العلامة وأمثال ذلك، فقد يقف ويكتفي. وبعد تقريراتهم هو المعقول، وقد يصعد إلى الحكمة النظرية ويعدل عن أشياء إلى أشياء، وقد يكون الكل خطأ ! والثاني، ويتقيّد بما ذكروه من المفاهيم واللوازم الذهنية ، وما سمّوه براهين حكمية ، والسالم منها من مقام الجدل، وقد يصعد إلى الحكمة التي يسمّونها بالحكمة العالية بنفس قابلة لها مسلمة، فيراه كلاماً مسحوراً مموّهاً محرفاً عليه الآي، فيعد بها الحكمة التي ليس فوقها نهاية والأسرار التي ليس لها غاية، فيعتقدها مفتخراً بها مرثو[1] من آجن ماءها، ولو من أهل نفاق، فالحكمة حيث توجد تؤخذ.

[1] في بعض معاجم اللغة : رثا ، يرثو ، رثاء و رثواً، فهو راثٍ ، والمفعول مرثو .

ثم بعد استراحة في أيّ مرتبة طلبها، واعتقد أنه حصّل المعقول والحكمة التي نزلت بها الكتب وبعثت بها الرسل عليهم السلام قد يعرج على باقي الروايات من مواضعها، وهو قد عرف جملة منها في أيام طلبه ، إما بالردّ أو بمعنى محرّف، ولم يعلم بخطأه في ذلك إلى الباقي بمَ رُدّ إلى الباقي؟ وردّه إلى مرآة نفسه المعوجّة فتغيّرت الصورة بصفة المرآة واعوجاجها وكدورتها، وهو منها لا منه، لكن لحقه عرضاً بسببه، وهذا من مقتضيات المزج، ووصف الله القرآن فيه بذلك مع أنه نور لا ظلمة فيه وهدىً لا عمى يعتريه. **قال الله : (وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول)**، إلى : **(فأما الذين آمنوا)** إلى قوله : **(وأما الذين كفروا فزادتهم رجساً إلى رجسهم)**، الآية ، **وقال : (هذا هدىً ونور)**، الآية. وآيات الوجود تدلّ عليه، كصورة المرآة وذيها، والنور والمقابل. وسمعتُ نقلاً أنه يعمل في الهند مرآة تظهر فيها صورة الإنسان الحسنة صورة حيوان. فمن هنا قامت في نفوسهم الشبهة وحرّفوا محكم الكتاب والسنة، أو ردّوه لما اكتنزوه، **وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً**. ولعلّ كثيراً منهم أو كلّهم يكتفي بما جمعه ويسكن إليه، ولو سمع خلافه لم يقابله إلا بالإنكار ولم يصغ له ، ولم يدر أنّ الحق لعله هو.

وبالتأمل فيه والمعرفة يظهر له بطلان ما عنده ، ولو أحسن الصنع وأحكم السفينة والسير لكان ما عنده لا يخالف الكتاب والسنة ، لكن بشرط أن ينظرهما بنفس زكية غير معتقدة قواعد، أو أخذت بها تبعية ، فإنه لا يظهر لها المراد منهما بدون ذلك، والسبب ظاهر.

وقد يصيب بعض الحق من غير قصد لا عن عمد، وهذا هو السبب الأصلي في ردّ الشيخين والمرتضى، وآيات كثيرة متواترة من وجوه ، ورميها بالآحاد، لِما اعتقدوا قواعد كلامية وشبهاً وهمَية سمّوها براهين حكمية ، والكتاب والسنة جامعة كاملة .

ودفع الشبه وتحقيق الحق أوضحتُها في تلك من الحق بزيادة على ما قالوه، وبينتُ باطلها، وهو أكثرها، بطريق الحكمة وغيرها مما بعثوا به وبلغوه، والبحث معهم متّسع، هذا ما يناسب الاختصار.

وبعد ذلك كله أدعوك إلى المحاكمة في ذلك إلى أدلة نفسك وآيات الآفاق والقرآن. وتلك الأقوال ونظائرها، فإن تركتَ التعصّب والتقليد وأنصفت، فلا مناص لك من إطراحها، وإنها ضلال والحق في خلافها، والضلال لهم من الكفر، ويكون الرجل صالحاً عالماً بالفقه أو راوٍ له ويعتمد عليه وعالم بمجملات المذهب أو فوقها بقليل، ويأمرون عليهم السلام بالرجوع إليه والأخذ منه ، وأنه ركن في الدين، وإن لم

يعرفهم عليهم السلام بالنورانية، لكن لا ينكر ما لم يُحِطْ به علماً، ويجعل رزقه التكذب ، فيكذّب الله ويحقّر عظمته وأوليائه وما خصّهم الله به ، فإنه يوجبه قدحاً ونقصاً فيما عنده من العلم، ويتعرّض لنفحات فيضه وقدسه بما بيّنوه ودلّوا عليه عليهم السلام ليرد ما وردوا ويشرب مما شربوا، وبابه مفتوح للطالبين وجوده مباح للسائلين.

ولا تكن كمن أبدع في هذا الزمن، ينكر كثيراً مما خصّ الله به محمداً وآله صلى الله عليه وآله، ويقذفه بالغلوّ، ويطرح كثيراً من الكتاب والسنة ، ولا يعرف إلا مُجملات المذهب بغير تفصيل حق، لا بما يخرج عن المجمل، ويمنع عما زاد على ذلك مع أنه ما قرأ في الأصول الدينية ولا أتقنها بالطرق المحكمة ، فأكثر الكتاب والسنة ستردعه، ويتوهّم الآية والرواية ، فهو خالٍ من القسمين، إلا من بعض المسائل في الفروع، ومع ذلك فهو نموذج قوله : "ودعواه بعُد به أبعد من السماء إلى الأرض". وما سيأتيك متفرقاً كافٍ في الكشف عن حالهم، وأنهم لم يصلوا إلى مقام العلم والمعرفة ولا بقوا على المجملات.

واعلم يا أخي أنك سمعت قول الله : (ادع إلى سبيل ربك)، الآية، فأقول لك : هل دعا محمّد وآله صلى الله عليه وآله إلى ذلك السبيل وبينوا دلائله وكشفوا عن شبهه أو قصّروا ولم يبلغوا ؟!

والثاني محال، وحالهم وشريعتهم والإجماع الضروري توجب أنهم أوضحوا الدلائل، والأدلة العقلية والنقلية بأنواعها، ودعوا إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، وهو منهم ما وصلنا من الأحاديث بنظرهم، والكتاب وعناية الله وتأييده وإمداده بهم، ولم يكن بيان بعض دينه لخلقه ، ولا خصّ بعثة رسوله بالتكاليف الفرعية خاصة ، ولا هو خصّ ما برز منه وآله صلى الله عليه وآله بذلك، ولا الكتاب المنزّل الذي هو أتمّ الكتب السماوية، وأتمّها وأجمعها، بل أكثرها في بيان أحوال المبدأ والمعاد والنبوّات وضرب الأمثال في ذلك ودفع الشبه وبيان أحوال الغيب وقصص الأنبياء عليهم السلام، وفيها حكم وعبر لأولي الألباب ، وما فيها مما يتعلق بالتكاليف الظاهرة فهي ألطاف بالنسبة لغيرها، ولو لم تكن شريعته كذلك لم تكن الخاتمة ولا هو الخاتم صلى الله عليه وآله ، وكذا كتابه ، ولعورض من الخلق بأقوى المعارضات التي تنجزه لتخصيص بعثته بالأحكام الشرعية الظاهرة وترك ما يتعلق بالمعقول الذي هو الأشدّ والأعظم إلى غيره، مع أن الاحتياج إليه أشدّ وأقوى، وما هكذا سنة الله الجارية في خلقه وفي أنبيائه من زمن آدم عليه السلام، ولا تقتضي حكمة الوجود ومصلحته ذلك، وتوجب نسبة القبح له ، فتكون مشتملة على المعقول

أقوى من اشتمال كتب الكلام وأهل النظر عليه ، ولا يضرّ ذلك وصوله إلى المتأخر بالنقل كما لا يضرّ في كتب الحكمة ذلك، وما تثبت به جارٍ في نقل الشريعة وزيادة من وجوه مع وضوح الدلالة ، والاستدلال العقلي منها ظاهر مطابق لفطرة الإنسان والآفاق، وكذا تقوية بعض ببعض، إلى غير ذلك من المرجّحات العقلية. وبذلك لم ينظر فيها صحّة سند أو ضعفه ، مع أنه يتعلق بالأحكام الواقعية الأمرية لا كأكثر الأحكام الفروعية. **وإلى الله يرجع الأمر والحكم مطلقاً ولا يشرك في حكمه أحداً.** وقد جعل على ذلك وسائط وقوام مكّنهم وملّكهم وأقدرهم عليه ولم يرفع يده عنهم .

فلا يأخذك ما تسمع على لسان أشباه العلماء ممن لم يعضّ على العلم بضرس قاطع ولا استضاء وانشرح صدره بنوره الساطع، ويقول لكل حديث سمعه : منقول لا يعرج عليه ، أو تعارضه الضرورة، وعنى بها ما في وهمه الخاص القاصر، ولا يقبل صرفاً ولا عدلاً، فدعه وغروره .

فإن أُطرحت تلك الأحاديث وما هي عليه ، فالفروعية بذلك أولى، فيترك جميع الدين، ويبطل بالأول حاصل، والتكليف عام، وكذا الخطاب والعينية ، والكفائية في الكل ، وكذا المعلّق.

والقسم الثاني للأول أحوج وأدلّته أوثق وأقوى وأشهر وأكثر، ولا تقبل النسخ، ولا اختلاف في حسنها وقبح اختلافها، بخلاف القسم الثاني، فيجري فيه ذلك في الجملة ، وهم يقطعون في الفروع بقاعدة أو حديث في المرتبة أقلّ من ذلك بكثير، ويقابلون الأقوى والأشدّ من وجوه هناك بالإنكار والتعسّفات الساقطة .

وليتهم أجروا التعبّد الشرعي في جميع ذلك، لكنه لا يجري إلا في بعض قابل في الفروع، ولا يجري في العقائد والأصول، فإنه أجلى وأظهر في خلاف ذلك إلا في بعض مسائله ، فإنها تحتاج إلى زيادة صفاء النفس وتعليم خاص خاص كمعرفة سرّ القدر والأمر بين الأمرين، ومثل قولهم عليهم السلام : (مع كل شيء لا بممازجة ودون كل شيء لا بمزايلة)، ونحو ذلك. ولو قابلت الكتاب والسنة كما أشرتُ لك ظهر لك منها مسائل تفتح منها عدة مسائل، وكشفت بها عدة مشكلات، وحللت بها مقفلات. وقد رجعت كتب الحديث والخطب والأدعية في الأكثر جمعها في البيوت من غير تأمّل لها ودراسة، نعوذ بالله من ذلك، وعجل الله بالفرج.

وفيما حصل كفاية، فالمقصود الإشارة في مقدمة هذه العجالة، وللبسط محلّ آخر. نعم، يكون في أحاديثهم ما إدراكه عام أو

خاص أو أخصّ، وفيه الصعب المستصعب، وما لا يحتمله إلا ملك مقرّب أو نبيّ مرسل أو مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، والأحاديث بذلك مستفيضة مقطوع بها في الكافي وغيره ، وفي بعضها لا يحتمله ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل، وذلك إما لتنويعها، وزيادة ما برز منهم على ذلك، أو لبروز الكلمة منهم على سبعين وجه كلها مرادة لهم، وإن ترتبت، وكان بعضها أظهر من بعض مع اختلاف الجهة فلا اعتراض عليهم بذلك، ولا خلل في كلامه عليه السلام بخلاف مقصد غيرهم، ووجه ذلك في الموضعين ظاهر عقلاً ونقلاً ، ومن ذلك معرفتهم، وما ورد في خصائصهم الصفاتية وغيرها مما تنفر أكثر الأسماع من سماعه وتردّه ولا تسلّم، ولا معرفة إلا بعد التسليم ، وهو أوّلها، وسيأتيك بعض ذلك.

ومن مضحكات ما حدث في هذا الزمن من البدع [1] من أنه ليس في أحاديثهم ذلك، بل هي مبتذلة عام معرفتها، وما تشير هذه الأحاديث المراد منها أنّ الولاية صعبة لا تحتملها العامة العمياء لا أنّ في أحاديثهم ما فهمه خاصّ ببعض العلماء دون بعض. ولا خفاء في سقوط هذا الحمل وردّ هذه الأحاديث له. ففي أكثرها : لا يحتمله إلا

[1] فكيف اليوم في زماننا هذا، الذي هو أشرّ الأزمنة ! نقرأ الكثير من المنشورات والاستفتاءات في إسقاط عشرات الروايات الصحيحة ... والحمد لله الذي عافانا مما ابتلاهم به ولو شاء فعل.

ملك مقرّب أو نبيّ مرسَل...إلخ. فقسّم النبيّ والملك والمؤمن، ومعلوم أنّ غير المقرّب من الملائكة وغير المرسل من الأنبياء وغير الممتحن من المؤمنين ليسوا بداخلين في العامة العمياء. **وفي الأحاديث سرّ آل محمد صلى الله عليه وآله، أو علمهم، وفيها : لو علم أبو ذرّ ما في قلب سلمان لقتله ، إنّ علم العلماء ... إلخ .**

وما قاله المرتضى في الغرر والدرر ساقط لا عبرة به .

ومما نُسب لعلي عليه السلام :

وربّ جوهر علم لو أبوح به

لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا ... إلخ .

وقبله :

إنيَ لأكتم من علمي جواهره

كي لا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا.

والأحاديث المسقطة لهذا القيل غير ما ذُكر كثيرة لسنا بصددها هنا، لكن دأبهم إذا تليت الأحاديث عليهم يقولون نقل مطرح لا تعريج عليه فاطرحوا لذلك.

وإن عدّهم كثير من الغوغاء علماء مع اعترافهم بعدم جامعيتهم للعلوم من الأصول الدينية ومتعلقاتها زائداً على أقل المجزي للعوام، إلى

غير ذلك كثير من العلوم مما لم يحيطوا بعلمه، فهؤلاء في هذا الكلام ونحوه كالطير المعلّم لا يفهم ما يقول ولا يعلّم غيرَه .

وأعظم من ذلك ما ستسمعه في شأن الأئمة عليهم السلام !

ولا تُطرح الأحاديث مع إمكان حملها، ولا يحكم بسقوطها، فإن كان فبعد عرضها على المذهب وعدم قبول الأدلة لها، وعدم تأويلها على وجه يقبلها، وردّ المذهب لها من جميع الوجوه ، فلا يبعد الحكم حينئذٍ بالسقوط والكذب ، لأنه كالقول لليل بأنه نهار.

ولكن أين مَن يعرف ذلك، فضلاً عمن يعمل به ؟ ونرى هؤلاء الأشباه متى سمعوا ما يخالف ما اكتنزوه من الجهل قالوا : نقل مطرح لا تعريج عليه ، ولو ألف حديث، وأوّلوها على تأويل ساقط سمعوه من غيرهم، أو أحدثوه بهواء نفوسهم وستسمع بعضاً من ذلك، وفيما حصل كفاية لطالب الحق المنصف.

منبع الأسرار

وسيف الله على الأشرار

تأليف

الشيخ العظيم المقدس محمد بن عبد علي

آل عبد الجبار القطيفي الحائري أعلى الله مقامه

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هجرية)

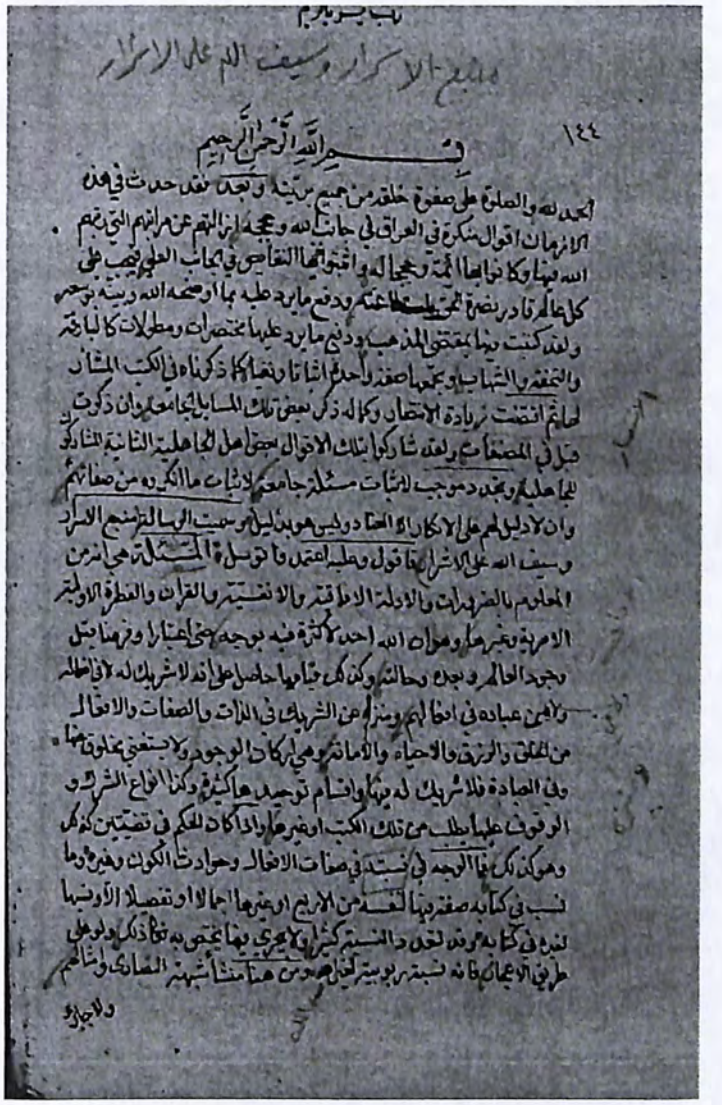

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٤

الحمد لله والصلوة على صفوة خلقه من جميع بريته وبعد فقد حدث في هذه الازمان اقوال منكرة في العراق في جانب الله وعجبه ازيلهم عن مرامهم التي يرتعم الله فيها وكانوا بها ائمة وعجبا له واثبوتها النقاص في جناب العلي يجب على كل عالم قادر نصرة الحق بقدر طاقته ودفع ما يرد عليه بما اوضحه الله وبينه برحمته ولقد كتبت فيها بمقتضى المذهب ودفع ما يرد عليها مختصرات ومطولات كالباقة والتحفة والشهاب وجمعها صفوة واحدة اشتاقا وفيها كما ذكرناه في الكتب المشار اليها انتفت زيادة الاعتناء وكماله ذكر بعض تلك المسايل الجامعة وان ذكرت قبل في المصنفات ولقد شاركوا تلك الاقوال بعض اهل الجاهلية الثانية الشاركوا الجاهلية وتجدد موجب لاثبات مسئلة جامعة لاثبات ما انكروه من صفاتهم وان لا دليل لهم على الانكار الا العناد وليس هو بدليل وسميت الوسيلة لتنفيع السراد وسيف الله على الاشرار بما قول وطلبه اقدم فاتوسل المسئلة هي ان من المعلوم بالضرورات والادلة الاطلاقية والانفسية والقران والفطرة الاولية الامرية وغيرها وهو ان الله احد لا كثرة فيه بوجه حي اختيارا وفرضا بمثل وجود العالم وبعده وحالته وكذلك قيامها حاصل على انه لا شريك له لا في خلقه ولا في عبادته في انحائهم وتنزه عن الشريك في الذات والصفات والافعال من الخلق والرزق والاحياء والاماتة وهي اركان الوجود ولا يستغني مخلوق عنها وفي العبادة فلا شريك له فيها واقسام توحيدها كثيرة وكذا انواع الشرك والوقوف عليها يطلب من تلك الكتب او غيرها واذا كان الحكم في تضيتين كذلك وهو كذلك فيها الوجه في تجدد في صفات الافعال وحوادث الكون وغيرها وما نسب في كتابه صفة فيها العدد من الاربع او غيرها اجمالا او تفصيلا الا ونسبها لغيره في كتابه مرة لغو والنسبة كثيرا لا يجري فيها يختص به فكذلك ولو على طريق الايمان فانه نسبة ربوبية لغير هو من هنا منشأ شبهة النصارى وامثالهم

والاجابة

الضفحة الأولى من " منبع الأسرار"

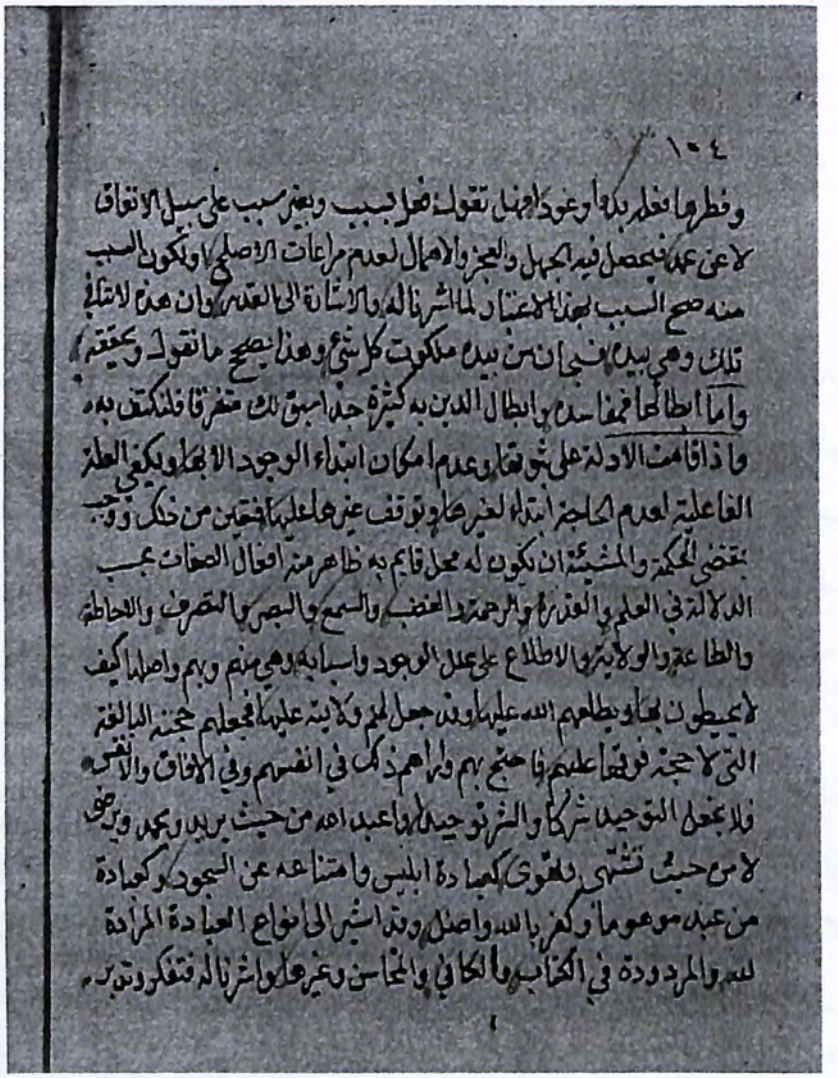

وفطرها فعلم بدلها وعود اهل تقول فعل بسبب وبغير سبب على سبيل الاتفاق
لا عن عمد فيحصل فيه الجهل والعجز والاهمال لعدم مراعات الاصلح او لكون السبب
منه صح السبب بهذا الاعتبار لما اشرنا له والاشارة الى العقل وان هذه لا تنافي
تلك وهي بيده فتجان من بيده ملكوت كل شيء وهذا يصح ما نقول ويحققه
واما ابطالها فمفاسد وابطال الدين به كثيرة جدا سبق لك منها قليل فتكتفي به
واذا قامت الادلة على شيء ما وعدم امكان ابتداء الوجود الا بها ويكفي العلة
الفاعلية لعدم الحاجة ابتداء لغيرها وتوقف غيرها عليها فتبين من ذلك ووجب
بمقتضى الحكمة والمشيئة ان يكون له محل قايم به ظاهر منه افعال الصفات بحسب
الدلالة في العلم والقدرة والرحمة والغضب والسمع والبصر والتصرف والاحاطة
والطاعة والولاية والاطلاع على محل الوجود واسبابه وهي منهم وبهم واصلها كيف
لا يحيطون بها وبطلهم الله عليها وقد جعل الحجة ولاية عليها فجعلهم حجته البالغة
التي لا حجة فوقها عليهم فاحتج بهم وبراهم ذلك في انفسهم وفي الآفاق والانفس
فلا يجعل التوحيد شركا والشرك توحيدا واعبد الله من حيث يريد ويحمد ويرضى
لا من حيث تشتهي وتهوى كعبادة ابليس وامتناعه عن السجود وكعبادة
من عبد موهوما وكفر بالله واصل وقد اشير الى انواع العبادة المرادة
لله والمردودة في الكتاب والكافي والمحاسن وغيرها واشرنا له فتفكر وتدبر

الصفحة الأخيرة من " منبع الأسرار"

((نص الكتاب))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة على صفوة خلقه من جميع بريته .

ويعد، فقد حدث في هذه الأزمان أقوالٌ منكرة في العراق[1] في جانب الله وحججه، أزالتهم عن مراتبهم التي رتّبهم الله فيها، وكانوا بها أئمة وحججاً له، وأثبتوا فيها النقائص في الجانب العلي. فيجب على كل عالم قادر نصرة الحق باستطاعته، ودفع ما يرد عليه بما أوضحه الله وبيّنه بوسعه .

---

[1] وهي بين بعض علماء النجف وبين السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه، فمنبع الأسرار متمم لخلاف علماء النجف، فارجع إلى كتاب دليل المتحيرين للمدافع عنه لتعرف ما جرى عليه ! قال فيه عن أهل العراق : وحيث أنّ علماء العراق متهمون بي وبهم، اخترت لهم علماء غرباء زواراً أتقياء، وأنا عندكم من الآن إلى غداة غدٍ متى ما شائوا بشرط الحكم فأنا حاضر... إلخ.

.....

أقول : من ضمن العلماء الذين اختارهم السيد أعلى الله مقامه هو شيخنا المقدّس الشيخ محمد بن عبدعلي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه. قال السيد المذكور في الكتاب المذكور: وأما الحاكم فلا يقبل أحدٌ من علماء العراق لاتهامهم بي و(أو، خل) بكم، فلنطلب حاكماً من غير أهل العراق ولا نضيق عليكم ولا نطلب منكم ما لا يتيسّر حتى تتوهموا أنّ ذلك عذر أو مراوغة. واتفق في تلك السنة زار جماعة كثيرة من علماء البحرين والأحساء والجزائر، منهم الشيخ العالم الممجّد المسدّد المؤيّد مولانا الشيخ محمد آل عبدالجبار كان عالماً فاضلاً فقيهاً مجتهداً حكيماً متتبعاً متديناً متواضعاً منصفاً.

ولقد كتبتُ فيها بمقتضى المذهب ودفع ما يرد عليها مختصرات ومطوّلات، كالبارقة والتحفة والشهاب[1] وتجمعها صفة واحدة إثباتاً ونفياً، كما ذكرناه في الكتب المشار لها.

ثم اقتضت زيادة الانتصار وكماله ذكر بعض تلك المسائل الجامعة وإن ذكرت قبل في المصنفات.

ولقد شاركوا بتلك الأقوال بعض أهل الجاهلية الثانية، المشاركون للجاهلية. وتجدّد موجب لإثبات مسألة جامعة لإثبات ما أنكروه من صفاتهم بدليل.

فأقول وعليه أعتمد وأتوسّل : المسألة هي أنه من المعلوم بالضرورات والأدلة الآفاقية والأنفسية والقرآن والفطرة الأولية الأمرية وغيرها، وهو أنّ الله أحدٌ لا كثرة فيه بوجه حتى اعتباراً وفرضاً، قبل وجود العالم وبعده وحالته ، وكذلك قيامها حاصل على أنه لا شريك له لا في أفعاله ولا في عباده في أفعالهم، **ومنزّه عن الشريك في الذات**

[1] (البارقة الحسينية في الرد على الشبه الوهمية)، مجلدان أكثر من ٥٠٠ صفحة، ولا يزال مخطوطاً، وأما (التحفة) فقد ذكر الأستاذ الفاضل نزال آل عبد الجبار عنوانين باسم (التحفة)، وهما : (التحفة القدسية لاختصار الجواهر العلية)، و(تحفة الحضرة العلية والدوحة المقدسية)، ولا يزالان مخطوطان، و(الشهاب الثاقب في إثبات الإمامة)، فقد حققه وطبعه الشيخ العلامة حلمي السنان.

والصفات والأفعال، من الخلق والرزق والإحياء والإماتة، وهي أركان الوجود، ولا يستغني مخلوق عنها، وفي العبادة لا شريك له فيها.

وأقسام توحيدها كثيرة ، وكذا أنواع الشرك، والوقوف عليها يطلب من تلك الكتب أو غيرها. وإذا كان الحكم في قضيتين كذلك، وهو كذلك، فما الوجه في نسبته في صفات الأفعال وحوادث الكون وغيره ؟ وما نسب في كتابه صفة فيها لنفسه ، من الأربع أو غيرها، إجمالاً أو تفصيلاً، إلا ونسبها لغيره في كتابه. وقد تتعدّد النسبة كثيراً، ولا يجري فيها، يختصّ به تعالى ذلك، ولو على طريق الإعجاز، فإنه نسبة ربوبية لغير الله ، ومن هنا منشأ شبهة النصارى وأمثالهم، ولا جائز أن تكون النسبة مجازاً من كل وجه ، إذ لا معنى لها هنا، وترتب الآثار الوجودية عليها المستمرة في الآفاق والأنفس وجميع الموجودات يبطل ذلك.

وكذا القول بالاتفاق، وأنها أسباب عادية لا وجودية ، ولو كان يلزم عدم الفرق، وليس الأمر كذلك، ولا يجسر متديّن أن يفوه بالسلب هنا إلا أن يريد به سلباً خاصاً، فإنه لا ينافي الحقيقة بوجه آخر، وهكذا جميع الحقائق، وليس هو من قبيل العام المخصّص، فلا يجري هنا مع

أنه عام لا تخصيص فيه حتى من جهة القائم به ، وليس هو خاصاً بنبي أو ملك، وجميع الموجودات أنواع وأشخاص جارية على الأسباب.

ولا يجوز نسبتها إلى الله بأنه فاعل لها ذاتاً وتبطل أحديته، ويقع التشبيه والوقوع في القول بالجبر أو الغلوّ[1]، أو القول بمذهب أهل التصوف واليهود، وجميعها كفر وضلال، وبعض البيان يطلب من تلك الكتب.

ولا تكون هذه الآي الكثيرة التي ملئت القرآن ووافقتها أدلة الوجود ونظامه وانتظامه من قبيل المتشابه ، وهو لم تعرض عنه الأئمة عليهم السلام والعلماء التابعون، بل بيّنوا له وجهاً صحيحاً واقعياً لم يخالف المحكم، وهو معنى الردّ إليه ، لا إطراحه والإعراض عنه، **(ولو أنهم ردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم)**.

[1] للأسف الشديد قال كثير من الإمامية منهم الملا صدرا الشيرازي وتلامذته أصحاب وحدة الوجود والموجود، نعوذ بالله تعالى مما قالوا، أن الله عز وجل يفعل ما يفعل بذاته وهو مباشر لها سواء خلق الأشياء أو الكلام مع خلقه وتعالى الله عن ذلك، ولو كان كما قالوا لبطلت بساطته وأحديته وقدرته ولكان حادثاً عاجزاً، فسبحانه وتعالى، ما قدروك حق قدرك، انتهى المخلوق إلى مثله وألجأه الطلب إلى شكله. وللتفصيل محلّ آخر.

وأصل التشابه من قصور نظر الناظر، فأصله هدىً ونورٌ، فيلحقه ذلك من خارج، فيكشفه من لا اشتباه عليه. قال الله : **(هذا هدىً ونور)**، الآية ، **(وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول)**، الآية.

هذا، والمعروف منهم عليهم السلام وأتباعهم إبقاء هذه الآي على ظاهرها، وليست من قبيل المتشابه ولا المنسوخ ولا غير ذلك. وبيانها بوجه لا ينافي قوله تعالى : **(الله خالق كل شيء)**[1]، **(هل من خالق غير الله)**، **(أروني ماذا خلقوا من الأرض)**، وأمثالها كثير. فاحتاجت الآي إلى ما يرفع تدافعها بوجه ظاهر جلي، ظاهر الدلالة من وجوه .

فأقول : ما ذكرته صحيح ، ولا تناقض ولا تنافي في القرآن، وإلا لم يكن كلام الملك المنان. قال الله : **(قل لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)**. نعم، قد يقع في ابتداء النظر من القصور. وسألت فاستمع وعِ وأنصف.

أما نفي الكثرة عن الله بكل وجه حتى اعتباراً وفرضاً فمما لا شك فيه، وكذا نفي الشريك عنه في مراتب التوحيد الأربع، ولكن إطلاق

---

[1] الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء ومحييه ومميته ورازقه، لكن بفعله ومشيئته لا بذاته، لئلا يقع المحذور، وهو جلّ وعلا له الخلق والأمر.

صفات الأفعال وكذا كثيراً من أفعال العباد داخلة في العبادة على غيره تعالى، ونسبتها لهم في الكتاب والسنة، كالتوكل والرجاء والخوف والدعاء، فانه لا يوجب الشركة من العبد، وكذا في نسبة باقي أفعاله إليه، كالعبادات وغيرها، فإنه لا جبر ولا تفويض فيها، فإنما يوجبها لو قلنا بالتفويض أو الاستقلال من ابتداء الفعل أو بعده ، كالوكيل أو لا ؟ والمأذون والأجير يؤمرون أو لا ؟ ثم يرفع الآمر عنهم القول والملاحظة، ويستقلون بالأفعال ويستغنون عنه، ووقوع ذلك في ملك الله محال، **في كل دقيقة، كحاله في ابتداء الصدور، فهو دائماً ابتدائي الصدور**، وفي صوغ وكسر من غير رجوع فيها للعدم، أو تبديل للمادة بما فيه ، وما كان مفتقراً بالذات أولى وأحقّ لعدم الاستغناء في فعل من أفعاله ، وكل شيء قائم بأمره الفاعلي والمفعولي.

فلا يمكن فرض الاستقلال والاستغناء للممكن بعد بقائه، ولكن على طريقة الأمر بين الأمرين. ونسبة الأفعال للأسباب لا ينكره عاقل، وأعلام الوجود تدلّ عليه ، ولا يدلّ على شركه ، **وإنما تدل لو قلنا بالاستقلال، وهو محال.**

ولا يقال للعبد المملك من مولاه المفتقر له فيما ملكه في بقائه وإمداده أنه شريك له، وهو محال إجماعاً، وفي الكتاب والسنة

والاستعمال، ولقد افتخر الله بقوله : **(قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه)**، وقال تعالى : **(تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير)**، وقال تعالى : **(فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون)**.

والله المالك لِما ملّكهم، بل هو له أملك وعليه أقدر من ملك العبد له وقدرته عليه من وجوه لا تتناهى، ما ثبت القول بالشركة للمولى بفعل كذلك، إلا متكلّم بالمحال، ومن يقول بما لا يفهم، كالطير المعلّم. قال الله : **(هل لكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء)**، الآية.

نعم، جماعة من أهل التبعية أو العناد ومن شابهوا بعض تلك الفرق من وجه غلب عليهم الوهم، فقالوا بنفي الأسباب، وأنّ الله فاعل بذاته. وسيأتي بطلانه إن شاء الله.

والفرق بين فعل الممكن والمعلول وعلته بيّن من وجوه ولو بطريق الإعجاز، فإنه لا يخرجه عن الإمكان، وإن عجزت عنه سائر الأمة، ولا يجب في الممكن وصحة إمكانه ووقوعه من جميع الممكنات حتى فرضاً.

وفعل الممكن بيّن من وجوه :

الأوّل : وقوعه في فعل الغير، والمادة من غيره ، والنبي مثلاً يخلق في صنع غيره مصنوعاً من المصنوعات بأمر الله ، وينفخ فيه بأمر الله ، أو قل يفيض عليه مادة أمرية خاصة بأمر الله ، وفاعلية أيضاً ، فيظهر حيواناً ، أو غيره ، ويعيده إلى مبدئه.

الثاني : توقفه على مشيئة من غير الفاعل وعلى أقدار وإمداد.

الثالث : قيام الحدود في فعله ومفعوله الدال على القيام بالآية المطلقة سواء كان ذلك مظهراً خاصاً، أو الأعم الأتم، إلى غير ذلك من وجوه الفرق، وفعل الله إبداعاً واختراعاً، من غير سبق مدة ومادة ، بل بنفس المشيئة الحادثة أحدثها بنفسها بقول **للشيء : كن فيكون**، بغير كيف أو كم أو مدة لتنزّهه تعالى عن جميع ذلك، وإن لحقت الفعل من جهة المظاهر لا من جهة الدلالة ، ولا تقوم في الله صفة إمكان، **وليس كمثله شيء وهو السميع العليم** ، والمثل بمعنى الصفة الدالة لا بمعنى الضد أو الند . ومن حقق اتخاذ النسبة الفعلية واستواء النسبية الرحمانية في كل شيء وبكل شيء ومن كل شيء ، وقيام الأشياء بالمشيئة ، ظهر له أنّ فعل الله دائماً لها، إبداعاً واختراعاً، وإن لحقه التصوّر المادي في التقسيم بملاحظة المسببات . ومن تحقيق ذلك ظهر سر القدر، وهو بحر عميق لا يعرفه إلا العالم أو من عرّفه اياه

بتعريف خاص شهادة ، أو غيباً، أزادنا الله فضلهم بجودهم عليهم السلام. وإذا كان الفرق أظهر من أن يخفى فوصف الله به إثبات نقض له ، وكذا جعله في رتبة الوجوب الذاتي .

فإذن لا يلزم شركة بمجرّد نسبة خلق أو رزق مثلاً لعليّ وبنيه المعصومين عليهم السلام، وأنهم علة الإيجاد وسببه ابتداء ، بل أثبت الله ذلك في كتابه في عدة آي منه ، وعلى لسان حججه ، وآثار الموجودات إجمالاً وتفصيلاً، وتفصيل ذلك يطلب من الكتب السابقة ، وما ذكرناه هو السرّ في قول الله تعالى : **(أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم)**، حيث قيد بقوله : **(كخلقه)**، وعرفت أنه لا يمكن من غيره ، وهذا يدلّ على إثبات خلق لغيره وإن لم يكن ، فظهر عدم التنافي بين **(الله خالق كل شيء)** وبين قولنا لأصل الكون علة أو سبباً أو مبدأ فيض أو مترجماً له ، وكله بأمر الله ، والمآل واحد ، لاختلاف الموضوع ، وإن كان نسبة الخلق والرزق للسبب والعلة على سبيل الحقيقة ، وإن كانت حادثة مجعولة لقيام خصائصها، وعدم صحة السلب كما عرفت ، وإن كانت ليست حقيقة أزل ألآزال. نعم ، هي مجاز وطريق إلى ثبوتها ودالة عليه ، وهذا لا ينافي كونها حقيقة بمعنى آخر، فالوجود وسائر الأسماء

والألفاظ المشتركة لفظ، **لكن تيقن أنه بغير مزايلة ولا ممازجة** ، ولا من قبيل المشترك اللفظي بالمعنى اللغوي، ولا التشكيكي، ولا كالقول بالتواطئ لعدم جهة جامعة بين الواجب وغيره ، لا بمقابلة ولا بمداخلة ، لا ذاتاً ولا اعتباراً، أو فرضاً، أو عرضاً. ومعلوم أنّ الأثر يدلّ على المؤثر، بل هو نفس الدلالة بحسب الذات والصفات ، دلالة حقيقة ذاتية، ولا يتمّ هذا ويحصل وتحصل الدلالة إلا بإثبات الحقيقة لها بمقامها، ولا يقال لا يثبت الفعل بالسبب ، محال، إلا أن يقال ببعض مذاهب أهل الجاهلية ، فحقق النسبة ومعناها والموصوف بها، وهذا جارٍ في جميع الصفات والوجود، **إلا أنْ تقول بمذهب القائلين بوحدة الوجود أو الموجود، ولكن الجاهل يشبه على أمثاله بما لا يصلح للتشبيه لضعف مزجه**، ولو خلص الباطل لم يخف على ذي حجى.

وفعل المملك كذلك يصح نسبته له ، وللمباشر على سبيل الحقيقة في كل بحسبه من غير تنافٍ ، فنسبة الموت في القرآن للملائكة وملك الموت ولله من غير تنافٍ .[1]

[1] يقول العبد الحقير أثير: اعلم أيها المؤمن أن هذا الكلام الحق الذي يجمع ويوفق بين الآيات والروايات لا تجده إلا في هذه المدرسة الحقة الممتحنة المفترى عليها، ولا تجد تفصيلاً لعلوم الشريعة إلا بها، ولا تجد دقيقة من دقائق العلم إلا بها، ورحم الله جابر الجعفي.

ولقد أوضح الله صحة نسبة صفة الفعل الحاصل من الخواص لنفسه تعالى في آية المباهلة والرمي وفي غيرها، بطريق الكناية أو بغيرها من الكنايات ، أو بنسبة الإضافة ، كروحي ، وجنب الله ، ونفيه في : **(ويحذركم الله نفسه)**، وأمثالها كثير في القرآن، وهي صفات حدوث ، لها موضوع ومحل حادث ، ولها حقيقة ، ولا بدّ منها. ولا يوصف الله بها حقيقة لتنزيهه تعالى لإيجابها النقائص، فوجب أن يكون على طريق المجاز، لأنها صفاته ومعانيه الدالة عليه ، والدليل غير المدلول، والصفة غير الموصوف لفظا ومعنى، وكذا النسبة والمنسوب ، وكذا النسبة والإضافة ونحو ذلك ، ولكن لكونها كذلك صحة نسبتها له مجازاً لكون الحامل لها.

والظاهر بها آيته العظمى ومثله الأعلى الدالّ عليه ، والظاهر به بما تجلى له به لا بذاته. فحصلت جهة المجازية التي هي سبب الوصفية ، والعلاقة الوجودية ، وهي مقام حدوث مرجعها للحادث والآية الأولى، وإن تنزّهت من جهة الدلالة عن القيود والكيفيّات ، بمعنى عدم اعتبارها، وإنما تلحق الآية من جهة ظهورها بها، وملاحظتها في نفسها. هذا نهاية ما يمكن في التعبير هنا، وزيادة البيان سيظهر به

الصاحب عجل الله فرجه . وهذا معنى الخلط المشار إليه في تفسير (فلما آسفونا) وأمثالها، من الكافي وغيره ، فتأمل .

وإن صعب عليك المدرك فعليك التسليم لما ورد عنهم عليهم السلام ونزل به الكتاب من غير تخطفة بالأهواء المضلة.

فاتضح أنّ نسبة ذلك لله لا يوجب نقصاً، لأنها مجازية لما عرفت ، وهي تعظيم ، وتنويه لمحلها، وتعظيم له ، وإعلان بأنه القيم مقامه في أحكام الكون، ومنه المبحوث عنه ، من غير تخلية ورفع يد، ولا يسبقونه بالقول ولا بالفعل . وكذا نسبتها للسبب وإثبات علة لها لا يوجب شركة ولا استقلالاً كما هو ظاهر، ولا توجب نسبة صفة الفعل الحادث لله تعالى ووصفه بها وصول الحادث لمقام أزل الآزال، ولا نزول القديم بالحادث ، ولا تحقق رابطة بين ذات القديم والحادث ، لاستحالة جميع ذلك عليه ، لأن النسبة في مقام الحدوث ، ومرجع ملاحظتها وانتهائها إلى الممكن، ولكن بجهة الصدور والإيجاد بما ظهر له به إبداعاً واختراعاً بغير كيف وحدّ ، بل بنفس آية الدلالة لوحظت النسبة والصفة والتوصيف في مقامها، لا في مقام الذات المنزهة عن كل اعتبار وغير، نفياً وإثباتاً، ومغايرته تحديد لغيره ، وليس إلا الدلالة على ثبوته بالصفة الدالة عليه ، ولا قوام ولا اعتبار

للصفة في مقام الموصوف . ولك تسمية هذه الرتبة برتبة الأزل وآيته ، وإن كان حادثاً فيما سبق في وجه التسمية ، لا أزل الآزال . ومرجع التسمية والنسبة إلى المقام الأول، وهو الذي أقامه مقامه في تبليغ العوالم ، وجعل له النسبية الحادثة الكلية .

قيل : إذا لم تكن الذات فاعلة بذاتها، فهي كافية في ايجاد الغير، كانت ناقصة واحتاجت إلى متمّم قديم وعضد معين، إلى غير ذلك من النواقص اللازمة .

قلنا : يلزم النواقص، ومجامعها التشبيه والتعطيل، لو قلنا بأنه فاعل بذاته ، كما هو ظاهر من الملامسة وغيرها من صفات الإمكان، وكان أولياؤه من ذلّ لا من عز، ولم يكن ملكوت الأشياء بيده ولا محصاة في كتابه ، كما أخبر بذلك في كتابه المنزّل، ولما كان إذا ذكر صفة فعل من جهة التكوين وما يتبعه بذكر الياء الدالة على الفاعلية ، وهي الأصل كما عرفت ، أو من الدالة على المادة ، ويتبعها الصورة ، والهيئة ، أو اللام أو لولا ، للدلالة على الغائية ، وتسبقها الفاعلية . فإذنْ لا بدّ وأن تكون الفاعلية بجهة مشيئة وفعل، وهو تقييد جهة ، ومرجعها دون مقام الذات .

ونقول فاعل لكذا وليس فاعلاً لذا، ولو كان فاعلاً بذاته لكان فاعلاً لها دائماً، ودلّ على صفة فعل لا ذات ، وهو المعروف من الكتاب والسنة ومذهب أهل البيت عليهم السلام ، وعليه الإجماع قائم، والأدلة الآفاقية وغيرها .

وقولنا (أسباب ومعين عضدي)، إنما هو للمعلول لتمام وجوده فيما يتوقف عليه له في كماله ، وليس الممكن ممكن الوجود ، على أيّ وجه وبأيّ رتبة وشرط، ولا قبوله لنور الإيجاد والوجود إلا بوسائط كالأنوار القوية الواسطة والمترجمة له ، لا الضعيفة .

فالعالي ايجاب للسافل ، والله لا تخفى عليه خافية ولا يعجزه شيء ، وعمل بمقتضى المسببات، وإلا لما انتشر وعلت آياته ، وظهرت مخفياته ودلالاته وعلت حجته . ومقام الذات الأحدية لا اعتبار فيه لهذا المقام والأغيار، ولا بآية الدلالة الظاهرة بصفتها أول الظهور. فالكلام فيها بذلك وأحكامه ساقط .

فاتضح أنه لا بدّ من إثبات أسباب وجودية وعلل أولية للوجود من غير تفويض وتشريك، كما عرفت ، وأنه لا يتمّ الوجود إلا بها، ولهذا دلت عليه فطرة الموجودات ، ومجراها على النظام الأكمل . ولو تخلفت الولاية الكلية بالجزئي فلأسباب خاصة وحكم ، فلا خروج

بذلك عما نقول. وارتفع التنافي الذي يظنه الجاهل في القرآن، هو مثل **(الله خالق كل شيء)** باقٍ على عمومه ، مع صحة النسبة لغيره من غير منافاة ، بل على طريق الواسطة ، والمنزلة بين المنزلتين في أفعاله وأفعال العباد . فالنسبة والمرجع واحد، فتأمل.

وليس المقصود هنا بيان ذلك، وكيف يمكن افتقار الذات الأحدية في رتبتها لهذه العلل، وهي الموجدة لها ؟! بل الحاجة الابتدائية إلى العلة الفاعلية خاصة.

والله فاعل بفعله لا بذاته، وإلا لم يكن واجب وجود منزّه بذاته وفعله. انظر إلى العلة المادية والصورية. نقول عما أصل مادة المشاء، وهيئة منه نشأ، والغاية مردّها الفاعلية ، وما كانت فاعلية إلا بالفعل ، وكل هذه مقامات حدوث ، والله فعل إبداعاً واختراعاً من غير مثال سابقٍ أو مادة قديمة.

والفرق بين الإيجاد والموجود البديهي، وكذا بين الإصدار والصادر، وليس المراد به الحركة الاعتبارية الصدورية ، بل وجودها أقوى الوجودات المجعولة وأقوى الأسباب ومظهر الخزانة العظمى التي لا نفاد لها، لعدم قطع مدده ، وإمداده لها بما ظهر لها بها، لا بذاته الأحدية.

ومعلوم أن إثبات لوازم الذات أو مقتضيات داخلة أو عارضة أو كثرة ونحو هذه يبطل التوحيد ويوجب التشبيه والتعطيل، كما سبق بيانه. ولهذا في دعاء رجب وأمثاله قالوا عليهم السلام : **(فبهم ملأت سماءك وأرضك، ... إلخ)**، ونحوها : **(خلق الله المشيئة بنفسها وخلق الخلق بالمشيئة)**، وهو متواتر معنىً، ويدلّ عليه : **(لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بسبع خصال)**، وفي الينبوع : **(الإمام وكر لمشيئته)**، وفي خطبة علي عليه السلام : **(القائمون بمشيئته)**، وفي قنوت الحسين عليه السلام المروي في المهج ما يدلّ عليه بأوضح بيان بزيادة فيه ، وكذا في زيارة الصاحب عجّل الله فرجه ، وأولها : **(سلام على آل ياسين)**، وفي بعض ما كتبه علي عليه السلام [1] لمعاوية لعنه الله تعالى ، ونحو ذلك مما لم يحضرني.

---

[1] من كتاب له عليه السلام : ولولا ما نهى الله عنه من تزكية المرء نفسه، لذكر ذاكر فضائل جمة تعرفها قلوب المؤمنين، ولا تمجها آذان السامعين. فدع عنك من مالت به الرمية، فإنا صنائع ربنا والناس بعد صنائع لنا، لم يمنعنا قديم عزنا، ولا عادي طولنا على قومك أن خلطناكم بأنفسنا، فنكحنا وأنكحنا، فعل الاكفاء ولستم هناك . وأنى يكون ذلك كذلك ومنا النبي ومنكم المكذّب، ومنا أسد الله ومنكم أسد الاحلاف، ومنا سيدا شباب أهل الجنة، ومنكم صبية النار، ومنا خير نساء العالمين، ومنكم حمالة الحطب، في كثير مما لنا وعليكم ! فإسلامنا ما قد سمع، وجاهليتنا لا تدفع، وكتاب الله يجمع لنا ما شذّ عنا، وهو قوله سبحانه وتعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)، وقوله تعالى : (إن أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله وليّ المؤمنين)، فنحن مرة أولى بالقرابة وتارة أولى بالطاعة. (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد، ج ١٥، ص ١٨٢.

وغير خفي أنّ من أعظم الردّ عليه تعالى، القول بأنه تعالى فاعل في أزل الآزال ، فإنه يقال في الأدلة المتواترة ، من وجوه أشرنا لبعضها، وزيادة تطلب من تلك الكتب، وهي من الكتاب والسنة ظاهرة بلا خفاء ، لكن على المعنى الخاص، وإذا ثبتت السببية ، ولا مناص عنها ولا معدل، عن محمد وآله صلى الله عليه وآله ، بل لا يقوم بها غيرهم ، ولا يكلّف الله ما لا يطاق، ولم يشاركهم أحد في أصل طينتهم التي خُلقوا منها، ونسبة مَنْ سواهم لهم كنسبة الأشعة لفوارة الشمس، أو قل كنسبة أشعة السراج له، أو الكلام إلى المتكلم، وتفصيل ذلك لا يسعه المقام، وهو معروف من بياناتهم عليهم السلام العقلية لأولي العقول والألباب.

والعجب إذا قال الموحّد : أنبتَ الربيعُ البقل، لا يحمله على قول الدهري، لِما هو المعلوم من اعتقاده. وللربيع دخل كثير في الإنبات، ولكن بأمر الله ومشيئته. ولا يقول ذلك إذا تكلم بتلك الدهريُ، بل يحمله على اعتقاده بغير توقف، ويعرف العام والخاص جار فيه ذلك. وليس هو محلّ اشتباه على بعض الطلبة فضلاً عمن فاقهم.

فإذا قال العارف مثلا : علي عليه السلام خالق الخلق ورازقهم ومحييهم ومميتهم، وعليه دار الكون بدواً وعوداً، لكن لا على سبيل الشركة لله ولا التفويض، ابتداء وحادثاً، بل عن افتقار إليه في ذلك، وعن أمره لا في أوّل الفعل بل في ثانيه وثالثه ، وهكذا كأوله ، وهو دائماً طري الصدور، فغناه في فقره ، ونسبته في ذلك كنسبته في تحريك شعرة من جسده ، لولا ذلك كان من العاجزين، ويصرّحون بذلك في كلامهم عليهم السلام ، وكذا بالعلة ، في القرآن وغيره ، والمعروف من مذهب هذا القائل بطلان طريق أهل التصوّف والكتابة في ردّها، وعن معتقدها، وتكفيره ، وكذا طريقة الغلاة والنصارى واليهود ، ويقولون : إنما أردت اللفظ، ولا يجرون ذلك على أنفسهم، بل لا يصحّ تلك النسبة ولو قلت أيضاً بأمر الله ومشيئته.

فالمعجزة يفعلها الله بالنبي أو يوجدها مقارنة خارجة ، وليست من فعل النبي يفعله ، وأمره وهو ظاهر به ، فيقع في الجبر أو تلك المذاهب . وسقوطه عن الحق والإنصاف ظاهر، وفي الحقيقة ، بل والظاهر، ليس هذا بوارد منه علمي، بل على الله ورسوله ، ولا تنال الملائكة ولا غيرهم خيراً وجودياً إلا من فاضلهم، لأنهم عليهم السلام الأصل في ذلك والمبدأ والمنتهى، في كل عالم ، غيباً وشهادة .

والعجب من منكر الأسباب والعلل الكونية والتكوينية يقرّ بها في عوالم العود وأحكامه، وفي ظاهر الملك وملكوته. فإن كان هذا كمالاً بالنسبة إلى الله في خلقه ، ومقتضى الحكمة وعدم فقده الكمال يوجب كونه كذلك في ابتداء الكون، وإلا فاقد الكمال وواجباً له بعد فقد، وتختلف عليه الحالات والتنقلات ونحو ذلك. وكله عليه تعالى محال. فليس إما الإقرار بها مطلقاً بغير جبر أو تفويض أو شركة يوجبه ، أو نفيها مطلقاً والتزام أحد المذاهب الساقطة عن الحق، وعرفته، وهو محال.

فاتضح أن الفطرة الأولية يوجبها، ولا يقع فيها تبديل، وإن وقع فمن فروع الاختيار. فميّز النسبة **وما أردت منها في قولك : علي عليه السلام خالق السماوات مثلاً، كما إذا قلت أحيى الموتى، وكذا في عيسى عليه السلام، والملائكة عليهم السلام، أو أقام الصلاة وآتى الزكاة** ، هل تريد به النسبة المجازية بجميع أنواعه ؟ فهي لا شيء مطلقاً، على أنّ العدم والنفي شيْء، عقلاً ونقلاً، وليس هنا محل بيانه . أو بحقيقة أزل الآزال، وهو محال من وجوه كما سبق، أو بطريق التشكيك ، أو الاشتراك اللفظي والمعنوي، أو بطريق الأجناس، أو التوليد ، أو الكمون والبروز، ونحو ذلك.

وكلها لا تجري في الواجب مطلقاً، حتى بالمقابلة. نعم، يجري عليه حمل الدلالة بما ظهر له به ، لا بأحدية الذات. وهذا الحمل ومعناه بالنسبة لمحلّه حقيقة حادثة مفتقرة ، كوجوده وعلمه وقدرته وسمعه وبصره ، ومن جهة التعلق الإيجادي الصدوري الذي هو طري دائماً يصحّ وصفه بها، لأنها صفة فعله ، وهو مقامها له ، خلقه بنفسه وخلق الأشياء به .

وكل ذلك، وله مقام الذات ، وليس فيها إلا الدلالة على ثبوتها بغير كيف أو كم أو حدّ ، فلا يتوهّم موحّد أن إثبات العلل الفاعلية بتتميم فاعل الله في صفة فعلية أو غيرها، وإلا لم تكن أسباب بلطفه ، ولم يفعل ابتداء بمشيئته ، ولم يسبّب الأسباب من غير سبب خارج ، إلى غير ذلك مما يبطل هذه المشاغبات الشيطانية كما سبق، ولا ينفع تشبيه الجاهل على الجهال. ونحوه جارٍ في وصف غيره تعالى، بالوجود والعلم ونحوها، والإيراد والدفع مشتركان، فتأمل .

فقد اتضح لك وللمحض أن لا مناص من إثبات الأسباب الوجودية، ولا تتمّ وتحصل إلا بإثبات فعل، ونسبة لها، وإن كان بغيرها ولغيرها، والنصوص والآي مصرّحة به، والأدلة الوجودية، وفطرها فعله بدواً وعوداً.

فهل تقول فعل بسبب ، وبغير سبب ، على سبيل الاتفاق لا عن عمد، فيحصل فيه الجهل والعجز والإهمال، لعدم مراعاة الأصلح ، أو لكون السبب منه ، صح بهذا الاعتبار، لِما أشرنا له ، والإشارة إلى القدر، وإن هذه لا تنافي تلك ، وهي بيده . فسبحان من بيده ملكوت كل شيء. وهذا يصح ما نقول ويحققه .

وأما إبطالها فمفاسده وإبطال الدين به كثيرة جداً، سبق لك متفرقاً، فلنكتف به.

وإذا قامت الأدلة على ثبوتها وعدم إمكان ابتداء الوجود إلا بها، ويكفي العلة الفاعلية ، لعدم الحاجة ابتداء لغيرها، وتوقف غيرها عليها، فتعين من ذلك ووجب بمقتضى الحكمة والمشيئة أن يكون له محل قائم به ، ظاهر منه أفعال الصفات ، بحسب الدلالة في العلم والقدرة والرحمة والغضب والسمع والبصر والتصرف والإحاطة والطاعة والولاية والاطلاع على علل الوجود وأسبابه ، وهي منهم وبهم، وأصلها، كيف لا يحيطون بها، ويطلعهم الله عليها، وقد جعل لهم ولايته عليها؟! فجعلهم حجته البالغة التي لا حجة فوقها عليهم، فاحتجّ بهم، وأراهم ذلك في أنفسهم وفي الآفاق، فلا تجعل التوحيد شركاً والشرك توحيداً، واعبد الله من حيث يريد ويحمد ويرضى، لا من حيث تشتهي وتهوى،

كعبادة إبليس وامتناعه عن السجود، وكعبادة من عبد موهوماً وكفر بالله وأضلّ. وقد أُشير إلى أنواع المرادة لله والمردودة في الكتاب ، والكافي والمحاسن وغيرها، وأشرنا له ، فتفكّر وتدبّر.

فضل الرسول وآله

صلى الله عليه وآله

تأليف

الشيخ العظيم المقدس محمد بن عبد علي

آل عبد الجبار القطيفي الحائري أعلى الله مقامه

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هجرية)

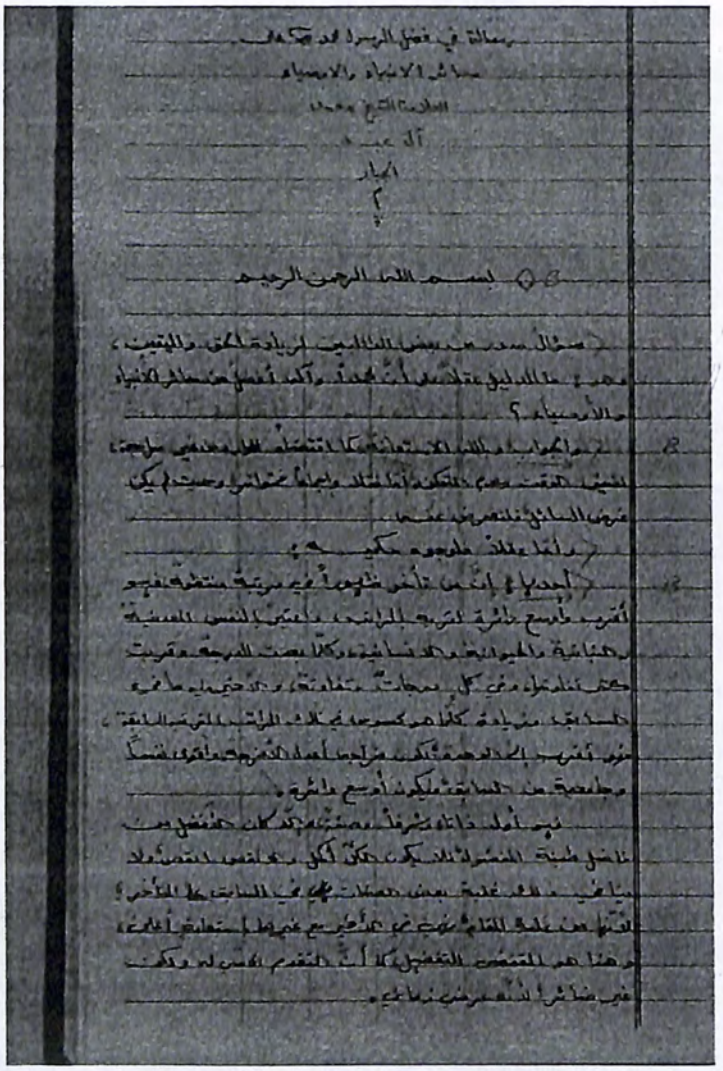

الصفحة الأولى من كتاب " فضل الرسول وآله صلى الله عليه وآله "

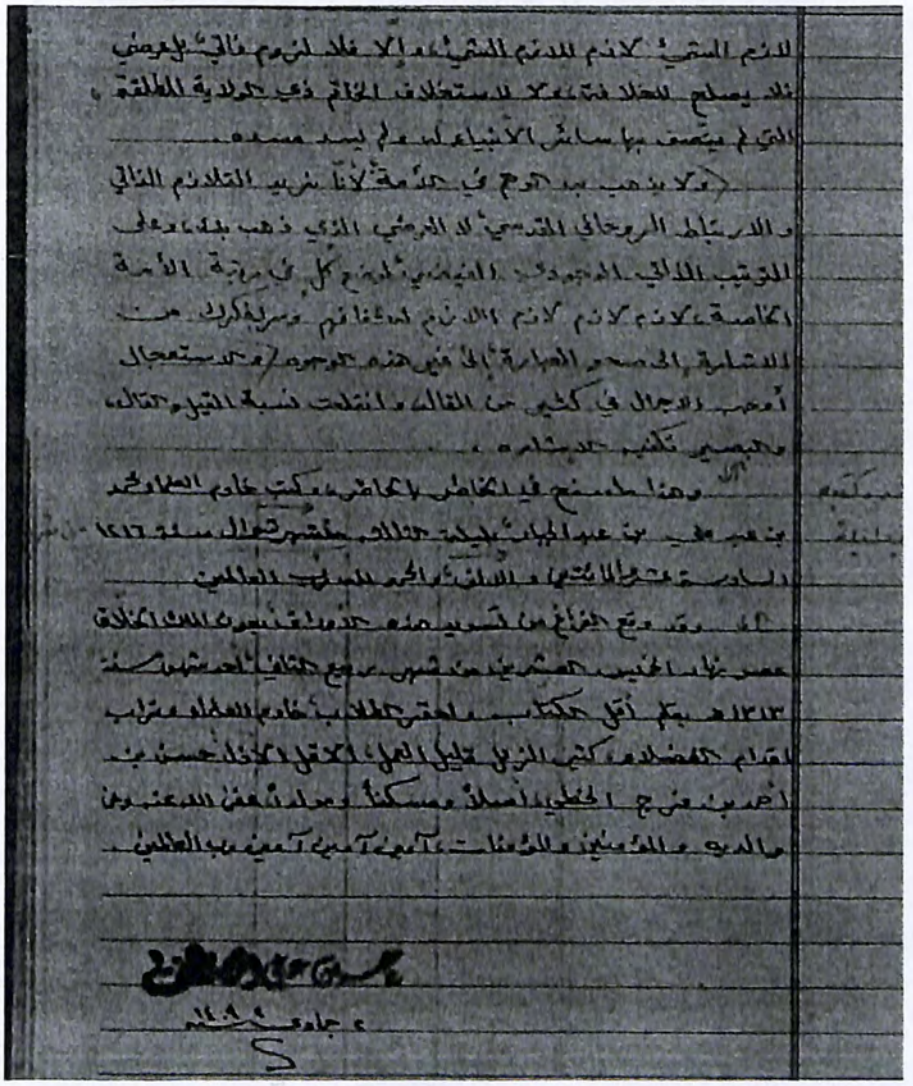

الصفحة الأخيرة من كتاب " فضل الرسول وآله صلى الله عليه وآله "

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

فيقول العبد الأثيم والفاني الرميم أثير بن كريم، عفا الله عنهما بمحمدٍ وعلي وآلهما صلى الله عليهما وآلهما :

إنّ كتاب (فضل الرسول وآله صلى الله عليه وآله على سائر الأنبياء والأصياء عليهم السلام) من الكتب الرائعة التي تشهد لمصنفها بعلوّ الباع وعظيم الارتفاع. ألا وهو شيخنا ورئيس مذهبنا النافي عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه ، لله دره وعلى الله أجره ، إذ أثبت فيه فضل نبينا محمّد وآله صلى الله عليه وآله على سائر الأنبياء والأوصياء عليهم السلام عقلاً، فضلاً عن النقل. فأحببتُ إخراجه من عالم المخطوط إلى عالم المطبوع، ليرى النور ولينتفع به المؤمنون الطالبون للحق. ثم بدا لي أن أدرجه مع هذين

الكتابين السابقين، أعني (خلاف علماء النجف) و(منبع الأسرار)، راجياً من الله القبول والسداد والتوفيق، إنه نعم المولى ونعم النصير.

((نص الكتاب))

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال صدر من بعض الطالبين لزيادة الحق واليقين. وهو: ما الدليل عقلاً على أنّ محمداً وآله صلى الله عليه وآله ، أفضل من سائر الأنبياء والأوصياء (عليهم السلام) ؟

والجواب، وبالله الاستعانة، كما اقتضاه الوارد من غير مراجعة، لضيق الوقت وعدم التمكن :

أما نقلاً وإجماعاً فمتواتر[1] ، وحيث لم يكن غرض السائل فلنعرض عنه .

---

[1] عليك بالاطلاع على كتب مناقب وفضائل أهل البيت عليهم السلام، مثل (بصائر الدرجات) وكتاب الحجة من (الكافي) و(الخرائج والجرائح)، وغيرها الكثير. وقد ذكر الأستاذ العلامة أعلى الله في الدارين أعلامه في كتابه القيم (أفضلية أهل البيت عليهم السلام على الأنبياء والملائكة والخلق أجمعين) تفصيل التفضيل بأجمل وأروع دليل، فراجع والله ولي التوفيق والسداد .

وأما عقلاً فلوجوه حكمية .

أحدها :

إن من تأخر ظهوراً في مرتبة منتظمة فهو أقرب وأوسع دائرة ، لقربه بالمراتب. واعتبر بالنفس المعدنية والنباتية والحيوانية والإنسانية ، وكلما بعدت الدرجة وقربت كثر تفاوتها، وفي كل درجاتٌ متفاوتة ، والأخير فيه ما في السابق وزيادة كلما هو محسوس في تلك المراتب المترتبة السابقة ، فهو أقرب إلى الوحدة ، لكون مزاجه أعدل الأمزجة ، وأقوى نفساً، وجامعية من السابق، فيكون أوسع دائرة. فهو أول ذاتاً وشرفاً وصفة ، وإلا كان الأفضل من فاضل طينة المفضول، فلا يكون الأكمل أكمل والأنقص أنقص. ولا ينافي ذلك غلبة بعض الصفات في السابق على المتأخر، لأنها من غلبة المقام، فهي في الأخير مع غيرها باستقامة أعلى. وهذا هو المقتضي للتفضيل كما أنّ التقدّم الحسيّ له ، ولكن غير ضائر لأنه عرضي زماني.

فاستبان أن محمداً صلى الله عليه وآله أقرب منهم للوحدة وأقواهم فعلاً وتأثراً من العلة وأوسعهم جامعية. ولا يخفى أن هذا هو أساس التفضيل، وبتغيير ما يجري في الخليقة، فافهم.

الثاني :

إن الأخير هو غاية القصد والمرام، إذ هي المتأخرة ظهوراً، فلزم كونها سابقة ذاتاً، ولذا تسمع أهل النظر يقولون : هي (امل)[1] الفكر وآخر العمل. ولكن لا فكر هنا بل أولية .

والغاية ما لأجلها الشيء، فهي أشرف من الكل، فهي الصفوة، وغاية الفاعل في الخلق. ولا شك أنها صفوة الوجود، فكل كمال مجتمع له.

أما الخليفة فيدخل في الغائية . كيف، وهو من أطوارها، والظاهر بغيها [2]، والمتمم لغائيتها، ولا كذا السابق الذي هو كمقدمة النتيجة ، ففيه ما في السابق وزيادة. ولا تتوهم أنه أفضل من محمّد صلى الله عليه وآله ، وإلا لم يكن غاية وأولاً، فإذا كان هو الأخير، وسيظهر لك برهانه ، وهو الغاية فهو (صلى الله عليه وآله) أول، وعلي والخلفاء بعده (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين)، ثم الأنبياء (عليهم السلام) على مراتبهم، والأوصياء والخلص (عليهم السلام)، ثم الأمثل فالأمثل. فخليفة كل نبيّ لا يسبق ذلك النبيّ لأنه تابعه وصفته. نعم ، ليسبق من سبقه ذلك النبي .

---

[1] هكذا في المخطوط فراغ، والظاهر ما أثبتناه .

[2] هكذا في المخطوط ، والظاهر : (بها)

الثالث :

مما أقيم عليه البرهان في موضعه أن نظام العالم أكمل النظامات وأتقنها، ولارتباطه واتصاله ، لصدوره من فرد كأنه واحد، ومعلوم أنّ كمال النظام إنما يكون بالنبوّات وباقتضائها، بل قل بالنبوات تظهر حينئذ أنها لا بدّ وأنْ ترجع لنبوة واحدة جامعة وولاية كذلك، بل لا يكون خليفتها إلا كذلك، وإلا لم يكن كذلك.

فإذن لا بدّ وأنْ يكون هذا النبيّ والخليفة أفضل الكل.

الرابع :

تفاوت الإنسان لا ينكر حتى في الأنبياء (عليهم السلام)، كباقي الأجناس والأنواع، بل تفاوته أشدّ التفاوت. فإذنْ المفضول لا ينافي فاضله الثانوي، بل قل والأولي، إلا بواسطة ، وهي شفيعة، وهو فاضله. فإذن لا بدّ من الواسطة التي لا أقرب منها للأول، وتكون أيضاً واسطة النبيّ صلى الله عليه وآله الثاني، إذ لو كان غيرها لم تكن الأولى هي الأقرب لله تعالى إلى آخر النبوات، فإذن لا يكون لها ظهور مادي إلا بعد انتهاء تلك العلة. حينئذٍ تكون أول النبوات ومعها، وإنها ولا شك أن هذا ملاك الفضل.

والله المفيض الحقيقي والنور الذاتي، وما سواه فكالشرط أو المقدمة لتكميل الباقي، ولنيل (البعيد قسط) الوجودي، لا لنقص في ذات الله تعالى، وإنّ ذاته متوقف إفاضتها على شيء آخر. كيف، وهو مخلوق له فهو مفاض منه ، فافهم.

الخامس :

مما بُرهن عليه أيضاً تطابق العوالم ، فكل سافل منها عكس العالي، فكأنه أرضه ، وهو ظاهره كذلك، ولا غنى للظاهر فعلاً وحركة وقواماً عن الباطن، وكذا العكس في الإحساس به والشعور، (**وفي أنفسكم أفلا تبصرون**)، كما هو ظاهر للفطن، بل ظاهر كالبديهي. وإذا كان كذلك فلا بدّ وأنْ يكون في العقول عقل جامع رئيس على جميع من سواه ، وكذا في النفوس، وباقي الأنواع. فإذنْ لا بدّ وأنْ يحصل مظهر حسي لذلك العقل الكلي مقابل له ذاتاً، إن لم نقل هو حقيقته ، ولسعته لا يكون إلا أخيراً، ومادته به إلا بعد ، وإن لم تحصل المعاكسة ، وارتباط كل رتبة بمقابلها، تأمل في آيات الآفاق، فلو رتبت أجساماً صعوداً وأشرقت عليها الشمس تجد الأعلى يظهر ظله الذي هو

عكسه أسفل من أظلال الباقي، **(إن في ذلك ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد)**.

فإذن جميع ما سواه كالشرط لظهوره الحسي لتبعيتهم له ذاتاً، فلا تتأخر عنه حينئذ كلاً أو بعضاً، إذ لا فائدة في ايجادها، لحصول جميع الغايات من الواسطة الكلية ، ولم يحصل التطابق الانعكاسي.

أما خلفاؤه صلى الله عليه وآله فهم الأقرب له ذاتاً وإن لم يكونوا خلفاء له بالاستحقاق الروحاني في الفطرة الأولى، فلهم الأفضلية على الكل، بل قل خلفاء كل نبي داخلون في حوزته وتمام حقيقته ، وقائمون مقامه في سدّهم مسدّه مطلقاً، وهذا مقتضٍ للأفضلية بديهة ، ويدلّ على انتهاء الدور به صلى الله عليه وآله وأنه الخاتم ولا شريعة بعده تقدم الشرائع، بعضها يغلب الظاهر عليها، والبعض الآخر يغلب الغيب، وهو لا غلبة فيه ، وإتيانه بجميع صفة الوجود الغيبية من الحكم وغيرها، والحسية ، وضعف القوى العنصرية والطبيعية حتى الأعمار، وجمع كتابه الكتب، وظهور طرق الغواية طبق ما سبق وزيادة ، إلى غير ذلك من الأدلّة ، والنص به متواتر.

السادس :

كونه غاية وأشدّ جامعية يقتضي ظهور أنواع المعاجز منه الممنوعة والمتضادة ، العامة والخاصة ، ونقل ذلك وتواتر عنه صلى الله عليه وآله. وهذا دالّ على زيادة القرب على مَن سواه المقتضي لزيادة الفضل. ولا يكون بهذه الصفة إلا الخاتمة. وكذا خلفاؤه (عليهم السلام)، إذ لا بدّ من سدّهم مسدّه كما هو شرط الخليفة والاستخلاف بديهة. كيف ، وعليه يتوقف كثير من الاهداء وغيره ، الذي بعث لأجله النبي صلى الله عليه وآله ، فلا بدّ وأن يكون كذلك.

فيكونوا أفضل مما سواه ، ولا يحتمل الاجتزاء بغيره ، وإلا لتأخر عن رتبته ، فيلزم حطّه عنها، وهو خلاف مقتضى العدل الذي قام به النظام وصلح به أمر الأنام، مع أنّ الله لا يخفى عليه شيء، فالمرجوح لا يتقدم الراجح ، فإنه أسخف من الترجيح لا راجح قطعاً.

السابع :

مما أثبته البرهان وجود الإمكان الأشرف. إذ وجود الأخسّ لا يكون إلا بعد وجود الأشرف بعدية ذاتية ، وإلا لم يكن الأشرف أشرف والأخسّ أخسّ، ولم تبق جهة لخلق الأشرف ، ولزم عدم الإتقان. إلا

أنها إنما تجري في الإبداعيات. أما في المحسوسات المتوقفة على الحركات والأسباب الخارجة عن الذات فلا، بجواز منع الأكمل عن البروز لموانع عرضية وأسباب طبيعية خارجة. ولهذا تقدّم الأخسّ كالبيضة والطير، والنطفة والإنسان.

وكيف لا يتقدّم الأشرف، وما في الأخسّ من الكمال من فاضل الأكمل، والفعل سابق على القوة كما برهن عليه الصدر وغيره ، وافتقار الإدراك الإحساسي إلى التعقل دون العكس، ونسبة الإدراك إلى الإدراك كنسبة المدرِك إلى المدرَك.

إذا عرفت ذلك فلا بدّ من إبراز ما يطابق أشرف الممكنات في هذا العالم لنظمه التام، وظهور سائر الخيرات إلى الفعل في سائر المقامات، ولإيصال كل إلى نهاية الكمال الممكن له ، وهي تستلزم أيضاً إثبات نبوة وولاية كذلك، ليرجع كل عود إلى بدئه ، ويكون الشاهد على الكل، فيكون الظاهر بها أفضل الكل مطلقاً. كيف، وخليفته الأقرب إلى الله من الباقي أقرب إلى الله منه أيضاً، لأنه أقرب إليه منهم. وتتميم البيان يعلم مما سبق.

الثامن :

قد عرفت ترتب المراتب، وأنّ الغاية خلق الإنسان، وغايته الإنسان الكامل، ففيه صفوة كل شيء ، وفيه غاية التعقل. ولا شك في أفضليته حينئذٍ وخلفائه (صلى الله عليهم أجمعين)، لخروجهم عن دوائر المراتب السابقة ودخولهم في دائرة الإنسان الكامل الذي هو رتبة مفردة. وإلا لكان الكامل في رتبة غيره ، فلا يكون الكامل كاملاً، ولم يحصل انطباق العود على البدء. وإذا كان كذلك ففيهم ما في المراتب التحتية وزيادة ، فافهم.

التاسع :

اشتمال القرآن على جميع الحكم والشرائع وتعدّد بطونه حسب مقامات الوجود غير خفي، بدليل تفاوت إدراك من هو في رتبة العقل بالملكة وما فوقه في استخراجها، فلا بدّ وأن يكون جامعاً، وأنْ يكون ظاهراً بالنسبة إلى المنزّل عليه، فلا بدّ وأن يكون أفضل. وكذا خليفته ، لأنه خليفة عليه ، وإلا لم يكن خليفة عليه . **وليس هذا بنقلي، مع وجوب انتهاء كل نقلي إلى عقلي.**

العاشر:

تفاوت المعرفة بالله بقدر تفاوت شهود الآيات الأنفسية والآفاقية غير خفي. فكل من اشتدّ شهوداً لذاته اشتدّ شهوداً ومعرفة بالله ، واشتدّ قرباً وتجرّداً. فإذنْ لا بدّ من الانتهاء إلى شاهدٍ ليس له حجابٌ إلا ذاته ليس إلا ، إذ لا يعرف الله إلا من وراء حجاب. كيف ، والممكن مقيّد بالإمكان فلا يصل إلى الوجوب. وهذا لا ينافي الغنى وكمال الحضور، كما لا ينافي الإطلاق بالنسبة إلى مَن دونه. وهذا الشاهد هو المعلول الأول ليس إلا ، لعدم تحقق ذلك في غيره ، فهو رتبة مفردة. ولا بدّ أن يكون ذا الرئاسة العامة في جميع المقامات. ولا مرية حينئذٍ أنه أفضل الكل ذاتاً وفعلاً وصفة ، وخليفته صفته ، بل ذاته ، ولا يظهر إلا أخيراً، لسعة دائرته وشدّة قربه .

وأيضاً نفس خليفته في نهاية الانفعال والقبول منه ، ونفسه في نهاية الفعلية ، ولا مانع وحجاب خارج بينهما، ولا داخل، فهي أقوى شهوداً وحضوراً وعلماً من سائر الأنبياء وغيرهم ، فيكون أفضل لاقتناع الجلّ، وإنقاص الحق مستحقه ، ومنع تخلف العلة عن المعلول التامة ، فافهم.

وبالجملة فالنظر إلى الآيات ونظام الوجود وترتيبه يدلّ على الأفضلية ، وما يثبت للملزوم ويثبت للازم الذاتي من الكمال مقتضٍ لكون النفس والطينة واحدة.

وأزيدك بياناً بما يدفع عنك الريب : إن الكل مفتقر له في تحصيل كل كمال، وزادت أوصياؤه (عليهم السلام) بمزايا عقلية وحسية موجبة لزيادة القرب والكمال، فيكون أكمل منهم، بل يكونوا الواسطة لهم، فإنه خزانة علومه التي لا يطيقونها، والمادة الحسية واحدة طبق غيرها، وكذا الوقت ، وختم ولايته التي عجزوا عنها بهم، فهم مقرّها. مع أنّ الحاجة إلى الولاية أشدّ، فهي أوسع دائرة ، فختمها بهم دليل على سبقهم عليهم، ودخولهم في حوزتهم، ونبوة ما سوى محمّد صلى الله عليه وآله – ولم أرد التقييد الزماني بالنسبة إلى الأمة المبعوث لها النبي، بل معنى آخر، – فهي دون الولاية المطلقة.

فإذن الظاهر بها أفضل، مع أن ما جرى لجميع الأنبياء السابقين وما اتّصفوا به متحقق فيهم ومتصفين به ، وبعض المزايا الخاصة بهم غير موجب للترجيح . كيف ، ولم يقدم من اللاحق الأفضل، بل زيد عليها، فقل حينئذٍ بنبوتهم ولاية مقيّدة ، وهم الوسائط لهم، فليتأمل في ذي الرسالة : هل هو مفضول لآخر وتابع لغيره ذاتاً

وصفة ، لاستلزام الذاتي له وكذا فعلاً، أو ليس كذلك ؟ وكذا الولي، هل هو تابع لمفضول أو لا، فاضل عليه ؟ فلا شك أن التابع للأفضل من الشيء أفضل من ذلك الشيء ، إذ لازم الشيء لازم للازم الشيء، وإلا فلا لزوم ذاتي بل عرضي، فلا يصلح للخلافة ، ولا لاستخلاف الخاتم ذي الولاية المطلقة التي لم يتّصف بها سائر الأنبياء له ، ولم يسدّ مسدّه.

ولا يذهب به الوهم في الأمة ، لأنا نريد التلازم الذاتي والارتباط الروحاني القدسي، لا العرضي الذي ذهب بك ، وعلى الترتيب الذاتي الوجودي الفيضي لوضع كلّ في رتبة الأمة الخاصة لازم لازم لازم اللازم له ، فافهم، وسر بفكرك من الإشارة إلى صحو العبارة إلى غير هذه الوجوه.

والاستعجال أوجب الإجمال في كثير من المقال، وانقلعت نسبة القيل والقال، والبصير تكفيه الإشارة.

وهذا ما سنح في الخاطر بالحاضر، وكتب خادم العلماء محمد بن عبد علي بن عبد الجبار، في الليلة الثالثة من شهر شوال سنة ١٢١٦ السادسة عشر والمائتين والألف ، والحمد لله رب العالمين.[1]

[1] في نهاية المخطوط هكذا : وقع الفراغ من تسويد هذه الأوراق بعون الملك الخلاق عصر نهار الخميس العشرين من شهر ربيع الثاني أحد شهور سنة ١٣١٣ هجرية بقلم أقل الكتاب وأحقر الطلاب خادم العلماء وتراب أقدام الفضلاء كثير الزلل قليل العمل الأقل الأذل حسن بن أحمد بن فرج الخطي أصلاً ومسكناً ومولداً عفى الله عنه وعن والديه والمؤمنين والمؤمنات. آمين آمين آمين رب العالمين . حسن علي (كلمة غير واضحة) ٢ جمادى ٢ سنة ١٤٠٩.

فهرس كتاب خلاف علماء النجف

مقدمة التحقيق ٣

موجز سيرة المصنف ٨

نص الكتاب ٢٠

ولقد آل الأمر منهم إلى نسبة

أقوال إلى السيد كاظم الرشتي !!! ٢٣

أوجبت على نفسي القيام لنصرة الحق ٢٣

طلبوا من السيد كاظم المناظرة !!! ٢٤

فأبى أهل النجف جميع ذلك !!! ٢٤

المقدمة ٢٦

وما أقل العلماء

العالِمين العاملين العارفين !!!! ٢٦

والحكمة تفيد اليقين

ولا تقبل الشك والتشكيك ٢٧

والموعظة ظاهر الحكمة ٢٧

أقسام المجادلة ٢٨

وأغرب من ذلك أنك ترى أحدهم

لا علم له بالمعقول !!!! ٢٩
واعلم أنه متى قام دليل
من الأدلة المحكمة لا مساغ لإنكاره ٣٠
واعلم يا أخي أني لم أسلك
تعصباً فيما سيأتي ولا تبعية لدنيا ! ٣٠
ولله نواب حافظون مبينون
يهديهم ويعينهم ولم يرفع يده عنهم ٣١
واوصيك يا اخي ان تعطي
النصفة من نفسك لها ولغيرها منك ٣١
واذا اشكلت عليك مسالة
فاطلبها من الباب الذي جعلوه عليهم السلام ٣٣
نُقلت اقوال منكرة لبعض فضلاء الرواة في الاصول ٣٣
وانكار المفيد الرجعة ٣٥
وما نقل عن القميين من اثبات السهو للنبي ٣٥
وقول بعض الامامية بالاحباط والتكفير ٣٥
وقول جماعة من الامامية من
اهل الكلام والنظر كالعلامة وابن ابي جمهور
والخواجة نصير الدين ٣٥

وجوز المقدس الاردبيلي
التركيب العقلي على الله ٣٦
وجوز المحقق الخوانساري انتزاع الازمنة في ذات الله ٣٦
وذكر العلامة المجلسي المقدورات ثلاثة ٣٦
وقال العالم الحكيم الملا مهدي النراقي ان ذكر استحالة الجسم على الاجزاء الاصلية ٣٦
وما نقله محمد باقر المجلسي عن بعض فضلاء الامامية ٣٧
وقول اكثر المتكلمين والمحدثين وحكماء النظر بان ارادته تعالى بمعنى العلم عين الذات قديمة ٣٨
واثبت ملا خليل الثبوت للصفات وانه اعم من الوجود ٣٨
وما بينوه في معنى الواسطة في مسئلة الافعال لايخرج عن الجبر او التفويض او الجمع بينهما ٣٨
وقول المتكلمين بان في ذات الله كثرة ٣٨
وقول المرتضى بانه ليس لله نعمة على الجوهر الفرد ٣٨
ونفي جملة من الامامية حضور الئمة عليهم السلام عند سؤال القبر ونفي انطاق الجوارح وشهادتها الى غير ذلك مما لهم اقوال ساقطة عن الحق الى الباطل في التوحيد والعدل والنبوة والامامة والمعاد ٣٨

وما حدث من الملا الشيرازي وصهره الكاشاني ومحمد صادق تلميذ الشرازي واتباعهم ٤١
وما قاله الكاشاني في احوال الاخرة وجده كله ضلالا لاحق فيه ...٤٢
وابن ابي جمهور بين القول بالجبر والتفويض ٤٢
فانهم متصوفة اعتقادا لا عملا ٤٣
ووقع من بعض علمائنا المعاصرين والمقاربين لهم هفوات في اصول الدين ٤٣
ووقع من الميرزا في القوانين ٤٣
قيل ما نقلته عن الاساطين ومن خرج فيهم المدح خصوصا او عموما ينافي مرتبتهم ؟؟ !! ٤٣
قلنا الق بسمعك وافهم ولاتضطرب او تلقي غيرك فيك ٤٥
وقيل للصادق عليه السلام تركت اصحابك في العراق وهم مختلفون في العلم ٤٦
فاذا رايت مثل تلك العبائر من عالم لاتحكم عليه بكفره ٤٧
والذي يوضح لك ان وقوع ذلك مما سبق من سبق شبهة وانهم فيها كالجاهل البسيط ٤٧
ودفع الشبه وتحقيق الحق اوضحتها في تلك من الحق وزيادة على ما قالوه ٤٩

وبعد ذلك ادعوك الى المحاكمة في ذلك الى ادلة نفسك ٤٩
ولاتكن كمن ابدع في هذا الزمن ينكر كثيرا مما خص الله به محمد واله صلى الله عليه واله ٥٠
واعلم يا اخي انك سمعت قول الله ادع الى سبيل ربك ٥٠
فلاياخذك ما تسمع على لسان اشباه العلماء ٥٢
وليتهم اجروا التعبد الشرعي في جميع ذلك ٥٣
ومن مضحكات ما حدث في هذا الزمان من البدع ٥٤
واعظم من ذلك ما ستسمعه في شان الائمة عليهم السلام !! ٥٦

فهرس منبع الاسرار وسيف الله على الاشرار

نص الكتاب ٦١
ظهرت اقوال منكرة في العراق في جانب الله وحججه ٦١
ولقد شاركوا بتلك الاقوال بعض اهل الجاهلية الثانية ٦٢
ولايجوز نسبتها الى الله بانه فاعل لها ذاتا وتبطل احديته ٦٤
نفي الكثرة عن الله بكل وجه حتى اعتبارا فمما لا شك فيه ٦٥
ولا يقال للعبد المملك من مولاه المفتقر له فيما ملكه في بقائه وامداده انه شريك له وهو محال اجماعا ٦٦

جماعة من اهل التبعية او العناد ومن شابهوا بعض تلك الفرق من وجه غلب عليهم الوهم فقالوا بنفي الاسباب ٦٧
وفعل الممكن بين من وجوه ٦٧
الاول ٦٨
الثاني ٦٨
الثالث ٦٨
فاذن لايلزم شركة بمجرد نسبة خلق او رزق لعلي وبنيه المعصومين عليهم السلام وانهم علة الايجاد ٦٩
الا ان تقول بمذهب القائلين بوحدة الوجود او الموجود ولكن الجاهل يشبه على امثاله ٧٠
ولقد اوضح الله صحة نسبة صفة الفعل الحاصل من الخواص لنفسه تعالى في اية المباهلة والرمي ٧١
والظاهر بها ايته العظمى ومثله الاعلى الدال عليه والظاهر به بما تجلى له به لا بذاته ٧١
وان صعب عليك المدرك فعليك بالتسليم ٧٢
فااتضح انه لابد من اسباب وجودية وعلل اولية للوجود من غير تفويض وتشريك ٧٤
والله فاعل بفعله لا بذاته ٧٥

والعجب اذا قال الموحد انبتع الربيع البقل لايحمله على قول
الدهري لما هو المعلوم من اعقاده ٧٧
فاذا قال العارف مثلا علي عليه السلام خالق الخلق ورازقهم
ومحييهم ومميتهم وعليه دار الكون عودا وبدوا ٧٨
فالمعجزة يفعلها الله بالنبي ٧٨
والعجب من منكر الاسباب والعلل الكونية والتكوينية ٧٩
وما اردت منها في قولك علي عليه السلام خالق السموات؟.....٧٩
فقد اتضح لك وللمحض ان لا مناص من اثبات الاسباب ٨٠

فهرس كتاب فضل الرسول واله صلى الله عليه واله

مقدمة التحقيق ٨٦
نص الكتاب ٨٧
الوجه الاول ٨٨
الوجه الثاني ٨٩
الوجه الثالث ٩٠
الوجه الرابع ٩٠
الوجه الخامس ٩١

الوجه السادس ٩٣
الوجه السابع ٩٣
الوجه الثامن ٩٥
الوجه التاسع ٩٥
الوجه العاشر ٩٦

رِسَالَتَانِ فِي الْفَضَائِلِ وَالْعَقَائِدِ

تأليف

الشيخ العظيم المقدس

الشيخ مُحَمَّد بن عَبْد عَلي آل عَبْد الجَبّار القَطِيفِي الحَائِري

أعلى الله مَقامَهُ

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ)

تحقيق وتعليق

أثير الخفاجي

مراجعة وتصحيح

علي أكبر النجفي

هوية الكتاب

✓ اسم الكتاب : ..... رسالتان في الفضائل والعقائد

فضل ونفع الصلاة على محمد وآل محمد ﷺ ؛

هل يقدر الله أن يخلق أفضل من محمد ﷺ ؟!

✓ المؤلف :..... الشيخ المقدس محمد آل عبد الجبار القطيفي

✓ تحقيق وتعليق : ..... أثير الخفاجي

✓ مراجعة وتصحيح : ..... علي أكبر النجفي

✓ موضوع الكتاب : ..... عقائد وفضائل

✓ محل وتأريخ الطبع ..... النجف الأشرف / سنة ١٤٤٥ هـ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين مبين الحق بواضح البرهان وموصله إلى الإنس والجان ، وصلى الله على قطب الإمكان وأكبر حجج الله في عالم الأكوان محمد وآله العلماء الأعيان.

وبعد ، فيقول العبد الحقير الفقير أثير الخفاجي : إن من نعم الله تعالى هو امتداد العلماء العاملين العالمين العارفين بأسرار أحاديث أمناء رب العالمين ، فشرحوها وبيّنوها وفصّلوها بما أراد الأئمة الطاهرون عليهم السلام.

وكان من أولئك العلماء العارفين بلحن قول الإمام عليه السلام هو الشيخ الإمام العظيم المقدس الشيخ محمّد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي الحائري أعلى الله مقامه ، وما أكثر ما شرح وبيّن وفصّل ، ودافع وذبّ عن شريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين ، **كما كان شيخه وشيخ الكل الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه ، فإنه كان مروّجاً للشريعة في القرن الثالث عشر الهجري بشهادة العارفين من أهل العلم أعلى الله كلمتهم .**

فعثرتُ ولله الحمد والمنة على رسالتين عظيمتين لشيخنا المقدس أعلى الله مقامه :

إحداهما : في فضل ونفع الصلاة على محمد وآل محمد صلى الله عليه وآله ؛

والثانية : هل يقدر الله سبحانه وتعالى أن يخلق أفضل من محمد صلى الله عليه وآله ؟

وهما رسالتان عظيمتان قل مَنْ كتب عنهما من العلماء ، فأحببتُ إخراجهما مستعيناً

بالله ، إنه نعم المولى ونعم النصير.

ولكن للأسف للشيخ المذكور أعلى الله مقامه رسالة شبيهة بالفصل الثاني من الرسالة الأولى وهي نفع الصلوات كما ذكرها الطهراني في الذريعة ، ولقد بذلتُ غاية المجهود في البحث عنها فما وجدتها ، إذ ذكر مكانها أنها في مكتبة الشيخ مشكور الحولاوي النجفي، وبحثت عن المكتبة فقال لي بعضُ أحفاد صاحب المكتبة أنها حرقت بالكامل في زمن هدام عليه لعائن الله ، فيا للخسارة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وهذا نص ما قاله الطهراني :

(١٣٦٧: رسالة في نفع الصلوات) لمحمد بن عبد علي بن محمد بن أحمد آل عبد الجبار القطيفي، قال في أولها : جرت بيني وبين المولى محمد باقر مذاكرة في يزد وأنا خارج من عيادة بعض العلماء : هل الصلاة على محمد وآله ﷺ يعود نفعها لنا أو لهم؟ الجواب : لكل وجه ولا نقص ، أما على الأول فظاهر، كما جاء في الجامعة : **وجعل صلواتنا عليكم طيباً لخلقنا**، وأما الثاني فلا يلزم منه انتفاع العالي بالسافل المنافي لأكملية العالي ، لوجوه : الأول... إلى تمام التسعة وجوه. رأيتُ النسخة بخط تلميذ المصنف يحيى بن عبد العزيز ، تأريخ الكتابة ١٢٣٤ في مجموعة من رسائل المصنف عند الشيخ مشكور ، و يأتي مسائل الدعاء وإحدى مسائلها هذه المسألة .

فمن كانت عنده أو يعلم بمكانها نشتريها منه بما يطلب أو يرشدنا إليها جزاه الله خيراً ، وعلى المانع مع القدرة أبى الله أن يشكر سعيه أو يغفر له إبراهيم الجمال .

وأما ترجمة شيخنا المقدس أعلى الله كلمته فواسعة ، فعليك بالرجوع إلى كتاب (الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي) للأستاذ نزار آل عبد الجبار، إلا أنه لا

يسقط الميسور بالمعسور ، فأذكر ما ذكرته في تحقيقي على رسائل المترجم له والتي ضمّت ثلاث كتب ، وهي :

خلاف علماء النجف ،

ومنبع الأسرار وسيف الله على الأشرار ،

وفضل الرسول وآله ﷺ .

فنقول والله المستعان :

اسمه ونسبه :

قال الأستاذ الباحث في الكتاب المذكور : الشيخ محمد بن الشيخ عبد علي بن الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ علي آل عبد الجبار ، القطيفيّ المولد والنشأة ، السماهيجي البحراني الأصل ، لا يُعلم تأريخ ولادته ، إلا أنه من خلال التدقيق في مؤلفاته نرجّح أنه ولد في الربع الأخير من القرن الثاني عشر الهجري .

أسرة آل عبد الجبار:

تعدّ أسرة آل عبد الجبار من أقدم الأسر العلمية البحرانية المهاجرة للقطيف ، خرج منها علماء ومراجع تقليد وأثْروا الساحة العلمية بالعديد من مصنفاتهم .

أساتذته :

١- خاله الشيخ محمد بن حسين آل عبد الجبار الملقب بالشيخ محمد الكبير ، وكثيراً ما ينقل فتاويه وآراءه ، وهو مجازٌ منه (كان حياً سنة ١٢٠٧هـ) ؛

٢- الشيخ مبارك بن الشيخ علي الجارودي (ت ١٢٣٤ هـ) ؛

٣- الشيخ حسين العصفور (ت ١٢١٦هـ)، قرأ عليه بعض الفقه ، وله منه إجازة ؛

٤- والده الشيخ عبد علي (كان حياً سنة ١١٩٦ هـ) ؛

٥- **الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي** (١١٦٦-١٢٤١هـ)، وله منه إجازة ؛

٦- الشيخ محمد باقر المشهور بالوحيد البهبهاني بن محمد أكمل الإصفهاني (١١١٧

– ١٢٠٥ هـ) ، أعلى الله مقامهم أجمعين .

تلامذته :

١- الشيخ أحمد بن صالح آل طوق القطيفي (ت ١٢٤٨هـ)، وكذلك هو من تلامذة شيخنا رئيس العلماء وزينة الحكماء وأستاذ الفقهاء آية الله في العالمين الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه ؛

٢- الشيخ تركي بن نصر السيهاتي ؛

٣- الشيخ حسن بن إبراهيم بن علي الأحسائي ؛

٤- الشيخ حسن بن سلطان آل خليفة الأحسائي ؛

٥- الشيخ زرع بن محمد علي القطيفي ؛

٦- السيد عبد الرؤوف الجدحفصي البحراني ؛

٧- الشيخ محمد السرخي ؛

٨- الشيخ محمد بن الشيخ حسين الفارساني البحراني ؛

٩- الشيخ محمد بن حسين بن علي آل أبي خمسين الأحسائي (١٢١٠ – ١٣١٦هـ)، وهو من تلامذة فخر الأفاخم والأعاظم مولانا السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه ؛

١٠- الشيخ محمد بن حسين بن خلف البحراني ، وهو أيضاً من تلامذة السيد المذكور، وله عدة رسائل فيها كثير مسائل سألها أستاذه السيد أعلى الله مقامه ؛

١١- الشيخ محمد بن ناصر الأحسائي ؛

١٢- الشيخ محمد علي بن مسعود الجشي القطيفي ، وهو ابن أخت الشيخ محمد

بن عبد علي آل عبد الجبار؛

١٣- السيد مكي بن السيد علي الموسوي البحراني ؛

١٤- الشيخ يحيى بن عبد العزيز البحراني.[١]

مؤلفاته :

أقول : مؤلفاته قدّس الله روحه ونوّر ضريحه لا تكاد تحصى كثرة ، كلها في الدفاع عن الحق وأهله وردّ على سائر المخالفين من اليهود والنصارى والصوفية والمخالفين ، وعلى الملا صدرا الشيرازي وصهره الكاشاني ، وكأنّ الله خلقه ليردّ على سائر الأديان والمذاهب المنحرفة ، فاقت مؤلفاته أكثر من مائة مصنّف بين مختصر ومطوّل ، نذكر بعض وأشهر مؤلفاته أعلى الله مقامه ، ونحيل التفصيل إلى الكتاب المذكور :

١- (هدي العقول إلى أحاديث الأصول) في شرح أصول الكافي شرح المجلد الأول ، ولم يصل إلينا منه إلا إلى نهاية كتاب الحجة منه ، شرحه في ستة عشر مجلداً ، وطبع مؤخراً بأحد عشر مجلداً ، طبع منه تسعة مجلدات الشيخ الجليل والفاضل النبيل الكريم الشيخ مصطفى بن الشيخ عبد الحميد آل مرهون حفظه الله تعالى ، ومجلّدين طبعها الأستاذ العزيز الدكتور أحمد عبد الهادي الأحسائي وفقه الله تعالى ، وهو أكبر شروحات الكافي على الإطلاق ، وليس له نظير.

٢- (مشكاة الأنوار في إثبات رجعة محمد وآله الأطهار عليهم السلام) ، طبعتها العتبة الحسينية المقدّسة بتحقيق الشيخ حامد رحمان الطائي حفظه الله تعالى.

---

[١] - كتاب (الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه)، المؤلف : نزار آل عبد الجبار القطيفي، ص ١٩ – ٢٠، و٣١ – ٣٤.

٣- ثلاث رسائل حققها وطبعها الشيخ العلامة الفاضل الشيخ حلمي عبد الرؤوف السنان القطيفي حفظه الله تعالى.

٤- (الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب في إثبات الإمامة)، كذلك حققه وطبعه الشيخ المذكور.

٥ - (رسالة في ردّ وحدة الوجود والحلول والاتحاد في الردّ على أصحاب وحدة الوجود من الصوفية وبعض من مال إليهم من الإمامية)، حققها وطبعها الشيخ الجليل الفاضل الشيخ هادي مكارم تربتي المشهدي وفقه الله تعالى.

٦- (رسالة في جواب السيد محمد من أحفاد السيد نعمة الله الجزائري رحمه الله) ، طبعها الأستاذ العزيز أحمد عبد الهادي الأحسائي.

٧ - (خلاف علماء النجف ، ومنبع الأسرار ، وفضل الرسول وآله صلى الله عليه وآله) بتحقيقي.

هذا المطبوع من تصنيفاته قدس الله روحه ونوّر ضريحه ، ولقد أخبرني بعض الإخوة الأعزاء أنهم يعملون في تحقيق مؤلفاته ، وستصل إلى عشرة مجلدات أو أكثر إن شاء الله تعالى ، وفق الله الجميع لإحياء تراث أهل البيت عليهم السلام .

ونذكر بعض مصنفاته المخطوطة لتعرف أنّ هذا الشيخ العظيم له باع في كل العلوم ، منها :

١- (سلّم الوصول إلى علم الأصول) في أربعة مجلدات ، وسمعت أنه قيد التحقيق ؛

٢- (البارقة الحسينية في الردّ على الشبه الوهمية) في مجلدين ؛

٣- (الردّ على النصارى) في مجلدين ؛

٤- (الدلائل الشرعية في شرح الصلاتية) في مجلدين أو ثلاثة ؛

٥- (نور الهدى في أسرار شهادة سيد الشهداء عليه السلام) مجلد كبير ، وقد أرسلتُ

مخطوطتين إلى الشيخ مشتاق المظفر وفقه الله تعالى ، مدير مجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي ، وهي قيد التحقيق إن شاء الله تعالى ؛

٦- (المصباح المبين لرفع الافتراق بين علماء الأخبار والمجتهدين) ؛

٧- (شرح حديث الثقلين) في مجلد ضخم ؛

٨- (الشوارق الحسينية في أصول الفقه) في مجلد ضخم ؛

٩- (فتح الأبواب لخلاصة الحساب للبهائي قدس سره) شرحه في مجلد ؛

١٠- (شرح الباب الحادي عشر) في مجلد ؛

وغيرها الكثير من أنواع العلوم من التوحيد والإمامة ومقامات أهل العصمة والطهارة عليهم السلام والنبوة والفقه والأخلاق والتفسير والعرفان والسيرة والفلك والحساب والمنطق ، وملأ المكتبة الشيعية بتصنيفاته ، قدّس الله روحه ونوّر ضريحه ورزقنا شفاعته .

أقوال العلماء أعلى الله مقامهم فيه :

كان شيخنا المقدس أعلى الله مقامه معظماً مهاباً عند العلماء والطلبة .

١- قال فيه أستاذه وأستاذ الكل الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه عندما وجّه إليه مسائل في الأصول والفقه قال :

فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحسائي أنه قد أرسل إليّ الشيخ الممجّد الشيخ محمد بن الشيخ عبد علي بن عبد الجبار القطيفي أصلح الله أحواله وبلّغه آماله في مبدئه ومآله بمحمدٍ وآله ، أرسل إليّ مسائل يريد جوابها وكشف حجابها على استعجال منه ولا إمهال ، فكتبت له ما جاء على البال من وارد الحال ، ولم أبسط الكلام اتكالاً على فهمه ، لأنه سلّمه الله تكفيه الإشارة ويستغني في التنبيه على أدنى عبارة .

٢- قول السيد السند فخر الأفاخم والأعاظم مولانا السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه وقد سأل شيخُنا المقدس السيدَ عن تسديد الإمام عجل الله فرجه لرعيته في زمن الغيبة فكتب السيد رسالة رائعة في جوابه :

الشيخ العالم الممجّد المسدّد المؤيّد مولانا الشيخ محمد آل عبد الجبار كان عالماً فاضلاً فقيهاً مجتهداً حكيماً متتبعاً متديناً متواضعاً منصفاً كثير التصانيف وجيّد التأليف ، له كتب ورسائل وأجوبة المسائل .

(أقول : للسيد المذكور قولاً آخر نقله السيد حسين بن جعفر اليزدي في كتابه مستدرك أحوال المشايخ عن والده وهو من تلامذة السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه :

ومنهم الشيخ محمد آل عبد الجبار، كان فقيهاً أفقه مَن كان في العرب والعجم بنصّ السيد كما يرويه أبي ﷺ، كان من تلامذة الشيخ وبعد الشيخ جاء كربلاء ملازماً حضرة السيد يحضر دروسه ومواعظه والصلاة خلفه مع غاية الاحترام والجلالة ، وكان السيد كما يحكيه أبي يقول أنه أفقه أهل العراق ، وله كتب جليلة رأيت منها شرحه على الكافي سماه هدي العقول ، وكتاب في أسرار الشهادة ، وكتاب في الرجعة سماه مشكاة الأنوار).

٣- قال الشيخ أحمد بن صالح بن طوق القطيفي أعلى الله مقامه ، تلميذهم ، عند اختصاره للرسالة الصلاتية لشيخنا المقدس أعلى الله مقامه : أستاذي الأعظم ربّ المعقول ورئيس المنقول وحاكم الرواية ومعلّم الدراية .

٤- قول الشيخ محمد بن حسين البحراني أعلى الله مقامه ، وله أسئلة كثيرة وجهها للسيد المذكور قدس الله روحه ونور ضريحه :

مولانا ومقتدانا ورئيس مذهبنا قدوة المحدّثين ورئيس المسلول في المعقول والمنقول العلامة الفهامة الأكمل الأمجد شيخنا الشيخ محمد بن المغفور في رحمة الغفار الشيخ عبد علي آل عبد الجبار آمنه الله من شرور الإنس أو مواقع الأخطار.

٥- قول تلميذه الشيخ حسن بن سلطان آل خليفة أعلى الله مقامه في وقفيته على مشكاة الأنوار :

أوقف وحبس علامةُ عصره وفهامةُ دهره الشيخُ محمد بن الشيخ عبد علي آل عبد الجبار هذه الرسالة .[١]

وفاته أعلى الله مقامه :

قال الأستاذ نزار آل عبد الجبار : مَن وثق تأريخ وفاة الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار أعلى الله مقامه تلميذُه الشيخ حسن بن سلطان آل خليفة ، يذكر في الصفحة الأولى من مجموع الرسائل هذه العبارة : تأريخ وفاة الشيخ محمد آل عبد الجبار يوم الرابع من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٢ هجرية الثانية والخمسين ومائتين وألف.[٢]

[١] - كتاب (الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه) ، ص ٢٨.
[٢] - كتاب (الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار القطيفي أعلى الله مقامه) ، ص ٣٦.

النسخ المعتمدة في التحقيق

واعتمدنا على مخطوطتين لتحقيق الرسالة الأولى، إحداهما من مكتبة جامعة طهران ، وهي التي جعلناها متناً ورمزنا لها بـ (ب) ، والثانية من مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي ، وهي نسخة واضحة لكن جاءتنا في وقت متأخر ، وإلا لجعلناها متناً ، وناسخها الشيخ محمد تقي المازندراني تلميذ الشيخ علي نقي بن الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي ، أعلى الله مقامهم أجمعين ، ورمزنا لها بـ (أ).

وأما الرسالة الثانية كذلك حصلنا على نسخة منها في مكتبة جامعة طهران وجعلناها متناً ورمزنا لها بـ (ب) ، والنسخة الثانية جائتني من بعض الإخوة وفقه الله تعالى ، وكذلك رمزنا لها بـ (أ) . والنسخ من الرسالتين جيدة ، فلذلك قليلاً ما أشرنا في الهامش .

تنبيه :

واعلم أيها الناظر في كلامي أني أملي على كاتبين لا يغادران صغيرة ولا كبيرة إلا أحصياها ، من خلال تجربتي في هذه السنين القليلة في المخطوط وتواصلي مع كثير من المحققيين من قريب وبعيد وجدت أكثرهم قد ابتلاهم الله بالبخل والحماقة لأمور نعرفها ، منها أنه لم يدرس ، ومنها أنه لم يقرأ ما يجب عليه من واجبات حقوق إخوانه المؤمنين ، ومنها الاختلاط والعلاقات المؤثرة ...

لا تربط الجرباء قرب صحيحة
خوفاً على تلك الصحيحة تجرب

ومنها من أكل الشبهات والحرام ، ومنها الحسد والعناد ، ومنها أنه لا يريدك تستفيد فيبقى كاتماً لعلمه ، ومنها أنه يعتقد أنك على ضلال أو منحرف أو غلوّ .

فللأسف الشديد من بخلهم واحتقارهم إخوانهم المؤمنين ، أما قرأوا قول الكاظم عليه السلام لعلي بن يقطين حين ردّ إبراهيم الجمال عن حاجته ، – وربما هي حاجة دنيوية ليست عامة للمجتمع وأخروية ، **وقد أبى الله أن يشكر سعيك أو يغفر لك إبراهيم الجمال** ، – إلى الكوفة ، وغيرها الكثير من أمثال هذه الأخبار الشريفة ، فيبخل به على إخوانه ليعرض المخطوط إلى الغبار والاندثار وأكل دابة الأرض والحريق كما جرى في زمن هدام لعنة الله عليه بجميع اللعنة والعذاب ، أو يتركه إلى الورثة الذين هم أبخل منهم ، أو لا يحتفظون بها وييبعونه ويعرضونه للضياع ، فيبقيه في خزانته المقدسة لا يبيع على الأقل مصوّرته ولا يبادل ولا يهديه ، فمثله كمثل الحمار يحمل أسفاراً ، لله أنتم !!! فحجبه الإمام عليه السلام عن رؤيته الشريفة إلا من بعد ما اعتذر وردّ حق أخيه المؤمن الذي ردّه من بغداد إلى الكوفة .

أبناء العامة خير منكم ، ينشرون مخطوطاتهم في كل التواصلات والمواقع . ويحتجّون بأدلة غير شرعية بل شخصية تعصّبية بأن هذه لا يجوز إظهارها لأنها تأريخية أو فيها تفريق بين وحدتهم الإسلامية .

ولولا التقية لكتبت رسالة في بخل محققي هذا العصر المرير الحقير. يا ويلهم ماذا يقولون للأئمة عليهم السلام حيث كتموا ما أمروا بإظهاره ونشره ؟!

كذلك بعض المكتبات عامة أو شخصية حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة ، فكان الله حسيبهم وطالبهم ، وكان الله في عوننا ومحنتنا ، وتلك شقشقة هدرت .

والله أسال أن يوفقني لخدمة محمد وآله صلى الله عليه وآله وأن ينفع بهذا الكتاب المستطاب المؤمنين، وأن لا ينسوا هذا الحقير المقرّ بالقصور والتقصير بالدعاء عند أوقات استجابة الدعاء ، وكتب أثير الخفاجي في شهر رجب الأصب في سنة ١٤٤٥ بجوار أمير المؤمنين عليه السلام حامداً مصلياً مستغفراً .

الصفحة الأولى من كتاب (فضل ونفع الصلاة)

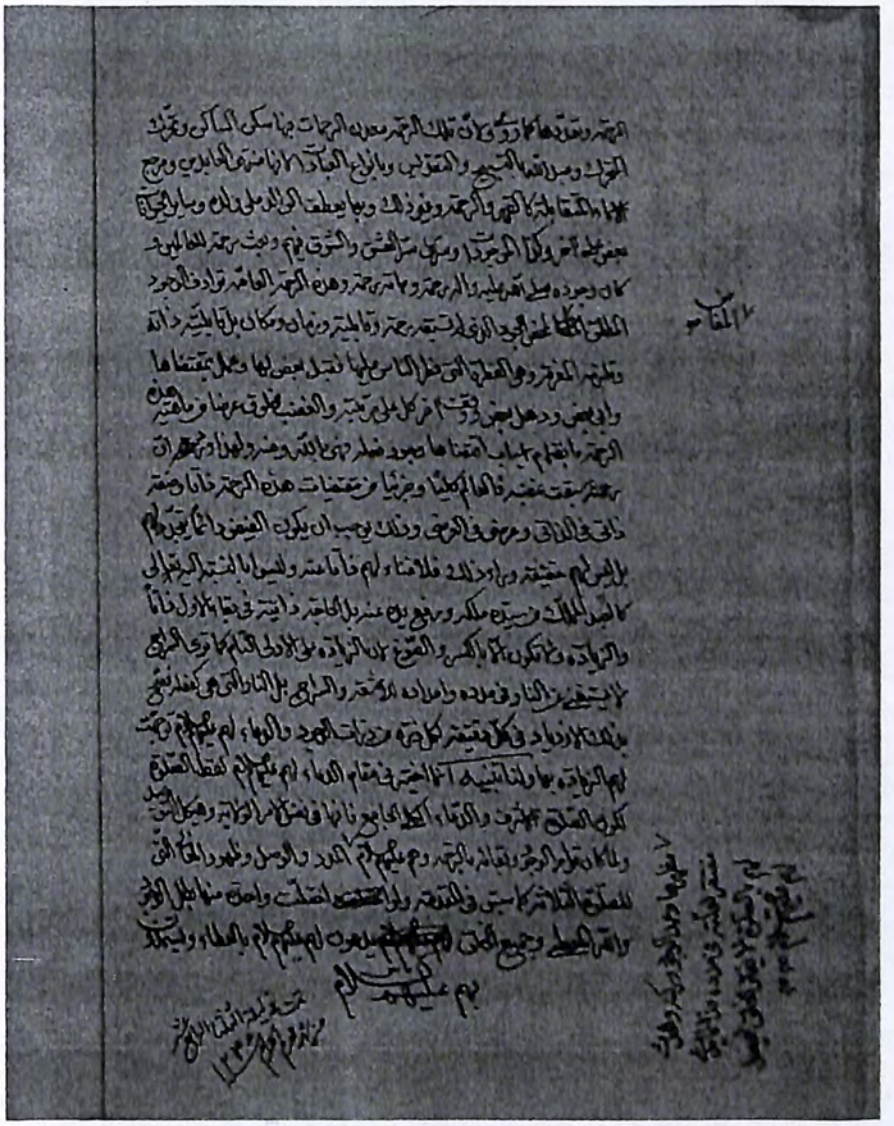

الصفحة الأخيرة من الكتاب

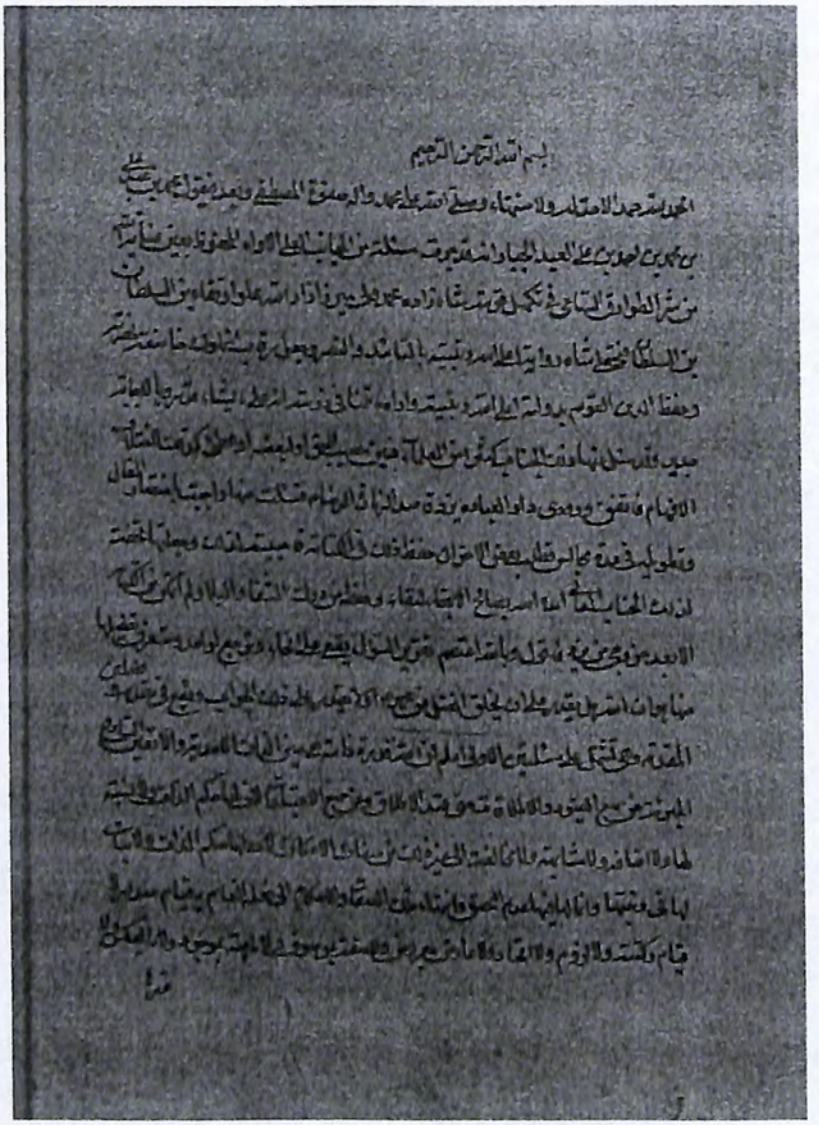

الصفحة الأولى من كتاب (هل يقدر الله ... ؟!)

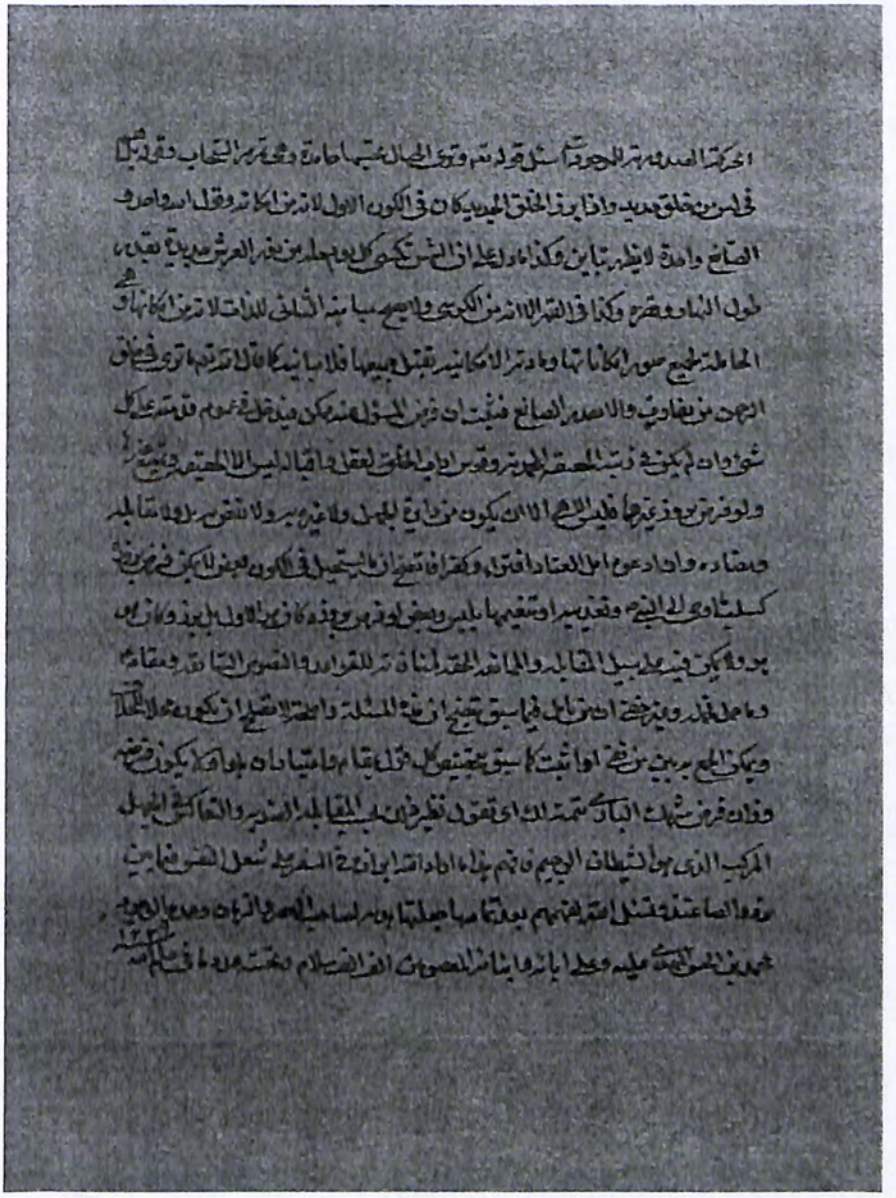

الصفحة الأخيرة من الكتاب

كتاب

فَضْل وَنَفْع الصَّلاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله

تأليف

الشيخ العظيم المقدس

الشيخ مُحَمَّد بن عَبْد عَليّ آل عَبْدِ الجَبَّار القَطِيفيّ الحَائِريّ

أعلى الله مقامه

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله ولي الحمد ومستحقه والصلاة على محمد وآله مظهر حمده وصفوة خلقه .

وبعد ، فيقول محمد بن عبد علي آل عبد الجبار : هذه كلمات يسيرة وضعتُها على الصلاة على محمد وآله ورتبتها على مقدمة وفصول وخاتمة .

المقدمة

الصلاة لغة الدعاء ، سواء كان معدّى باللام وهو ما كان بخير أو بشرّ وهو المعدّى **بعلى** ، وقيّده بعضهم بالخير ، ونقل عن خالد في التصريح ، وأورد على الأول أنه إذا كان مرادفاً للدعاء صح قيام كل مقام الأخص كما هو الأصح في المترادفين ، ولو قام (دعى عليه) مقام (صلى عليه) انعكس المعنى .

قلنا : أما قيام أحد المترادفين محل الأخص في المفردات إجماعي، وأما في المركبات فهي محل الخلاف ، والأقوى صحته مطلقاً كما بيّن في محله ، إلا أن يمنع مانع كما في العبادات وبعض الصيغ والصلاة والدعاء ، حينئذٍ نقول لمانع ، أو نقول صحّ ذلك ، ولا ينقلب المعنى بحسب اللغة ، فإن الصلاة حينئذٍ أعمّ لا بحسب العرف ، أو التخصيص ، فلا إشكال على المعنى الأول ولا على التخصيص ، والأرجح أن الصلاة بمعنى الدعاء سواء المعدى **بعلى أو اللام**. ولا يرد الإشكال المشهور فيه .

قال ابن هشام في مغني اللبيب : الصلاة لغة بمعنى العطف ، ثم العطف بالنسبة إلى

الله تعالى بمعنى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ، انتهى.

وفي ثواب الأعمال عن الكاظم عليه السلام أنه سئل : ما معنى صلاة الله وصلاة ملائكته وصلاة المؤمن في قوله : ﴿إن الله وملائكته يصلّون على النبي ياأيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً﴾ ؟ قال عليه السلام : صلاة الله رحمة من الله[1] وصلاة الملائكة تزكية

---

[1]- قال فخر الأفاخم والأعاظم السيد الشهيد السعيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه في شرح دعاء السمات في قوله عليه السلام : (كأفضل ما صليت وباركت وترحمت على ابرهيم وآل ابرهيم إنك حميد مجيد فعال لما تريد وأنت على كل شيء قدير) :

وعلى ما ذكر عليه السلام في هذا الدعاء اندفع الإشكال المشهور الوارد على قوله : (اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابرهيم وآل ابرهيم) من أن المشبّه به يجب أن يكون أقوى من المشبّه ، ولا يصحّ في هذا المقام، فإن الصلاة على ابرهيم ليست (ليست لها خل) نسبة مع الصلاة على محمد (صلى الله عليه وآله) فضلاً من (عن خل) أن يكون أقوى، وأجيب بأن المراد ليس هنا هو التشبيه بل الذكر بالطريق الأولى، يعني : كما صليت على ابرهيم وآل ابرهيم الذين هم أدنى وأحقر، صل على محمد وآل محمد الذين هم أعلى وأفضل بالطريق الأولى، ولا يلزم على هذا أن يكون ابرهيم وآل ابرهيم أفضل من محمد وآل محمد (صلى الله عليه وآله)، وهكذا (هذا خل) كما تقول للسلطان مثلاً : كما أنك تعطي الجهال أعط العلماء الأبرار، وذلك في الظاهر ظاهر.

وأما على ما ذكره (ذكروه خل) (عليه السلام) في هذا الدعاء فلا يلزم ذلك ، فإن المشبه به هو أفضل ما صليت ، وليس له حدّ محدود ولا أجل محدود (ممدود خل) ، ونسبة الأفضل ، كما تقول لله سبحانه : يا أكرم الاكرمين ويا أرحم الراحمين ويا أحسن الخالقين ويا خير الرازقين ، وهذا ليس لأن ما لله لغيره إلا أن ما له أعظم ، كما حسبه بعض من لم يصل إلى حقيقة الأمر، وقد قال أميرالمؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة : (ليس بينه وبين خلقه وصل ولا له عليها فضل)، وهذه النسبة إنما هي حكاية المثال والصفة عند من هو في عالم الفرق قبل أن يصل إلى عالم الجمع والآية ، فمن وصل هناك عرف موقع أنا وأنت ، وقد أشرنا لك سابقاً . وكذلك حين تقول : (اللهم صل على محمد وآل محمد كأفضل ما صليت على ابراهيم (عليه السلام))، وهذا الأفضل هو اللايق بمقامهم (صلى الله عليه وآله)، (واذا جعلتَ المشبه عين المشبه به كما هو التحقيق فالأمر ظاهر) فيكون أفضل ما صلى على ابراهيم هو الذي يجعله لمحمد صلى الله عليه وآله ، وهذا الأفضل كفضل الله على خلقه ، كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في جواب اليهودي إلى أن قال (صلى الله عليه وآله) : يا يهودي لا ينبغي أن أصغر ما عظّمه الله من قدري ، إن الله أوحى إليّ : يا محمد فضلك (ففضلك خل) على الأنبياء كفضلي وأنا رب العزة على كافة الخلق ، نقلت معنى الحديث . والنسبة إلى ابراهيم (عليه السلام) لما ذكرنا مراراً من أنه حكى صفته ومثاله المقتضي للصلاة ، وهو المحبة ، وهي المقتضية للوصل والوصال ، واذا جعلت المشبّه عين المشبّه به في قوله : (اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم (عليه السلام)) فله معنى دقيق رشيق يجب كتمانه وصونه على (عن خل) الجهال والضعفاء والمعاندين .

ومعنى صلواتك على محمد وآل محمد ودعائك لهم طلبك عن (من خل) الله تعالى تطهير ذاتك وتنوير سرك و إشراق باطنك لتشييد سلطانهم وتسديد أركانهم (عليهم السلام) وعلوّ شأنهم وظهور شوكتهم، فالدعاء يرجع إليهم سلام الله عليهم لا أنهم ينتفعون بدعاء شيعتهم في حقائقهم وذواتهم و إمداداتهم الذاتية من الله عز وجل ، كما يظهر من إطلاق كلام من قال بالانتفاع ، لا لأن ذواتهم وكمالاتهم صلوات الله عليهم بلغت حداً لا تقبل الزيادة ، فإن الله سبحانه أكملهم وأعطاهم ومنحهم بما لم يمكن فوقه (لا يمكن فوقه كما هو صريح قول من نفى الانتفاع خل)، لأن ذلك باطل وخروج (إخراج خل) الله سبحانه عن سلطانه ونفاد (تنفيد خل) لمنته وكرمه ونهاية لفيضه وفضله أو نقصان لقابليتهم (عليهم السلام) حيث لم تقبل الزيادة ولا تستمدّ منه سبحانه أعظم مما عندها ، حاشا ربي وحاشاهم عن ذلك ، إذن أين قوله تعالى : (كلما رفعتُ لهم علماً وضعتُ لهم حلماً ليس لمحبتي غاية ولا نهاية)، بل هم دائماً يترقون ويزيدون ويكملون ، لا لأنهم كانوا ناقصين ، حاشاهم عن ذلك ، وانما هي زيادة كمال ونورانية وزيادة سلطنة وقيّومية . نعم ، بالنسبة إلى الله هم في عين النقصان ويستكملون منه سبحانه ، كما قال سيدهم وفخرهم : (الفقر فخري وبه أفتخر)، صلى الله عليه وآله ونداء : (قل رب زدني علماً) لا ينقطع منهم (عنهم خل) ودعاء (اللهم زدني فيك تحيّراً) لا يفنى لا في الدنيا ولا في

منهم له وصلاة المؤمنين دعاء منهم له . وروي في المعاني عن الصادق عليه السلام في الآية : الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة تزكية ومن الناس دعاء . وقال القمي : صلاة الله عليه تزكية له وثناء عليه وصلاة الملائكة مدحهم له وصلاة الناس دعائهم له والتصديق والإقرار بفضله ، وقوله : ﴿وسلّموا تسليماً﴾ يعني : سلّموا له بالولاية وبما جاء به . وفي المحاسن عن الصادق عليه السلام في معنى الآية : أثنوا عليه وسلّموا له . وستأتيك أخبار بهذا المضمون إن شاء الله تعالى .

واستعمال الصلاة حينئذٍ في هذه المعاني إما من قبيل المشترك اللفظي أو المعنوي أو الحقيقة والمجاز، والأخير أرجح لأصالة عدم الاشتراك ، فيرجّح المجاز على الاشتراك حيث لا دليل على إرادة الاشتراك ، ومطلق الاستعمال حيث لا يتعيّن المراد أعمّ ، فيرجّح المعنى الحقيقي بكثرة الشيوع والاستعمال والأسبق ، وعند بعض أنها من قبيل المشترك على تقدير الحقيقة والمجاز ، فهي حقيقة في رقة القلب وهي الرحمة مجاز في غيره ، هذا بحسب اللغة .

والذي عند أكثر أهل اللسان أن إطلاقها على الله مجاز بناء على أن الرحمة حقيقة في الرقة والله منزّه عنها، وهو كذلك لغة ، لكن لا يلزم منه كونها كذلك حيث تطلق ، وأقله أن يكون لها حقيقة أخرى عرفيه إذا أطلقت عليه تعالى ، كسائر الألفاظ الزمانية كقبل وبعد ، وكان ويكون ويعلم وعالم ، فإذا أطلقت عليه فبمعنى الهداية والحياة ، فتكون في غيره كذلك من فاضل هذه وآثار رحمته ، قال الله تعالى : **﴿فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي**

البرزخ ولا في الآخرة ولا في مقامات الجنة ، لكن هذه الترقيات الذاتية لهم لا يكون (لهم عليهم السلام لا تكون خل) بدعاء شيعتهم ، نعم ، دعاء شيعتهم ينفع لإظهار شوكتهم وسلطانهم ، وذلك إنما هو (إنما كان خل) بصفاء قابلية شيعتهم ونورية باطنهم حتى يظهر إشراق نورهم و إعلاء كلمتهم ، كالشمس إذا أشرقت على بيوت كلها من الزجاجة ظاهرها وباطنها يكون نورها واشراقها وظهور عظمتها أكثر مما إذا كانت مشرقة على خزف (زخرف خل) وأحجار غاسقة ، وكذلك الشجرة إذا كانت خضراء مورقة بالنسبة (بالنسبة إلى خل) ما إذا لم تكن كذلك ، فافهم وأتقن ، وقد جمعتُ لك بين الأخبار كلها وأقوال العارفين العاملين (العالمين خل) في هذه الكلمات الموجزة .

الأرض بعد موتها﴾، وفي النص ما معناه **أن لله مائة رحمة ظهر منها واحدة لخلقه ، بها تعطف الوالد على ولده ، وأخفى تسعة وتسعين ، فإذا كان يوم القيامة أضافها الكل ورحم بها العباد** . ولو نظرت لمعنى الرحمة السابق بالنسبة إلى غيره تعالى وجدته فاضل تلك الرحمة ومن أشعة نورها ، فرحمة غيره طريق لإثبات الرحمة له تعالى ودليل عليها لقوله تعالى : ﴿آثار رحمة الله﴾، وهي حقيقة لمظهرها .

تنوير:

اعلم أن مراتب العبادات تختلف حسب مراتب الفيوض والوجودات المقيّدة ، فإنها صور وأوعية لها ، وجميع الإمدادات والعبادات في المقامات الغيبية والشهودية دعاء ، فإطلاق لفظ الصلاة والدعاء عليها من قبيل التشكيك ، فالصلاة المخصوصة ذات الأركان دعاء والدعاء المعروف صلاة ، والأول غيب في الأولى كما أن الصلاة غيب في الدعاء .

ثم اعلم أن من صيغ الصلاة على محمد وآله الواردة ، وستعرف أكثرها صورة [1] ، [صلى] الله عليه وآله . وقد وقع خلاف في إعراب (آله)[2] هل هو بالجرّ عطفاً على الضمير

---

[1] - في النسختين : (صورة)؛ واستظهر الشيخ محمد تقي بن عبد الرحيم المازندراني ناسخ رسالة (أ) أن بعد كلمة (صورة) كلمة (صلى)، وهو ما يقتضيه سياق الكلام .

[2] - قال الشيخ الأوحد أعلى الله مقامه في جواب الشيخ أحمد بن صالح القطيفي : قال سلمه الله تعالى : ما يقول فقهنا أمدّ الله ظله في إعراب (صلى الله عليه وآله)، يجب الجر، أو يجوز النصب والجر؟

أقول : المانع من الجر نظر إلى ما ذكره جماعة من النحويين وهم البصريون بأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قبيح لاستلزام ذلك العطف على بعض الكلمة ، فإن الضمير المجرور أشدّ اتصالاً بالكلمة من الضمير المرفوع ، فإنه ينفصل ويستقل كالضمير المنصوب بخلاف المجرور، فيكون بمنزلة جزء الكلمة ، فالعطف عليه يستلزم العطف على بعض الكلمة وهو غير جايز، فإذا بطل العطف بطل الجر لعدم العامل، فالتجأوا إلى النصب إما بالعطف على المحل أو بالحمل على المعية فيكون مفعولاً معه ، فيجب النصب عندهم ولا يجوز الجر للمحذور الذي ذكرنا. وأما الكوفيون فجوّزوا العطف المذكور لوقوعه في القرآن الذي هو أفصح كل لغة وكل كلام، مثل قوله تعالى : (وكفر به والمسجد الحرام)، وقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) على قراءة الجر، فعندهم هذا العطف سايغ جايز، ويؤيده ورود الجر في الأدعية والزيارات ولم ينقل بالفتح إلا نادراً، فيكون قراءة الجر جائزة بل راجحة . وأما النصب فيجوز أيضاً لما ذكر، وأما وجوب الجر وعدم جواز النصب فلم أجد له وجهاً ولا قائلاً.

المجرور بدون إعادة الخافض كما عليه الكوفيون أو بتقدير حرف الجرّ مراعاة لمذهب البصريين ، وهو المنع منه ، حتى أن بعضاً عدّ غيره شاذاً ، ومراده منه ما خالف الأكثر لا أنه ما ينافي الفصاحة وكونه عربياً ، فلا ينافي وروده في التنزيل لأنه لا يرد فيه الشاذ ، أو النصب على المعية ، أو بتقدير فعل ، أو عطفاً على المحل البعيد من الضمير خلاف .

ونقول أولاً : لا خلاف في صحة القراءة بهما وعدم بطلان الصلاة ، فإن لكل وجهاً عربياً مقبولاً ، وقرئ بهما في السبع[1] في قوله تعالى : ﴿تساءلون به والأرحام﴾ بالجرّ على قراءة حمزة والنصب على قراءة غيره ، ولا يزيد الدعاء على التنزيل ، ولو تأوّل بعض الجرّ على القسم أو غيره محاماة لمذهب البصرية ، ولا داعي له كما أنه لا داعي إلى تحريف قراءة النصب بعد ورود الجميع ، وإن لكل وجهاً عربياً مصححاً. نعم ، الأرجح قراءة (صلى الله عليه وآله) بالجرّ لوجوهٍ :

الأول :

إن (الآل) تابع له ﷺ ، والأصل فيها المتابعة مطلقاً ، ومراعاتها مهما أمكن أولى ، وهي هنا حاصلة ، فيراعى حتى لفظاً ، ولهذا كان عدم قطع الصفة عن الموصوف أولى من

---

[1] - قال السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه في جواب مسائل الشيخ ضيف الله القطيفي : قال سلمه الله تعالى : ما يقول فقيهنا أمدّ الله ظله في إعراب (صلى الله عليه وآله)، يجب الجر أو يجوز النصب والجر؟

أقول : المانع من الجر نظر إلى ما ذكره جماعة من النحويين وهم البصريون بأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قبيح لاستلزام ذلك العطف على بعض الكلمة ، فإن الضمير المجرور أشدّ اتصالاً بالكلمة من الضمير المرفوع، فإنه ينفصل ويستقل كالضمير المنصوب بخلاف المجرور، فيكون بمنزلة جزء الكلمة، فالعطف عليه يستلزم العطف على بعض الكلمة وهو غير جايز، فإذا بطل العطف بطل الجر لعدم العامل، فالتجأوا إلى النصب إما بالعطف على المحل أو بالحمل على المعية فيكون مفعولاً معه فيجب النصب عندهم ولا يجوز الجر للمحذور الذي ذكرنا. وأما الكوفيون فجوّزوا العطف المذكور لوقوعه في القرآن الذي هو أفصح كل لغة وكل كلام، مثل قوله تعالى : (وكفر به والمسجد الحرام)، وقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) على قراءة الجر، فعندهم هذا العطف سايغ جايز، ويؤيّده ورود الجر في الأدعية والزيارات ولم ينقل بالفتح إلا نادراً، فيكون قراءة الجر جائزة بل راجحة . وأما النصب فيجوز أيضاً لما ذكر، وأما وجوب الجر وعدم جواز النصب فلم أجد له وجهاً ولا قائلاً.

القطع ، وإن كان القطع لفظاً لا ينافي التبعية إذا كان ظاهراً لا ينافيها ، ولحصول القرينة ، وعدم الخروج عن القانون اللغوي .

الثاني :

عدم الخروج به عن القانون اللغوي ، وقرئ به في محكم التنزيل ، وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وقطرب وعمر والشلوبين وأبي عبيدة وابن مالك وجماعة ، ولا يوجبون إعادة الجار، وبعض منهم يقدّره فهي في قوة المعاد .

قال أبو حيان : والذي أختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب نظماً ونثراً ، ولسنا متعبّدين باتباع جمهور البصريين بل نتّبع الدليل ، انتهى.

ومما ورد :

فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

بجرّ (الأيامِ) ،كما سُمع ، أنشده سيبويه .

وأنشد الفراء :

تُعلق في مثل السواري سيوفنا

وما بينها والكفِ غَوط نفانف

بجرّ (الكفِ) .

وقال آخر :

فقد خاب من يصلى بها وسعيرِها

بجرّ (سعيرِ) .

وقال آخر :

بنا أبداً لا غيرِنا يُدرك المنى

وتكشف غماء الخطوب الفوادح

بجرّ (غيرِنا).

وقال آخر :

أكرّ على الكتيبة لا أبالي

أ حتفي كان منها أو سواها

(فسواها) معطوف على الهاء في (منها)، أورده الفارضي قال : وأنشد الفراء :

هلا سألتَ عن[1] الجماجم عنهم

وأبي نعيم ذي اللواء المخرق

أي (عنهم وعن أبي)، انتهى . لكنه جعله بتقدير الحرف .

وقرأ حمزة : ﴿**تساءلون به والأرحامِ**﴾ بجرّ (الأرحام) ، وهي متواترة كباقي السبع بل والعشر أيضاً كما اقترّ في موضعه . وتصريح الرضي بالشذوذ إنما أراد كل فرد فرد لا المجموع ، على أنه محل نظر وعسى أن يأتي فيه الكلام .

وقرأ بها ابن عباس والحسن ومجاهد والنخعي وقتادة والأعمش ويحيى وابن وثاب وأبو ردين ، ولكن ذكر هذه نوع تأييد في الجملة ، وإلا فهي من الشواذ إذ لا تأسي بهم ، والقول بتواتر الكل أو بجواز القراءة حتى بالشواذ شاذ مخالف لظاهر النص والإجماع والعمل كما اقترّ في موضعه ، وحمزة كافٍ وإن كان باقي السبعة على النصب .

وحكى قطرب عن بعض العرب : ما فيها غيرُهُ وفرسِه ، بجرّ (فرسِه).

---

[1] - في المخطوطتين : (عن)؛ وفي المصدر : (بذي) ؛ أي : هلا سألت عن مكان الجماجم وعن أبي نعيم .
وكذا : (المحرف)؛ وفي المطبوع : (المحرق والمخرق)؛ فلذا صححنا (المخرق) من المصدر.

قال بدر الدين ابن مالك : ومما يجب أن يحمل على ذلك قوله تعالى : ﴿**وكفر به والمسجدِ الحرام**﴾، لأن جرّ (المسجد الحرام) بالعطف على (السبيل) ممتنع مثله باتفاق ، ولاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فلم يبق سوى جرّه بالعطف على الضمير المجرور بالباء ، انتهى.

وفيه نظر وفي اللازم خلاف .

قال محمّد الفارضي شارح الألفية :

ومن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار قوله تعالى : ﴿**قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم**﴾، فـ (ما) معطوف على الضمير المجرور على أحد الأعاريب ؛ ومنه أيضاً : ﴿**وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام**﴾، فـ (**المسجد**) معطوف على الضمير في (به)، ولا يحسن عطفه على (**السبيل**) الذي هو معمول المصدر أعني (**الصدّ**)، لأنه يلزم عليه الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، فإن (**وكفر**) أجنبي من المصدر الذي هو (**الصدّ**) ، ويلزم عليه أيضاً العطف على المصدر قبل أن يستكمل معمولاته ، فإن (**وكفر**) معطوف عليه ، انتهى .

وتقدير مصدر محذوف عاملاً فيه جائز عربي غير شاذ ، وكذا إعمال حرف الجرّ مقدّراً ، وإن كان الأولى خلافه ، ولهذا قلنا سابقاً مراعاة العطف أولى .

وقال الرضي : أجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلّين بالأشعار، ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاصلة عليه ، ولا كلام فيها ، وبقوله تعالى : ﴿**تساءلون به والأرحامِ**﴾ بالجرّ في قراءة حمزة ، وأجيب بأن الباء مقدّرة والجرّ بها ، وهو ضعيف ، لأن

حرف الجر لا يعمل مقدّراً إلا في الاختصار[1] إلا في (لحق الله لأفعلن)، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول ، ولا يجوز أن تكون الواو في (الأرحام) للقسم لأنه يكون إذن قسم السؤال لأن قبله : ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به﴾، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء ، والظاهر أن حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ، ولا نسلّم تواتر القراءت السبع ، انتهى كلامه تقدّس.

وليس أول كلامه خاصاً به ، وعرفت شذوذ ما ورد نثراً من العرب وما قيل في الآي من الاحتمال والداعي إليه ، ومع ذلك كله فهو عربي جيّد وقرئ به ، وليس قراءة حمزة لِما ذكره رحمه الله وإلا لما قرأ بها باقي الكوفيين ، بل هي رواية تـتّبع .

وأما ما سوى قراءة العشرة فشواذ إجماعاً فلا تؤسّس وإن ذكرت شاهداً مع غيرها .

الثالث :

أكثر النسخ المصححة الواردة فيها هذه الصيغة من الأدعية في السجادية وغيرها بجرّ (الآل)[2]، حتى أن ظاهر بعض الفضلاء قال : إن ورودها فيها بالجرّ إجماعي ، ومراده هنا

---

[1] - في نسخة (ب) : (الاختيار)

[2] - قال الشيخ الأعظم الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي في شرح الزيارة :

واعلم أنك إذا قلت : (صلى الله عليه وآله) فإن أهل العربيّة ينصبون (الآل)، لأنّ العطف على الضمير بدون إعادة الجار قبيح ، بل ربّما منعه بعضهم والاكثر على جواز الجر، وقد قرئ : (واتّقوا الله الذي تسآءلون به والأرحام) بجرّ (الأرحام)، هذا ما يعرفونه أهل اللغة . وأما الموجود في كتب الأدعية المرويّة عنهم عليهم السلام المصحّحة المعربة فكلّها بجرّ (آله) لا يكاد يوجد في جميع أحاديثهم وأدعيتهم موضع بالنصب بحسب ما ورد عنهم ، إلا ما كان في بعضها يوضع الفتح بالأحمر وهو من إعراب الرواة والنقلة إلتفاتاً إلى أصل العربية ، ولقد رأيتُ مسائل للشيخ ناصر الجبيلي الأحسائي سأل بها الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن جعفر الماحوزي رحمهما الله ، وكان من مسائله هذه المسئلة ، فأجاب الشيخ حسين المذكور بما معناه أن الاكثر في أدعيتهم الجر وفي كثير منها بالفتح ، وذكر أصل القاعدة ، وهو رحمه الله نظر في جوابه إلى ما قرروه في النحو، والا فالوارد عنهم عليهم السلام كلّه بالجرّ. نعم، ربّما كتب بعض النساخ الفتح نظراً إلى اللغة وأنه أرجح من الجرّ، فيكتب نسخة بالفتح ، وهذا و لئن كان مرجوحاً بالنسبة إلى المشهور عند النحويّين إلا أنه لغة صحيحة ، وكانت اللغة تتبدّل وتتعدّد باختلاف القرون، فربّما يشتهر بعض الألفاظ أو الإعراب في هذا القرن وتنعكس الشهرة في القرن الذي يكون بعده ، ويسمّون المشتهر الأول شاذاً نادراً، وليس إلا لقلة استعماله في زمانهم، ولهذا كان القرآن الذي نزل على أعلى درجات الفصاحة والبلاغة مشتملاً على اللغات الشاذة، وليست شاذة وانما كان

إجماع على رواية الجرّ وصحة النسخ عليها لا إجماع عنهم عليهم السلام بما يدلّ على عدم جواز النصب لما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

وحينئذٍ يبقى الخلاف في أنه هل هو بتقدير حرف الجر أو بالعطف على الضمير بدون إعادة الجارّ ؟ والأمر حينئذٍ هيّن لورود (وعلى آله) في كثير من الأدعية من غير شذوذ ، ولكن اتباع نقل الأكثر أرجح ، ولا داعي إلى جعله من باب عطف الجمل ، بل كل جائز، وقراءة الدعاء لا يراعى فيها الرواية خالصة بل الوجه المصحّح العربي، وليس كقراءة القرآن . نعم ، إن حصل القطع بقراءتهم عليهم السلام برواية خاصة اتبعت ، وإن جاز غيرها، وليس سبيلها كغيرها ، فلا تتوهم من الأرجحية أنها أرجحية وجوب بحيث لا يجوز غيرها ، فإنه لا قائل به والإجماع على خلافه ، وإن كان أهل كل سليقة لا يعرفون إلا سليقتهم ، ففرق بينهم وغيرهم كما هو ظاهر.

استعمالها في زمن نزول القرآن قليلاً، فكانت بقلة استعمالها كما في (كبّاراً) و(انّ هذان لساحران)، والأصل أن القرآن محيط باللغات في جميع القرون، فإذا أتى قرن لا يعرف لغة ما قبله أو كانت قليلة الاستعمال كانت عنده شاذة أو نادرة، وما نحن فيه الذي يقتضيه اللغة الصحيحة الأصلية هو الجرّ في لفظة (وآله) خاصّة، وأن الفتح مرجوح أو لا ينبغي، و إن كان في (تساءلون به والأرحام) جائز الفتح أو راجحه، والفرق بينهما من جهة المعنى، فإنك إذا قرأت في (صلى الله عليه وآله) بالجرّ كانت الصلاة عليهم معطوفة على الصلاة عليه فهي تابعة ولاحقة ومتأخرة عن الصلاة عليه رتبةً ولفظاً، وهذا هو المناسب للترتيب الطبيعي والوجودي، فإن الله تعالى خلقه ﷺ قبلهم، وخلقهم من نوره، وصلى عليه قبلهم، وصلى عليهم بعده ، فعلى الجرّ يتّسق الترتيب الوجودي والطبيعي مع اللفظي، واذا قرأت بالفتح كان إما على المعيّة أو عطفاً على المحل، وفي الأول يلزم ظاهراً أن صلاة الله عليه وعليهم في الإفاضة سواء، ويلزم من هذا إما التساوي في الوجود إن لاحظنا الترتيب الطبيعي واما مخالفة الترتيب الطبيعي إن قدّرنا سبقه على وجودهم، وفي الثاني يكون المراد : أن الضمير المجرور منصوب المحل بمعنى أنه منصوب فيكون العامل قد توجّه إليه في المعنى بدون واسطة الجار، فيكون الصلاة واقعة عليه بغير فاصل، فإذا قرأت بالنصب كان المعطوف مشاركاً له في عدم الفاصل ويلزم التّساوي في الوجود أو في الصلاة، فعلى التساوي في الوجود يلزم خلاف الواقع وعلى التساوي في الصلاة يلزم خلوّ السابق عن صلة المتفضل عز وجل إلى أن وُجد اللاحق، ويلزم من هذا أفضليّة اللاحق، وهو مُنافٍ للحكمة، و إن قلت : إنه معطوف على المحل ولا يلزم التساوي في الوجود ولا في الصلاة لتأخره لفظاً، قلتُ : إنما يتوجّه هذا إذا كان المعطوف مجروراً ليكون عطفاً على لفظ الضمير الذي دخل عليه الجار، وأما إذا قدّرت العطف على المحل فلا يتجه ذلك، لأن الألفاظ قوالبُ المعاني، والإرادة لا تُفرغ المعاني عن قوالبها، فالذي ينبغي أن يقرأ بالجرّ لينتظم اللفظ على ترتيب الوجود والطبيعة، وعلى هذا كان ﷺ أول مخلوق، فكان نوره يطوف حول القدرة ثمانين ألف سنة، وصلاة الله عليه واصبة دائمة، ثم نزل إلى العظمة فخلق الله من نوره نور علي بن أبي طالب عليه السلام كايجاد السراج من السراج، فكان نور عليّ يطوف بالقدرة، ونور محمد يطوف بالعظمة، صلى الله عليهما وآلهما الطاهرين.

ومما يدل على أرجحية الجرّ فيها على النصب **ما قاله السيد نعمة الله الجزائري** في شرح السجادية عند قول زين العابدين عليه السلام : **والحمد لله الذي منّ علينا بمحمد صلى الله عليه وآله دون الأمم الماضية** ؛ قال رحمه الله : وفي قوله : (صلى الله عليه وآله) بالجرّ دليل قاطع على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في سعة الكلام ، وقراءة حمزة : ﴿والأرحامِ﴾ بالجرّ ، وقول بعض العرب :

فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

وغيرهما دليل عليه ، ومنعه البصريون اختياراً لأن فيه العطف على جزء الكلمة ، ولا يسمع هذا بعد الورود ، انتهى ما حكي عنه .

وقال السيد الداماد : هنا بالجر على ما قد بلغنا بالضبط على النسخ المعوّل على صحتها جميعاً ، ورويناه بالنقل المتواتر في سائر الأعصار إلى عصرنا هذا ، انتهى. وهذا شهادة منهم على ما نقول من الأرجحية لتعبير السابق بالجواز وتعبير الثاني بالجر، وأن عليه النسخ المعوّل عليها وما وصلت من الرواية المتواترة ، فإن مراده رواية النسخ لا أنها رواية نقل عنهم عليهم السلام شخصية أو إجمالية كالإجماع ، وإلا لم يعبّر بالنقل ولم يخفَ على أحد بحيث يكون فيه خلاف . كيف ، ولا خلاف في جواز النصب كما هو ظاهر عبارة السابق **والنيسابوري وغيرهما، وعليه أكثرُ القراء** ، فإن كان فإجماع محصّل خاصّ بمحصّله فتدبّر. ولا تتوهم الوجوب لِما عرفت فلا يخالف السيد ما [في] الكتاب ، وأهل اللغة على جوازه ، ومع عدم قيام دليل على المنع من النصب .

وأما وجه النصب فلأنه عربي، وعليه البصريون وكثيرٌ من غيرهم ، **حتى أن بعض الفضلاء يقول : الصواب (وعلى آله)، كالكفعمي في حواشي الجنة الواقية** أن الصواب

(صلى الله عليه وعلى آله) لا (صلى الله عليه وآله)، إلا على تقدير أن يكون **(الآل)** منصوباً بالعطف على موضع الهاء من (عليه) ، وإن كان قوله منظوراً فيه .

وأكثر القراء على قراءة ﴿والأرحامَ﴾ بالنصب ولم يقرأ بالجرّ إلا حمزة . ولو تتبّعت وجدت النصب هو الأكثر وروداً وغيره محصور على أن فيه مناقشة . ولا تتوهم من هذا عدم أرجحية الجرّ ، لكن دفعاً لما عسى أن يتوهم من تعيين الجرّ وأنه لا يجوز غيره في **(آله)**.

ثم بعد ذلك اختُلف في توجيه النصب ، **فجماعة على أنه مفعول معه ويصير المعنى : صلى الله عليه مع آله** ، والمشاركة حاصلة وإن لم تعتبرها في المعية كما قيل ، وإنما هي في العاطفة ، لكن لا ينافي عدم شرطيتها حصولها تارة ، فالمعية حاصلة على تقدير مراعاة المصاحبة وإن لم يشترط التشريك في الحكم ، لكن لا ينافي حصوله ، ولا يلزم اشتباهها بالعاطفة التي معها التشريك ، فإنه لازم بهذا إن قلنا بأنها تباين العاطفة وليست هي مع معنى زائد ، فتدبّر.

فلا يلزم من قصد المعية لزوم صيرورة المعنى صلى الله عليه وحده في حال مصاحبته لآله، ولا يقصد ذلك ذو عقل كما هو ظاهر. ومن صرّح بأن حصول التشريك ينافي المعية بل القصد المصاحبة حقيقة أو مجازاً سواء حصل التشريك أم لا ، ولا كذلك العطف ، مضافاً إلى ذلك عدم لزوم المعية في العاطفة ، فتارة يكونان معاً وتارة يتأخر أو يتقدّم بناء على القول بأن الواو لا تقتضي الترتيب كما عليه جماعة ، **وأوضحنا الراجح في سلم الوصول** [1] ، ولو تتبّعت مواضع المعية وجدت في بعضها تشريكاً وفي بعض عدمه ، مثل :

[1] - (سلم الوصول إلى علم الأصول) كتاب ضخم في أربع مجلدات . وسمعت أنه قيد التحقيق، وله كتب ورسائل في الأصول أي أصول الفقه .

استوى الماء والخشبة ، وما صنعتَ يا فتى وسعدى ، أو تقول : التشريك إما حقيقة أو مجازاً، خصوصاً إذا قُلنا هي عاطفة ضمّنت معنىً زائد .

قال **نجم الأفاضل الشيخ الرضي** : ونعني بالمصاحبة كونه يعني المفعول معه مشاركاً للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي وقع سيرهما معاً ، **وفي قولك : سرتُ أنا وزيد** ؛ بالعطف يشاركه في السير ، ولكن[1] لا يلزم كون السيرين في وقت واحد ، انتهى .

وشرط الأخفش والخليل بن أحمد في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز العطف من حيث المعنى على مصاحبته ، لأنه قرّره ، وصرّح جماعة بأن أصل واو المعية واو العاطفة عدل بها لها قصداً للتنصيص على المصاحبة ، وحينئذٍ لا يلزم إخراج حرف العطف عن مقتضاه بلا دليلٍ ، بل هو حاصل ، وهو قصد ذلك ، وإن بقي التشريك فلاجتماع العاملين متنافيين على معمول واحد ، ويجوز مثله في العربية ، فإنها ليست عوامل حقيقة ، على أنه يكفي عدم اشتراط المشاركة ، وإن حصلت في مثال وقصدت فهو لا ينافيها ، ولا ينافي ذلك تصريح جماعة بأن الواو إذا دلت على مجرد المعية من غير مشاركة في العمل فانصب ما بعد الواو ويسمى حينئذٍ مفعولاً معه ، فإن المراد مطلق المصاحبة لا هي بشرط عدم المشاركة .

قال نجم الدين سعيد شارح الكافية : هذه الواو يعني واو المفعول معه موضوعة للمصاحبة المطلقة سواء لم يكن تشريك في الحكم نحو : (سيري والطريقَ)، أو يكون شركة لكن لا يكون مقصوده ، بل القصد إلى مطلق المصاحبة ، نحو : (جئتُ وزيداً) ، انتهى .

وغير خفي أن النصب عربيّ جيّد ، وقرئ به ، فلو قصرنا المفعول معه على السماع

---

[1] - في نسخة (أ) لا يوجد : (ولكن)

كما عليه بعض لم يرد منها للقراءة به ، ووروده لغة . **وفي بعض كتب الدعاء نصب (آلَه)** في الضبط ، ولو لم يرد في ضبط دعاء النصب جائز لصحته لغة وقراءة وإن كان الأرجح الجرّ ، ولا يكون ذلك سبيل القراءة فإنها تتبع الرواية لا مقتضى اللغة ، فلو صح وجه بحسب النحو في آية ولم ترد بها قراءة بل هي على خلافها لم يَجزْ القراءة .

واحتمل بعض في النصب إضمار فعل متعدّ مناسب للموجود ، وقد يُصار إلى التقدير لنصب القراءة أو غيرها إذا كان له وجه في الجملة ، لكن المعية أرجح . **واحتمل آخر في النصب أيضاً** العطف على المحل البعيد . **والحاصل أن الأرجح الجرّ لما عرفت وإن جاز النصب ، وهو عربي جيّد موجّه وإن تفاوت الوجه في توجيهه .**

وفي حواشي الكفعمي في قولهم : (اللهم صل على محمد وآل محمد) قولان ، الأول : العطف على (محمّد) بغير تكرير (على) ، وهو عطف مفرد على مفرد ؛ الثاني : يعطف على (صل) ، ويلزم حينئذٍ تكرير **(على)** فيقال : **صل على محمد وعلى آل محمد** ، لأنه عطف جملة على جملة . وعلى الأول الواو نائبة عن حرف ، وعلى الثاني عن فعل ، والثاني بعيد ، والعطف على الاسم أحسن ، وهو قريب .

أما لو وقع موقع المظهر مضمر كقوله : صلى الله عليه وآله ، فالعطف على الأول أولى لأن المجرور بمنزلة جزء الكلمة ، وعطف الكلمة الغير المستقلة غير جائز، لأن المساواة شرط بين العاطف والمعطوف عليه .

قال الشيخ الطبري ، وقال الشيخ الكراكجي في الجزء الثاني من كنز الفوائد : إني رأيتُ جماعة ينكرون على مَن يفرق بين اسم النبي وآله **بعلى** ويزعمون أنهم يروون في النهي عن ذلك خبراً ، ولم أسمع خبراً يجب التعويل عليه في هذا المعنى . والذي صح عندي في

ذلك هو ما دلت عليه العربية من أن الاسم المضمر إذا كان مجروراً لم يحسن أن يعطف عليه إلا بإعادة الحرف الجارّ ، تقول : مررتُ بك وبزيد ، ونزلتُ عليك وعلى عمرو، لأن ترك ذلك محسن ، فالصواب أن تقول : (صلى الله عليه **وعلى آله**) لا (صلى الله عليه وآله)، إلا أن يكون (الآل) منصوباً بالعطف على موضع الهاء مِن (عليه)، لأن موضعها نصب بوقوع الفعل وإن كانت مجرورة بعلى ، انتهى .

و (آل) **أصله أءل ، قلبت الهمزة واواً ثم هي ألفاً** لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (آل)، والمراد بـ (آله) المعصومون الثلاثة عشر (عليهم السلام)، وإثبات ذلك من الطريقين ليس هنا موضعه ، ولا يدخل غيرهم حتى النساء ، والروايات بذلك من الفريقين مستفيضة بل متواترة وإن سلكت العامة فيه العناد وعكست ما يروون .

ومحمد (ﷺ) أشرف أسمائه ، ولهذا ذكر في صورة الصلاة دون غيره لأنه من المحمدة ومقام الحمد ، وهو مقام الوسيلة الكلية ومنتهى العابدين وشجرة المنتهى ، وله ﷺ أسماء كثيرة ذكرت في القرآن وغيره . وفي حواشي الكفعمي : وسماه في القرآن بمائة اسم ذكرناه في كتابنا **حديقة أنوار الجنان الفاخرة وحدقة أنوار الجنان الناظرة** . وفي حواشيه : رأيتُ في بعض كتب أصحابنا **أن النبي ﷺ قال : خلق الله آدم وذريته على حروف اسمي محمد ، فالرأس والوجه بمنزلة الميم واليدين إذا مددتهما بمنزلة الحاء والبطن بمنزلة الميم والرجْلان بمنزلة الدال** . ولهذا اختير هذا الاسم على أسماءه **كالماحي والحاشر** وغيرهما .

قال بعض العلماء : يشتق له من الميم والحاء (محى الشرك) ومن الميم والدال (مدّ الإسلام)، انتهى .

وتظهر حمى من عكس مح ، ومدّ أيضاً بعض تركيب أجزاء ، وهو مدّ من جود ونهاية الإمكان ، والوجه في اختيار الواو دون غيرها من حروف العطف ظاهر بحسب اللغة والمعنى ومقامهم منه ﷺ حتى بحسب ظاهر الاتباع النزولي ، فما عطفت طاعة الرسول على طاعة الله وكذا فصله في ﴿**أطيعوا الله ورسوله**﴾ الآية ، ﴿**فإن تنازعتم في شيء**﴾ الآية ، ﴿**وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله**﴾ الآية ، وغيرها إلا بالواو ، وعطف بالفاء في ﴿**إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني**﴾ إعلاماً بطلب عدم التأخير عن الاتباع بغير مهلة ثم ، **والتشريك لا يقتضي المساواة في الصلاة مطلقاً** ، وستعرفه .

فائدة :

إنما رجح في هذا الدعاء الخاص لمحمد وآله (ﷺ) (**والصلاة**) لجمعهما المقام الكلي والولاية المطلقة وهيكل التوحيد والمعاني، والله قد صلى عليهم بجميع معانيها ، إذ اشتقاقها :

إما من **الوصل** ، وقد جعل حكمه حكمهم ، وهم وجهه وجهته ، فهم صفة الذات الظاهرة ، بل ظهور الذات تغيّب الصفة وإن كانوا هم هم وهو هو ، فوصل هو الفصل ، فما به الاتصال به الانفصال، فهم ساكنون في نفس حركتهم ومتحركون في نفس محركيتهم ، فدوران الحركة الصدورية على نفسها ولا جهة لها ولا مشرق ومغرب غير من نفسها على نفسها ، وجامع هذا الوصل كونه كما **قال علي** عليه السلام **في بعض خطبه : أقامه مقامه في سائر عوالمه في الأداء إذ كان لا تدركه الأبصار ولا تحويه خواطر الأفكار**؛ أو من **الصلة** ، ومعلوم أنهم أعطوا ما استغنوا به عن جميع من سواه في ذرات الوجود وشرعياته ؛ أومن **الصلوان** ، فهو يصل النبوة بالولاية وبالعكس ، وهم أولياؤه من العز والعظمة لا من

الذل والغلبة ، واستجاب الله لهم الدعاء بجميع هذه المعاني ، وستعرف سرّ الدعاء لهم بها ولنا في فصول آتية إن شاء الله تعالى .

الفصل الأول :
في بيان ما في الصلاة على محمد وآله من المزايا والفضائل ومعناها
ويقع في مسائل :

الأولى :

إنها من أفضل الأذكار والأعمال ، حتى ورد في كتاب الغيبة [1] وغيره أن بها يتذكر الإنسان ما ينساه ، لأن بها يكشف الحجاب ، وتتذكر النفس ما نسيته حال اتصالها بعالم العقل والأنوار، ولقد كانت الأمم السابقة يتوسّلون بها في الشدائد فيكشف عنها ببركتها ، كالقتل الذي كُلّف به بنو إسرئيل ، وغيره ، كما ورد به الأثر [2]. ولا شك أنها مذكرة بهم وسبب قوي للاتصال بهم كما هو ظاهر لمن عرف فضلهم وعلوّ رتبتهم على الكل في الكل. ويجري فيها من الأحكام الوجوب كما في التشهد في الصلاة ، ووجوبها فيها لنفسها ، لأن التشهد صيغة متلقاة من الشارع ، لا لذكر محمد ﷺ فيه ، والوجوب بنذر وشبهه على قدر ما يلتزمه الإنسان على نفسه كماً وكيفية ووقتاً. وعند بعض العلماء تجب الصلاة بدون

---

[1] - أي كمال الدين وتمام النعمة ، للشيخ الصدوق أعلى الله مقامه .

[2] - في تفسير القمي : وقوله : (واذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم) فلمّا موسى (عليه السلام) لما خرج إلى الميقات ورجع إلى قومه وقد عبدوا العجل قال لهم : (يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم)، فقالوا : وكيف نقتل أنفسنا؟ فقال لهم موسى : اغدوا كل واحد منكم إلى بيت المقدس ومعه سكين أو حديدة أو سيف ، فإذا صعدت أنا منبر بني إسرائيل فكونوا أنتم متلثمين لا يعرف أحد صاحبه، فاقتلوا بعضكم بعضاً، فاجتمعوا سبعين ألف رجل ممن كانوا عبدوا العجل إلى بيت المقدس، فلما صلى بهم موسى (عليه السلام) وصعد المنبر أقبل بعضهم يقتل بعضاً حتى نزل جبرئيل فقال : قل لهم يا موسى ارفعوا القتل فقد تاب الله عليكم، فقتل عشرة آلاف وأنزل الله : (ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم)، وفي تفسير الإمام العسكري عليه السلام : قال الإمام العسكري (عليه السلام) : قال الله عز وجل : واذكروا يا بني إسرائيل إذ قال موسىٰ لقومه عبدة العجل : يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم أضررتم بها باتخاذكم العجل إلهاً، فتوبوا إلىٰ بارئكم الذي برأكم وصوّركم فاقتلوا أنفسكم بقتل بعضكم بعضاً، يقتل من لم يعبد العجل من عبده ، ذلكم خير لكم، أيْ ذلك القتل خير لكم عند بارئكم من أن تعيشوا في الدنيا وهو لم يغفر لكم، فتتم في الحياة الدنيا حيائكم، ويكون إلى النار مصيركم، و إذا قتلتم وأنتم تائبون جعل الله عز وجل ذلك القتل كفارة لكم، وجعل الجنة منزلكم ومنقلبكم . قال الله عز وجل : (فتاب عليكم) قبل توبتكم قبل استيفاء القتل لجماعتكم وقبل إتيانه على كافتكم وأهلكم للتوبة واستبقاكم للطاعة (إنه هو التواب الرحيم).

ذلك في العمر مرة ، وقيل : كلما ذُكر ، وهذا يوجب الحرج والتسلسل إلا أن يستثني ذلك ، وما في النص الصحيح : **وصلِّ عليه كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في أذان أو غيره،** كما في الفقيه والكافي عن الباقر عليه السلام محمول على الاستحباب ، وإجماع الإمامية عليه كما نقله بعض ، وفي جميع هذه الأدلة نظر.

والأرجح الوجوب لقوة دليله وصحة اعتباره وإن كان خلاف المشهور، فتأمل .

ولا موجب إلى إخراج الأمر عن حقيقته ، والإجماع هنا ممنوع ، وعلى الوجوب جماعة من المعاصرين وغيرهم .

ولا تجب الفورية بالصلاة [1] لكن لا يُتراخى بها كثيراً بحيث يعدّ متهاوناً عرفاً، ولو ذكره مراراً ولم يصلِّ كفتْ صلاة واحدة عن الجميع ، والتعدّد أفضل ، والأفضل ألا يترك الصلاة على آله عليهم السلام حتى لو ذكره ﷺ وحده ، ولا فرق بين أن يذكر باسم محمد (ﷺ) أو بباقي أسمائه أو صفاته العليا.

وقيل بوجوبها في كل مجلس مرة [2]، إذ كل مجلس لا يذكر فيه ﷺ وبال على أهله وخسران ، ولا تجري الإباحة فيها ، ومكروهها كمكروه العبادة تلحقها لأمر خارج باعتبار

---

[1] - قال الشيخ الكبير العارف الشيخ أحمد الأحسائي : واعلم أن العلماء اختلفوا في وجوب الصلاة عليه عند ذكره على أقوال ليس هنا محل بيانها، وان كان الصحيح عندي الوجوب ليس على الفور المطلق ولا على التراخي المطلق جمعاً بين ما دلّ على الفور وعلى النهي عن التراخي وبين ما دلّ على الفصل، كما هو مذكور في الأدعية المروية عنهم عليهم السلام من الفصل بين ذكره وبين الصلاة عليه بدعاء قدر السطرين أو الثلاثة أو الأربعة، والمعروف من كلام الأصحاب أن الصلاة لا تجب على أحدٍ غيره من الأنبياء والرسل ولا من أهل بيته، إلا أنه قد ورد عنه ﷺ النهي عن الصلاة البتيراء، وهي أن يصلى عليه ولا يصلى على آله معه، والمعروف من المذهب حمل هذا النهي على الكراهة وأن إدخالهم في الصلاة عليه مستحبّ. والذي أفهم أن النهي على حقيقة التحريم، وأن المنهي بذلك النهي هم أعداؤهم وأتباعهم الذين لا يصلّون على أهل بيته، فلا أقلّ أنهم تركوا ما ندب الله إليه وحرّموه أو كرهوه، فيكون النهي على حقيقته في حقهم مع أن الله سبحانه ألحق أهل بيته به ، كما قال أميرالمؤمنين عليه السلام فيما تقدّم من خطبته، قال : علّاهم بتعليته وسما بهم إلى رتبته . شرح الزيارة ج ٤ ص ٢٨٠

[2] - قال فخر الأعاظم والأفاخم السيد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه : قال سلمه الله تعالى : ولو تعدّد ذكر محمد ﷺ في آية من القرآن أو غيرها هل تعدّد الصلاة عليه أم تكفي صلاة واحدة ؟

أقليّة الثواب ، وإلا فهي في نفسها راجحة لا أنها في نفسها جائزة بالمعنى الأعم. وفي حواشي الكفعمي من كتاب ابن فهد وفي غيره أيضاً عن النبي ﷺ : **إذا صلى عليّ الرجل وأتبعها بالصلاة على أهل بيتي فتحت له أبواب السماء وصلّت عليه الملائكة سبعين صلاة والله تعالى يصلّي عليه سبعمائة صلاة ويقول له : لبيك عبدي وسعديك ، وتتحاتّ عنه ذنوبه كتحاتّ الورق عن الشجر، ومن صلى عليّ ولم يصلّ على أهل بيتي كان بينه وبين السماء سبعون حجاباً، ويقول الله له : لا لبيك ولا سعديك ، يا ملائكتي لا تصعدوا بدعائه إلا أن يلحق بنبيّ عترته** ؛ وعنه ﷺ : **من صلى عليّ من قبل نفسه صادقاً صلى الله عليه عشر صلوات ورفع له عشر درجات وكتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات** ؛ وعنه ﷺ : **من صلى على محمد ﷺ أعطاه الله أجر اثنين وسبعين شهيداً وخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه** ؛ وعنه ﷺ : **من صلى عليّ ولم يصلّ على آلي لم يجد ريح الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمسمائة عام** ؛ ورواه الصدوق في الأمالي عن أبي جعفر عليه السلام وفي العيون عن الرضا عليه السلام في مجلسه مع المأمون ، قال : **وقد علم المعاندون منهم أنه لمّا نزلت هذه الآية قيل : يا رسول الله قد علمنا التسليم عليك فكيف الصلاة عليك ؟ فقال : تقولون : اللهم صلّ على محمد وآل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد** ؛ وعن الرضا عليه السلام فيما كتبه من شرائع الدين : **والصلاة على النبي واجبة في كل موطن، وعند العطاس والرياح وغير ذلك** ؛ وهو محمول على الاستحباب إجماعاً ونصاً. وفي الكافي في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام : **إذا ذكر الله فأكثر الصلاة عليه فإنه**

أقول : إذا كان تعدّد الذكر بفاصلة كقراءة سورة الحمد مثلاً أو غيرها بمقدارها يجب تعدّد الصلاة واذا كان ذكره ﷺ متعدّداً متصلاً تكفي صلاة واحدة، وتتعدد الصلاة بفاصلة مقدار قراءة سورة الحمد . جواب الأسئلة الفقهية الأحسائية ، ج ١٠ ، ص ٩ .

من صلى على النبي صلاة واحدة صلى الله عليه ألف صلاة في ألف صف من الملائكة ، لم يبق شيء مما خلقه الله إلا صلى على العبد لصلاة الله وصلاة ملائكته، فمن لم يرغب في هذا فهو جاهل مغرور قد برئ الله منه ورسوله وأهل بيته ؛ وبسنده عن ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى عليّ صلى الله عليه وملائكته فمن شاء فليقلّ ومن شاء فليُكثر؛ وبسنده عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الصلاة عليّ وعلى أهل بيتي تذهب بالنفاق ؛ وبسنده عنه عليه السلام : من قال : يا ربّ صلّ على محمد وآل محمد مائة مرة ، قضيت له مائة حاجة ثلاثون للدنيا ؛ وروي عنه عليه السلام قال : قال الراوي : وسمعته يقول : قال رسول الله ﷺ : ارفعوا أصواتكم بالصلاة عليّ فإنها تذهب بالنفاق ؛ وبسنده عن إسحاق بن فروخ قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : يا إسحاق من صلّى على محمد وآل محمد عشراً صلى الله عليه وملائكته ألفاً ، أما تسمع قول الله عز وجل : ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور وكان بالمؤمنين رحيماً﴾؛ وعن عبيد الله الدهقان قال : دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال عليه السلام : ما معنى قوله : ﴿وذكر اسم ربه فصلى﴾ ؟ قلتُ : فكلما ذكر ربه قام فصلى ، فقال عليه السلام : لقد كلّف الله هذا شططاً، فقلت : جعلت فداك فكيف هو ؟ فقال : كلما ذكر اسم ربه صلى على محمد وآله ؛ وعن أبان الأحمر قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إني دخلت البيت ولم يحضرني شيء من الدعاء إلا الصلاة على محمد وآل محمد ، فقال عليه السلام : أما إنه لم يخرج أحدٌ بأفضل مما خرجت به ؛ وستأتيك زيادة ، ومضامينها مما تواتر معنى ووافق الكتاب وصافي الاعتبار . والحديث الأول وحديث ابن

القداح دال على أن المراد بالأمر فيما تضمّن الصلاة عليه كلما ذكر الاستحباب ، كذا قيل، وفيه نظر.

ولا تستعظم [1] ما سمعتَ من الثواب على الصلاة عليه مع قلة حروفها وخفتها، فإنها خفيفة ثقيلة إلا على ذي النية الصادقة والمعرفة بهم . كيف ، ومبدأ الصلاة متأصل ، ومن أول ظهور العمل إلى مبدأ الصدور خمس مراتب ، فالواحدة في الرابعة بألف وفي الخامسة بخمسة آلاف ، والله يضاعف لمن يشاء ، **وورد في الحديث القدسي : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر؛ وهذا مما سمعته الآذن ، قال الله تعالى : ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين﴾** الآية ، ومعلوم أن الصلاة التامة تحدّها ، كما ستعرف ، مقامك الأول وهو ذكرك ومشيئتك من المشيئة التي هي فعل الله التي دان لها كل شيء وملأ نورها كل شيء . فإذا صلى المصلي عليه انعطفت عليه الرحمة [2] من ذلك المبدأ ، وعمّ ظهوره ونوره على الملائكة

---

[1] - روى الشيخ أبو الفتوح الرازي عن رسول الله (ﷺ) أنه قال : أسري بي ليلة المعراج إلى السماء فرأيت ملكاً له ألف يد، لكل يد ألف إصبع ، وهو يحسب ويعدّ بتلك الأصابع ، فقلت لجبرائيل : من هذا الملك وما الذي يحسبه؟ قال جبرئيل : هذا ملك موكّل على قطر المطر يحفظها كم قطرة تنزل من السماء إلى الأرض، فقلت للملك : هل تعلم مذ خلق الله الدنيا كم قطرة نزلت من السماء إلى الأرض؟ فقال : يا رسول الله، فوالله الذي بعثك بالحق إلى خلقه، غير أني أعلم كم قطرة نزلت من السماء إلى الأرض أعلم تفصيلاً كم قطرة نزلت على البحر، وكم قطرة نزلت في البر، وكم قطرة نزلت في العمران، وكم قطرة نزلت في البستان، وكم قطرة نزلت في السبخة ، وكم قطرة نزلت في القبور، فقال رسول الله (ﷺ) : فتعجبت من حفظه وتذكره حسابه، فقال : يا رسول الله حساب لا أقدر عليه بما عندي من الحفظ والتذكر والأيدي والأصابع، فقال : أي حساب هو؟ فقال : قوم من أمتك يحضرون مجمعاً فيذكر فيه اسمك عندهم فيصلّون عليك، فأنا لا أقدر على حصر ثوابهم. مستدرك الوسائل، الميرزا النوري، ج ٥ ، ص ٣٥٥.

[2] - قال شيخنا العارف الرباني والفاخور الريحاني الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه في شرح الزيارة الجامعة الكبيرة عند قوله ﷺ : (ورحمة الله وبركاته) : الرحمة هنا لعلّ المراد بها الرحمة المكتوبة الخالصة من جميع مكاره العدل والمتخلّصة للكرم والفضل، وهذه هي الرحمة الخاصّة، وقد تقدم بعض بيانها، وقد أشار الإمام (ﷺ) في تفسيره في بيان هذه الرحمة الخاصة بالمؤمنين، وهي صفة الرحيم، قال (ﷺ) : وأما قوله : (الرحيم) فإن أميرالمؤمنين (ﷺ) قال : رحيم بعباده المؤمنين، ومن رحمته خلق مائة رحمة وجعل منها رحمة واحدة في الخلق كلّهم، فبها تتراحم الناس وترحم الوالدة ولدها وتحنّ الأمهات من الحيوانات على أولادها، فإذا كان يوم القيامة أضاف هذه الرحمة الواحدة إلى تسع وتسعين رحمة فيرحمها أمة محمد (ﷺ)، ثم يشفعهم فيما يحبّون له الشفاعة من أهل الملّة ، حتى أن الواحد ليجيء إلى مؤمن من الشيعة فيقول له : اشفع لي، فيقول له : أيّ حقّ لك عَلَيّ ؟ فيقول : سقيتك يوماً ماء ، فيذكر ذلك فيشفع له فيُشفّع فيه ، ويقوم آخر

فيقول : أنا لي عليك حقّ ، فيقول : ما حقّك ؟ فيقول : استظللت بظل جداري ساعة في يوم حار، فيشفع له فيُشفّع فيه ، فلا يزال يشفع حتى يشفّع في جيرانه وخلطائه ومعارفه ، وان المؤمن أكرم على الله تعالى مما يظنون. ثم اعلم أنّ الرحمة بمعنى العطف أو (و خل) ايصال الفضائل أو دفع المكاره ، أو هي الحياة في عالم الغيب بل وفي الشهادة ، وبمعنى المغفرة ، فعلى الأول والثاني قوله (عليه السلام) : (يا بارئ خلقي رحمة بي وكان عن خلقي غنياً)، وعلى الثالث قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم)، وعلى الرابع قوله تعالى : (فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها)، وعلى الخامس قوله تعالى : (ألا إنها قربة لهم سيدخلهم الله في رحمته إن الله غفور رحيم)، فإذا عطفت على السلام كما تقدم من معناه كانت بمعناه، أو هو لدفع المكاره والرحمة لجلب الفواضل والفضائل الدينيّة والبركة محركة النما والزيادة والسعادة . قال في القاموس : وبارك على محمدٍ وآل محمدٍ : أدِمْ له ما أعطيته من التشريف والكرامة ، وتبارك الله (تعالى و خل) تقدّس وتنزّه هـ فعطف البركة على الرحمة يفيد تنمية رحمته لهم وزيادتها والدعاء لهم باسعادهم بالقرب منه لهم ولأتباعهم. قال محمد تقي في الشرح هنا : والبركة للدنيوية والأخروية أو الأعم منهما ومن الدينية ، وقد تقدم أنها لطف لنا، فإن مراتبهم عند الله تعالى بحيث لا تقبل الزيادة إلا بحسب المراتب الدنيوية ، وظهورهم على الأعادي واعلانهم كلمة الله تعالى، وهما أيضاً لنا هـ أقول : أراد من الدنيوية المال والجاه والأولاد وجميع الأسباب التي للمعاش في هذه الدنيا كالمساكن والمتاجر وغيرها، والأخروية الأعمال الصالحات والثواب الذي هي صوره، وأراد بالأعم منهما ومن الدينيّة أن البركة في نعم الدنيا وفضائلها وفي الأعمال وثوابها وفي كيفيّة العلم بها وكيفيّة العمل والمعونة على فعل تلك الأعمال التي هو أحوال الدين، قوله : وقد تقدم أنها لطف لنا، يعني أن صلاتنا عليهم تزكية لنا وكفارة لذنوبنا، فجميع ما يقع منا كدعائنا وأعمالنا وصلاتنا عليهم لا ينتفعون به، وانما نفع ذلك راجع إلينا. ثم قال : فإن مراتبهم عند الله تعالى بحيث لا تقبل الزيادة إلا بحسب المراتب الدنيوية ، ويريد أنهم (عليهم السلام) لا تزيد الأعمال في درجاتهم سواء كانت الأعمال منهم أو من شيعتهم. وربما يستدلّ على ذلك بما روي أنهم (عليهم السلام) لو شاؤوا خزائن الدنيا وسألوا الله تعالى ذلك لأعطاهم ولا ينقص من حظوظهم يوم القيامة، كما كان لمحمد (صلى الله عليه وآله) حين أتاه جبرئيل (عليه السلام) بمفاتح (بمفاتيح خل) خزائن الدنيا وقال : هذه مفاتح (مفاتيح خل) خزائن الدنيا، الحديث. منها أنه أتاه ميكائيل فقال له : يا محمد عش ملكاً متنعماً وهذه مفاتيح خزائن الأرض معك وتسير معك جبالها ذهباً وفضةً ولا ينقص مما ادّخر لك في الآخرة شيء، فأومأ إلى جبرئيل (عليه السلام)، وكان خليله من الملائكة، فأشار إليه أن تواضع، فقال (صلى الله عليه وآله) : بل أعيش نبياً عبداً آكل يوماً ولا آكل يومين حتى ألحق بإخواني من الأنبياء، الحديث. ولو كان العمل يزيد في مقامهم لكان تسلّطهم على خزائن الدنيا ينقص مراتبهم عند الله، لأن صبرهم على شدة الفقر والحاجة لله تقرباً إليه ومحبّة لما يحبّ من مفارقة الدنيا أفضل وأحبّ إلى الله وأقرب. وفي بعض الأخبار ما يصلح دليلاً له أيضاً، إلا أن هذا شيء جارٍ على الظاهر، وأما على ما هو الواقع فإنهم (عليهم السلام) أعلى مقاماً مما ذكره وأجلّ قدراً مما وصفه ، ومع هذا كلّه فلا يلزم منه أنهم لا ينتفعون بأعمالهم أو (و خل) أعمال شيعتهم ولا أن مراتبهم لا تقبل الزيادة عند الله، فإن من تتبّع أخبارهم ولاحظ المراد منها ظهر له أنهم ينتفعون بأعمالهم، بل لا ينالون شيئاً من خير الدنيا والآخرة إلا بالأعمال. وفي الحديث القدسي حديث الأسرار : يا أحمد هل تدري لأيّ شيء فضّلتك على سائر الأنبياء ؟ قال (صلى الله عليه وآله) : لا، قال الله تعالى : باليقين وحُسن الخلق وسخاوة النفس ورحم الخلق، وكذلك أوتاد الأرض لم يكونوا أوتاداً إلا بهذا. وعن أبي عبدالله (عليه السلام) أن بعض قريش قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله) : بأيّ شيء سبقتَ الأنبياء وأنت بعثتَ آخرهم وخاتمهم؟ قال : إني كنت أوّل مَن آمن بربّي وأوّل من أجاب حين أخذ ميثاق النبيين وأشهدهم على أنفسهم : ألستُ بربكم ؟ قالوا : بلى . وعن أبي عبدالله (عليه السلام) : سُئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) : بأيّ شيء سبقت ولد آدم؟ قال : إنني أوّل من أقرّ بربّي، إن الله أخذ ميثاق النبيين وأشهدهم على أنفسهم : ألستُ بربكم ؟ قالوا : بلى، فكنتُ أوّل من أجابَ هـ. فبيّن (صلى الله عليه وآله) أنه إنما كان أفضل وأسبق لأنه سبقهم إلى الإجابة، فلو لم تزد الأعمال في درجاتهم لما كان السبق إلى الإجابة سبباً في تفضيله على جميع الخلق، وقال (صلى الله عليه وآله) : تناكحوا تناسلوا فإني مُباهٍ بكم الأمم الماضية والقرون السالفة يوم القيامة ولو بالسقط هـ، فإن المباهاة افتخار يرجع إلى النفس، والروايات الدالة على أنهم ترتفع درجتهم بالأعمال لا يمكن معارضتها لموافقة الأصل، وقالوا (عليهم السلام) لشيعتهم : أعينونا بورع واجتهاد، وأدنى ما يوجّه به أنكم أعينونا على الشفاعة لكم، فإنكم إن تورّعتم كفيتمونا مؤونة الشفاعة، والا احتجنا إلى الشفاعة لكم. وما دلّ من الأخبار على أنهم لا ينتفعون بأعمال شيعتهم ودعائهم لهم فأدنى ما يقال أنهم لا ينتفعون بذلك لأنفسهم وأما أنهم لا ينتفعون به لشيعتهم فلا، على أن كون شيعتهم محتاجين لفاضل (إلى فاضل خل) حسناتهم وأعمالهم لا ينافي انتفاعهم بأعمال شيعتهم باعتبار كما قلنا، فإن الشجرة تنتفع بورقها في نفسها، بمعنى تزداد بها قوةً ونضارةً وحسناً، وان كانت الورق محتاجة

في جميع أحوالها إلى الشجرة فإنها لا تبقى بدونها ولا تستمدّ إلا منها، فالشجرة علّة وجودها، والمؤمن ورقة من شجرتهم. روى أبو حمزة الثمالي أنه سئل الباقر (عليه السلام) عن قوله تعالى : (كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء)، فقال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : أنا أصلها وعلي فرعها والأئمة أغصانها وعلمنا ثمرها وشيعتنا ورقها، يا أباحمزة إن المؤمن ليولد من شيعتنا فتورق ورقة فيها ويموت فتسقط منها ورقة . وقال رجل آخر : جعلت فداك، (تؤتي أكلها كلّ حين باذن ربها)؟ قال : ما يفتي الأئمة شيعتهم من الحلال والحرام. وأيضاً فإن قوله : فإن مراتبهم عند الله تعالى بحيث لا تقبل الزيادة، إن أراد به عند الله تعالى في سابق علمه الذي هو ذاته فكل الخلائق كذلك لا فرق بينهم وبين الشجر وغيره، فكل شيء عنده بمقدار لا يزيد فيه زايد ولا ينقص منه ناقص، فقد جف القلم بالنسبة إلى علم الله في كلّ شيء، وان أراد به في أنفسها فكل الخلائق تقبل الزيادة كما تقبل النقصان لا فرق بينهم في ذلك وبين سائر الخلائق، وكيف لا تقبل مراتبهم الزيادة وقد أخبر الله تعالى بذلك في كتابه العزيز، قال تعالى لنبيّه (صلى الله عليه وآله) : (قل ربّ زدني علماً)، وقال (صلى الله عليه وآله) : اللّهم زدني فيك تحيراً، وقد أخبر تعالى في كلامه القدسي في حديث الأسرار عن ذلك قال تعالى : يا أحمد وجبت محبتي للمتقاطعين فيّ ووجبت محبتي للمتواصلين فيّ ووجبت محبتي للمتوكلين عليّ، وليس لمحبتي غاية ولا نهاية ، كلّما رفعت لهم علماً وضعت لهم حلماً، أولئك الذين نظروا إلى المخلوقين بنظري إليهم، ولا يرفعون الحوائج إلى الخلق، بطونهم خفيفة من أكل الحلال، يغنيهم من الدعاء (الدنيا خل) ذكري ومحبتي ورضائي عنهم هـ، يعني أن صلتي لأهل محبتي لا تنقطع أبداً، كلّما رفعتُ لهم علماً وضعت لهم حلماً، فهم أبداً طالبون مني المدد والزيادة وأنا أبداً أمدّهم بالصلة والإفادة، فهذا وأمثاله مما تدلّ عليه الآثار من أنهم أبداً في الزيادة . وأما دلالة العقول الصحيحة على ذلك فهي أظهر شيء لمن يفهم. ومما يدلّ عليه العقل من ذلك فهو ما أتلو عليك فاسمع لما يُتلى إن هو إلا وحي يُوحى، وهو أنه قد قام الدليل على أن جميع الخلق من الحيوان والنبات والجماد لا تستغني في بقائها عن المدد بل تحتاج إليه في كل لحظة، ولو جاز بقاؤها لحظة بدون المدد لجاز استغناؤها إلى الأبد، فهي أبداً محتاجة إلى المدد بل ليست شيئاً إلا به ، فالشيء منها دائماً تأتيه أشياء لم تكن عنده وتذهب منه أشياء، إلا أنه أبداً يمدّه مما له مما ذهب عنه، فهو أبداً في الزيادة والسير الشديد الحثيث إلى الله تعالى، فالمؤمن أبداً يقرب من ربه تعالى وربّه أمامه يسير به إليه، كما في الدعاء : تدلج بين يدي المدلج من خلقك، ومع أنه يقرب في كل لحظة إلى الله تعالى لا تقصر المسافة بينهما أبد الآبدين ودهر الداهرين، فمدده منه إليه، فهو نهر يجري وكرة مستديرة تدور على نقطة لا إلى جهة ، فلا محور لها سوى وجهها من مشيئة الله، وهذا هو الذي نريد به من قولنا أن الله سبحانه يمدّه بما ليس عنده بل بمدد جديد، به يترقّى ويزيد، وان كان ذلك الجديد هو ما مرّ عليه خرج عنه إلى العدم الإمكاني السرمدي ثم يحدثه بعد أن لم يكن ويخصّ به حين خصّص به وكان لا يخصص به قبل أن يخصص به وتعيّن له حين عيّن له وتعيّن له، وبالجملة فهم (عليهم السلام) أبداً يأتيهم المدد من الله لا بقاء لهم بدونه، وكذلك سائر الخلق، إلا أنه في كل شيء بحسبه. فإذا تقرّر أنهم يقبلون الزيادة لذواتهم من قِبل المبدأ الفيّاض ولا يجوز أن يأتيهم ما ليس منهم والا لتغيرت الحقائق، ولا أن يذهب عنهم ما هو منهم والا لتغيّرت الحقائق، ويلزم من تغيّرها بطلانُ الثواب والعقاب، لأن الشخص على هاتين الحالتين أبداً طريّ مغاير للأول، فتذهب في كل آنٍ أعماله من خيرٍ وشر، فيعود ولا ثواب له ولا عقاب عليه، ويلزم منه بطلان التكليف لعدم الفائدة، ويلزم منه بطلان الايجاد والخلق لعدم الفائدة، وهذا باطل بالضرورة، فلا بدّ أن يكون ما يعود إليهم إنما هو منهم، وقد دلّ الدليل على أن شيعتهم منهم من فاضل طينتهم وعجنوا بماء ولايتهم، وجميع الأعمال الصالحة فرعهم ومن ولايتهم، فإذا عمل العامل من الشيعة عملاً لهم أو دعا لهم أو صلى عليهم كان ذلك مدداً لهم في كل رتبة بما يناسب لها، فهم ينتفعون بأعمال شيعتهم، ولا يلزم من ذلك أنهم كيف يستمدّون مما ليس لهم، لأن أعمال شيعتهم منهم ولهم، ولهذا كانت ذنوب شيعتهم عليهم، ولا يلزم منه : (ولا تزر وازرة وزر أخرى)، لأن أوزار شيعتهم عليهم، لأنهم منهم وصفتهم والأعمال صفات العاملين، وصفةُ الصفة صفة، نعم، هذا في المقام الذي يجتمعون فيه مع شيعتهم، وأما ما يفارقونهم فيه من المقامات العالية التي لا يصل إليها الشيعة فلا ينتفعون فيه بأعمال الشيعة، نعم، ينتفعون في كلّ مقام بأعمالهم، فهم في كل حال وفي كلّ مقام عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون.

وجميع خلقه كل بحسبه يستغفرون ويترحّمون على المصلي ، وكذا الملائكة الموكّلون به لكتابة أعماله القالبية والقلبية والسرية ، فالكل يصلي عليه ، فلا تكن عن الخير نواماً ، وتنافس في الدرجات العاليات .

ولما كان اسم محمد ﷺ مشتقاً من اسم الله فشقّ له اسماً من أسمائه ، وكذا آله ، فما يذكر إلا ويذكر معه إما صريحاً منفرداً أو ضمناً ، قال عليه السلام : **كلما ذكر اسم ربه صلى على محمد وآله** ؛ والمعنى : لما كان ﷺ مظهر أسمائه ومحل معرفة الله وصفاته كما في الجامعة وغيرها وفي الكافي وغيره ، كان إذا ذكر اسم الله يصلى عليه ﷺ ، فإنه المظهر الأتم ، وهو المربي للكل المصلي عليه وباقي الخلق ، فإنه جعله الله الواسطة للكل في الكل وإليه مردّ الكل وإيابهم إليه ، ومن فاضل طينته خلقت جميع العوالم على مراتبها ، ومن تسبيحهم سبّح كل مسبّح ، وكذا تهليلهم ، كل بحسب مقامه وما يسعه قابليته من العرش العقلي إلى العرش الحسي ، وللأرض من كأس الكرام نصيب ، فهو ﷺ مربّ للكل ، والوجه الاعتباري في المنع من قطع آله في الصلاة عليه عنه ﷺ ظاهر أنواعها ، فإنهم معدن علمه وعيبته وخلفائه وأقرب الكل إليه حساً وغيباً ، وأخذ لهم العهد معه في عالم الذر الأول وظاهره وعالم الذر الثاني وظاهره ، وهم خلفاؤه ، وطينتهم واحدة نوعاً لا شخصاً، فهي كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، وكذلك معرفته ﷺ لا تتمّ بدون معرفتهم عليهم السلام وبالعكس ، إلى غير ذلك من الوجوه الدالة على كمال التلازم ودورانهم عليهم السلام عليه ﷺ وبالعكس، كل بوجه من غير لزوم دور، وهو ﷺ أفضل الكل ، فإذا كان كذلك لا يمكن القطع أو نسيانهم أو التوسل به ﷺ دونهم ، إلى غير ذلك من الوجوه ، والصلاة عليه خاصة وإن كانت جائزة وعبادته لكن هذه أتم ، ويكونون في هذه الصورة

ذكروا ضمناً ، وحينئذٍ لا قطع .

أما لو كان مع الإعراض والترك لهم أصلاً كما تستعمله العامة فمحرّم ، ولا يشمّ صاحبها ريح الجنة فضلاً عن الدخول ، وكذا يجوز الصلاة عليهم عليهم السلام على حدة ، بل على كل فرد ولو من غيرهم من المؤمنين ، قال الله تعالى : ﴿وصلّ عليهم﴾ الآية ، ولقد صلى ﷺ على أناس أتوا له بالزكاة وغيرهم ، ولكن الكلام في هذه الصيغة الخاصة والصلاة التامة ، ولأن فيه الردّ على العامة ، فإنهم قطعوا آله عنه وقدّموا غيرهم عليهم وفصلوا ما وصله الله حتى في لفظ الصلاة ، وجوّزوا الصلاة على غيرهم منفرداً ولم يجوّزوه على آله كفراً وعناداً ، والكتاب والنص ، حتى عندهم ، والوجوه الاعتبارية تنادي جميعها بكذبهم في ذلك وافترائهم .

تنوير:

للطاعة عشرة مبادئ من الإنسان حين عمله : الأرض وسماواته السبع وعرشه وكرسيه ، وهي عشر من جهة إدراكاته ، وعشر من جهة نهاية الكثرة ، وغير ذلك ، **وعرفتَ أن الصلاة على محمد وآله من أفضل الأعمال** [1] ، **وبها يدفع النفاق ويثقل**

[1] - قال سيدنا أعلى الله مقامه في جواب الشيخ محمد حسين البحراني : قال : وما يختار سيدنا في الصلاة على محمد وآل محمد عند ذكره واجبة أم مستحبة ؟ وما فائدة الصلاة عليهم، نفعها لنا أم لهم؟

أقول : الأصحّ أن الصلاة على محمد عند ذكره ﷺ واجبة دون آله، لقوله ﷺ : من ذكرت عنده ولم يصلّ عليّ فليتبوأ مقعده من النار؛ والروايات بهذا المعنى كثيرة ولا معارض لها، والأمر حقيقة في الوجوب، فوجبت الصلاة عليه عند ذكره سواء كان باسمه أو بلقبه أو بكنيته أو بالضمير الدال عليه ﷺ، وأما فائدة الصلاة فترجع إلينا بمعنى تصلح شأننا وتنير قلوبنا وتصفينا من الأدناس كما في الزيارة : (وجعل صلاتنا عليكم وما خصنا به من ولايتكم طيباً لخلقنا وطهارة لأنفسنا وتزكية لنا وكفارة لذنوبنا)، فإذا انتفعنا منها ورجعت الفائدة إلينا ينتفعون سلام الله عليهم بانتفاعنا وتزيد شوكتهم وسلطانهم، لأنا من شيعتهم المضافين إليهم المنسوبين لديهم، فنحن لهم وملكهم، فإذا صلحنا صلح ملكهم وسلطانهم، فهذا أقصى (وهذا أقضى خل) ما ينتفعون به، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : فإني أباهي بكم الأمم الماضية ولو بالسقط؛ وأما انتفاعهم بصلواتنا عليهم في رتبة ذاتهم فمحال جداً، لأن الشعاع لا يؤثر في حقيقة المنير بحال من الأحوال على سبيل القطع واليقين، نعم، ينتفعون في شوكتهم وسلطانهم لا غير، فإذا قلت أن فائدة الصلاة ترجع إليهم بهذا المعنى صدقت، وان قلت أنها لا ترجع إليهم بذلك المعنى

الميزان ، كما سيأتي، فلا شك حينئذٍ أن الصلاة تفتح لها أبواب السماء وتخرق الحجب ، فإن مبدئها أعلى منها ، لأنه مبدأ الرحمة العامة ، وفي الإنسان من كل عالم من البسائط قبضة ، وحينئذٍ يظهر لك الوجه أيضاً في عمومها للكل وصلاة الكل عليك ، وظاهر من بعض هذه الأحاديث أن فائدة الصلاة عليهم عليهم السلام تعود لنا ، وسيأتي وجهه والكلام عليه. فظهر لك الوجه في أن أقل ما يكون فيها من الثواب عشر حسنات ، وهي توجب أن يرتفع عشر درجات لكمال ذاته وعلوها بها كسائر الطاعات ، بل هذه أحق وأولى ، وتمحى عنه بها عشر سيئات ، إما من جهة سد أبواب ضدّ العشر وضعفها ولو بحسب القابلية أو من جهة المطاردة الواقعة بين العقل والنفس حين ميل العقل إلى العمل بمقتضى صفته الذاتية ، والنفس الأمارة بخلافها ، فإذا غلبت صفة العقل على مقتضى النفس الأمارة تنمحي تلك الشياطين وتُخترق ولا تبقى ، ولذا عبر فيها بالمحي ، فإن الشهب تحرق الشياطين ولم تبق ، بخلاف جنود العقل إذا غلبت النفس الأمارة وعملت بخلاف مقتضى العقل ذاتاً وكان لها تبعاً عرضاً بالمشيئة العامة ، فإن أعوان العقل لا تخترق ولا تنمحي ، فإن ملائكته متأصلة ثابتة ، نعم ، ترجع إلى مركزها ومبدأ وجودها إما عود مجاورة أو عود ممازجة ، وبحسب زيادة المعرفة تزداد الدرجات بحسب رتبته الثانية للجميع أو الثالثة وهكذا ، فتبلغ السبعين أو السبعمائة أو السبعين ألف ، والله يضاعف لمن يشاء ، فتدبر.

وعلى قدر علوّ النعمة وما فيها من الإنعام والرحمة العامة والخاصة يكون ضدّها

صدقت، لا لما قالوا من أنهم عليهم السلام بلغوا رتبة لا تقبل الزيادة عليها، والا لم يكونوا كاملين، فإذاً لا فائدة في الدعاء لهم إلا ما يرجع إلينا، فإن هذا كلام ضعيف واستدلال سخيف، فإن الممكن لا يمكن فرض استغنائه عن القديم سبحانه بحال من الأحوال والا لكان (لكان قديماً خل) مثله هف ، بل الممكن دائم الزيادة، فلما (فكلما خل) قرب وقوي قوي افتقاره إليه سبحانه وتعالى في العطاء، لا تقف هذه الزيادة طلباً وعطاء إلا إذا انقلب الإمكان وجوباً، وذلك محال، وهو قوله تعالى في الحديث القدسي : كلما رفعت لهم علماً وضعت لهم حلماً، ليس لمحبتي غاية ولا نهاية ؛ بل عدم انتفاعهم في ذواتهم بصلاتنا لأجل ما ذكرنا، لأن من سواهم من شعاع أنوارهم، ولا يتصور انتفاع المنير إلا بقوة نوره الذي هو نفس الشعاع، فافهم .

بخلافه ، فإن درجات الجنان تقابلها دركات النيران علواً ونزولاً ، فلذا كان في ترك الصلاة عليه ﷺ رغبة عنه استحق ما سمعت من براءة الله ورسوله ﷺ منه وزرع النفاق فيه ، فقد ترك الدعاء لمن هو الواسطة له في النعم مطلقاً وحرم ذلك الثواب والوصول إلى تلك الدرجات ، بل لا يصل إلى شيء بدونه ، فهو السائر أمام كل سائر ، وكيف ينال جود ووجود بدونه ، إنه لمن المحال .

الثانية :

من فضائل الصلاة [1] وشدة الحاجة إليها أن الدعاء الذي هو مخ العبادة وأفضل ما يعقب به الإنسان ، حتى من تلاوة القرآن ، قبوله متوقف على الصلاة عليه ، فلو خلا منها حُجب ، والأحسن أن يذكر الصلاة أولاً وآخراً وفي وسطه ، فإنها لا تردّ ومتضمّنة للثناء على الله تعالى المأمور به حال الدعاء أيضاً . فإذا قبلت قبل الباقي، وهي مقبولة ، فمقتضى الجود والعفو أن لا يردّ بعضاً ويترك آخر، ودونه جعل الصلاة أولاً وأخيراً ، فيكون الباعث

---

[1] - عن تفسير الإمام العسكري عليه السلام :

قال رسول الله ﷺ : ألا فاذكروا يا أمة محمد محمداً وآله عند نوائبكم وشدائدكم لينصر الله بهم ملائكتكم على الشياطين الذين يقصدونكم، فإن كل واحد منكم معه ملك عن يمينه يكتب حسناته وملك عن يساره يكتب سيئاته، ومعه شيطانان من عند ابليس يغويانه، فإذا وسوسا في قلبه ذكر الله وقال : لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على محمد وآله، حبس الشيطانان، ثم سارا إلى ابليس فشكواه وقالا له : قد أعيانا أمره فأمددنا بالمردة، فلا يزال يمدّهما حتى يمدّهما بألف مارد فيأتونه، فكلما راموه ذكر الله وصلى على محمد وآله الطيبين لم يجدوا عليه طريقاً ولا منفذاً، قالوا لابليس : ليس له غيرك، تباشره بجنودك فتغلبه وتغويه، فيقصده ابليس بجنوده، فيقول الله تعالى للملائكة : هذا ابليس قد قصد عبدي فلاناً أو أمتي فلانة بجنوده، ألا فقاتلوه، فيقاتلهم بازاء كل شيطان رجيم منهم مائة ألف ملك وهم على أفراس من نار بأيديهم سيوف من نار ورماح من نار وقسي ونشاشيب وسكاكين وأسلحتهم من نار، فلا يزالون يخرجونهم ويقتلونهم بها ويأسرون ابليس فيضعون عليه تلك الأسلحة، فيقول : يا رب وعدك وعدك، قد أجّلتني إلى يوم الوقت المعلوم، فيقول الله تعالى للملائكة : وعدته أن لا أميته، ولم أعده أن لا أسلّط عليه السلاح والعذاب والآلام، اشتفوا منه ضرباً بأسلحتكم فإني لا أميته، فيشخنونه بالجراحات، ثم يدعونه فلا يزال سخين العين على نفسه وأولاده المقتولين المقتّلين، ولا يندمل شيء من جراحاته إلا بسماعه أصوات المشركين بكفرهم، فإن بقي هذا المؤمن على طاعة الله وذكره والصلاة على محمد وآله بقي ابليس على تلك الجراحات، وان زال العبد عن ذلك وانهمك في مخالفة الله عز وجل ومعاصيه اندملت جراحات ابليس. البحار، ج٦٠ ، ص٢٧٢ .

والفاقة والبداية والنهاية ، ومن الإخلاص بها يحصل في الباقي أيضاً ، فيعمّ فضلها النوري باقي الدعاء ، ودونه جعلها أولاً ، ودونه الصلاة عليه ﷺ مع الدعاء كيف اتفق .

وروى الكليني في الصحيح عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : **لا يزال الدعاء محجوباً حتى يصلي على محمد وآل محمد** ؛ وعن السكوني عنه عليه السلام قال : **من دعا ولم يذكر النبي ﷺ رفرف الدعاء على رأسه ، فإذا ذكر النبي ﷺ رفع الدعاء** ؛ ويقال رفرف الطائر إذا بسط جناحيه عند السقوط على شيء يحوم عليه ليقع فوقه ، فهذا الدعاء لما خلا من الروح والرابطة المتأصلة الثابتة كانت روحه من المراتب السفلية فيبقى يرفرف على الداعي به ليقع عليه إذا لم يكن له ما يصعده ويرفعه إلى الأعلى .

وعن ابن القداح عنه عليه السلام قال : **قال رسول الله ﷺ : لا تجعلوني كقدح الراكب ، فإن الراكب يملي قدحه فيشربه إذا شاء ، اجعلوني في أول الدعاء وفي وسطه وفي آخره** ؛ ولو ذكره فيه أكثر من ذلك فأحسن ، وداخل فيما روي : **من شغله ذكري عن مسألته أعطي أكثر من ذلك** ؛ والمراد بقوله ﷺ : **لا تجعلوني كقدح الراكب** ، بمعنى أنكم لا تذكروني إلا عند الضرورة وشدة الحاجة كقدح الراكب يمليه إذا أراد أن يشرب به وبعد يعرض عنه ويجعله ورائه في الأغلب أو إلى أحد جانبيه ، بل ينبغي أن نجعله دائماً أمامنا في الحاجة وغيرها ، **فمن أراد الله بدأ بكم** ، كما روي ، وهم الأدلاء .

والدعاء إذا لم يصعد من الداعي إلا في الشدة تستنكره الملائكة ولو شفع بالصلاة كما روي ، خلاف ما إذا كان في جميع الحالات ، ويصدق حينئذٍ أنه ليس كقدح الراكب ، وكثيراً ما يدفع الدعاءُ في الرخاء الشدةَ فلم تقع به البلية ويكفى شرها ، والله يفعل ما يشاء. ومن فهم ما ورد عنهم عليهم السلام **أنهم الدالجون أمام كل دالج** ، وأنهم السبب للكل عرف أنه

لا ينال شيء إلا بواسطتهم ، فلا غنى عنهم في مقام من مقامات الوجود حتى في مقامه القولي ، وفي النهاية التشبيه بقدح الراكب في تعليق قدحه في آخر رحله عند فراغه منه ويجعله خلفه ، فلا تؤخروني في الذكر كتوخير الراكب قدحه ، لكن ربما قوله ﷺ : فإن الراكب يملي ، إلخ ، ينافي ما ذكر من وجه التشبيه عند التأمل باعتبار جامعيته المقابلة إلا أن يقال الراكب يملي قدحه عند الحاجة للشرب فبدونه متروك ، والحاجة له غالباً بعد الطعام فيكون أخيراً ، فنهى عن جعله كذلك ، ويدل عليه قوله ﷺ : **اجعلوني**، إلخ ، فدل على أن المشبّه ملأ الراكب القدح للشرب ، وهو إنما يكون بعد الحاجة ، وأيضاً إذا لم تكن الصلاة في الدعاء كذلك بل كانت بعده خاصة كانت كالمستغنى عنها لتمامية الدعاء ، فإن جعلت غاية فهي الباعثة أيضاً ، فتذكر أولاً وأخيراً فالعود إلى البدأ ووسطاً أيضاً ، والتثليث إشارة إلى أنهم العلل الأربع ، والعلة الصورية داخلة في الهيئة ، فلذا اكتفى في الرواية بالثلاث : أول ووسط وأخير، مع أن الإنسان مركّب من الجبروت والملك والملكوت ، فلذا ثلّث ، وتجوز الزيادة كما سمعت ، والظاهر طبق الباطن ، ويكفي أولاً وأخيراً .

أما إذا كانت الصلاة أخيراً خاصة نافى ترتيب الدعاء ترتيب الوجود وصفته وما كان الأولى جرياً ، ولهذا قلنا بأحسنية الزيادة في الدعاء على الثلاثة ، وإن تأدت الوظيفة بالصلاة أخيراً خاصة وإن كانت مرجوحة بالنسبة لغيرها ، وتدخل في الإطلاقات ، ومثل هذا الأمر الوارد في رواية ابن القداح لا ينافي وإن دل على أن الأكمل خلافه ، وعن صفوان الجمال عن أبي عبدالله عليه السلام : **كل دعاء يدعى به محجوب حتى يصلى على محمد وآل محمد** ؛ وقال أبو عبدالله عليه السلام : **من كانت له إلى الله حاجة فليبدأ بالصلاة على محمد وآله ثم يسأل حاجته ثم يختم بالصلاة على محمد وآل محمد ، فإن الله عز وجل**

أكرم من أن يقبل الطرفين ويدع الوسط .

وعن محمد بن مسلم **عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إني أجعل لك ثلث صلاتي، لا بل أجعل لك نصف صلاتي، لا بل أجعلها كلها لك ، فقال ﷺ : إذن تكفى مؤنة الدنيا والآخرة** ؛ وعن أبي بصير **قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام : ما معنى أجعل صلواتي كلها لك ؟ فقال عليه السلام : تقدّمه بين يدي كل حاجة فلا يسأل الله عز وجل شيئاً حتى يبدأ بالنبي ﷺ فيصلي عليه ثم يسأل الله حوائجه** ؛ وورد في الكافي استحباب الصلاة على النبي ﷺ في الركوع والسجود والقيام ، والعموم والكتاب يدل على ذلك وعليه عمل الفرقة ، وعن محمد بن هارون **عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا صلى أحدكم ولم يذكر النبي ﷺ في صلاته يسلك بصلاته غير سبيل الجنة** ؛ **وقال رسول الله ﷺ : من ذكرتُ عنده ولم يصلِّ عليّ فدخل النار فأبعده الله** ؛ **وقال ﷺ : من ذكرت عنده فنسي الصلاة عليّ خطّئ[1] به طريق الجنة** ؛ وفي حديث أبي بصير **عنه عليه السلام : من ذكرت عنده فنسي أن يصلي عليّ خطّأ الله به طريق الجنة** ؛ والمراد بالنسيان هنا الترك عن عمد ، والنسيان بمعنى الترك وارد لغة وكتاباً ، قال الله تعالى : **﴿فنسي ولم نجد له عزماً﴾**، على بعض الوجوه ، **﴿نسوا الله فنسيهم﴾**، والصلاة المتروكة في الصلاة إما التي في التشهد ، وهذا يبطله وترد إلى الهاوية إذ لا إجزاء فضلاً عن القبول ، أو غيرها فيكون نقصاً فيها لذكره له وآله فيها ولم يصلِّ فتكون غير مقبولة ، وإن جعلناه عين القبول فالمراد أنه يسلك بها طريق غير طريق الجنة المستقيم السهل

[1]- قال النوري نور الله مرقده : روى القطب الراوندي في لب اللباب : عن النبي (ﷺ) قال : من صلّى عليّ ولم يصلّ على آلي ردّت عليه؛ وقال (ﷺ) : يؤمر بأقوام إلى الجنة فيخطئون الطريق، قيل : يا رسول الله لم ذاك؟ قال : سمعوا اسمي ولم يصلّوا عليّ .

السريع الوصول والإيصال ، فإما أن يكون مكثها واعوجاجها في سيرها حتى يحصل لها ما يقويها ويلحقها بأمثالها ، أو ترد إلى الهاوية فتكون هباءاً منثوراً . والحديثان الأخيران محمولان على تأكد الاستحباب أو على أنه إذا وقع ذلك تهاوناً واستخفافاً .

الثالثة :

لا تنحصر كيفية صيغة الصلاة عليه وآله في صفة مخصوصة ، بل المراد الإتيان بالصلاة عليه وآله بأيّ صيغة تضمنته من الصيغ الآتية ، للأمر بالصلاة مطلقاً في كثير من النصوص الشامل لجميعها ، ولحصول المقصود ، ولوورود الصيغ الخاصة متعدّدة ، وظاهر المذهب ذلك ، وإن اختصّت بعض الصيغ في بعض المواضع لدليل خاص، ومنه صيغة الصلاة في تشهد الصلاة ، فإنه عبادة متلقاة من الشارع لا يجوز تغييرها عن لفظ **(اللهم صلّ على محمد وآل محمد)**، ولو بتبديل ظاهر بضمير على الأشهر الأقوى ، وهو الذي يقتضيه يقين البراءة **والتوقف فيها على التوقيف** ..

ولو فصلتَ بينه وآله بذكر بعض من صفاته أو بعلى لا يضرّ ، لكن أقل الصور الجامعة : (اللهم صلّ على محمد وآل محمد)، ولو قلت : **(صلى الله على محمد وآل محمد) كفى** ، أو أتيت بالضمير المعطوف ، أو قلت : **(اللهم صلّ على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم)**، على أن هذه زيادة خير، أو **(صلى الله عليه وآله)**، أو بغير هذه الصيغ .

وورد استحباب الصلاة عليه خصوصاً يوم الجمعة ، والظاهر أنه فيها ألف مرة بصيغة : **اللهم صلّ على محمد وآل محمد الأوصياء المرضيين بأفضل صلواتك وبارك عليهم بأفضل بركاتك والصلاة والسلام عليهم وعلى أرواحهم وأجسادهم والصلاة عليه**

وعليهم ورحمة الله وبركاته ؛ ومن زاد استزاد . وورد في غير الجمعة استحبابها مائة مرة ، وورد في بعض أدعية السجادية في النسخ المصححة وفي غير أدعيتها أيضاً الفصل **بعلى**، وهو يدل على الجواز وعليه الفتوى ، وحديث : **من فصل بيني وبين آلي بعلى فقد جفاني**؛ متروك أو مؤوَّل . نعم ، بتر صلاته بأن تصلي عليه وحده دون **آله** ممنوع منه نصاً وفتوى ، **وفي الحديث في الكافي عن أبي عبدالله** عليه السلام **قال : سمع أبي رجلاً متعلقاً بالكعبة وهو يقول : اللهم صلِّ على محمَّد ، فقال له أبي** عليه السلام **: لا تبترها ، لا تظلمنا حقنا ، قل : اللهم صلِّ على مُحَمَّدٍ وأهل بيته** ؛ والقطع البتر، أو إذا كان باستئصال ، والأبتر مقطوع الذنب ، وعرفت كمال الاتصال بينهما ، فلا يفرق بينهما حتى في صيغة الصلاة ، بل لا تتمّ بدونهم ، فما يجنيه فاعل ذلك على نفسه أشدّ جناية ، وليس منه الفصل **بعلى** ، بل هو كإعادة الخافض والفصل بصفة ، فليس هو أجنبياً ولا منافياً لوصل الكلام ، وإن كان الترك أفضل لخلوّ أكثر الصيغ منها ، وإلا فلفظ (**اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد**) وارد ، نعم ، إذا لم يراع المصلي عليه وحده ذلك فجائز وإن كان إضافة **الآل** معه حينئذٍ أفضل وأكمل .

الرابعة :

الأفضل مراعاة مستحبّات الدعاء بحسب الوقت والداعي وغير ذلك مما ذكر في مواضعه في العدة والمصابيح وغيرها إذا أراد الصلاة عليهم عليهم السلام ، وإن كان مطلقاً جائزاً وذكره حسن على كل حال ، وهي من أفضل أذكاره ، قال الله تعالى : ﴿**فمن شاء ذكره**﴾ من غير تعيين في عدد أو وقت أو صفة أو شرط ، بل معلّق على قدر المشيئة خاصة ، فيأتي

بما أراد مطلقاً ، بل على قدر سعته ، وإن كان الأفضل كون العدد بعدد حروف لفظها ، أو عدد جمل حساب زبرها ، أو بإضافة بيناتها ، أو بينات بيناتها ، إلى غير ذلك مما تقتضيه مراتب الجفر ، ومن زاد استكثر من الخير زيادة ، **وورد أنه تنزل كل ليلة جمعة ملائكة بعدد الذر لا يكتبون إلى ليلة السبت إلا الصلاة على محمد وآل محمد ؛ وورد في غير حديث استحباب الصلاة عليه كل يوم جمعة ألف مرة وكل يوم مائة مرة .**

وكيف لا يرغب فيها وهي من أفضل الأعمال [1]، وبها تقضى الحوائج ويفسح في الآجال ، وأداء لشكر مَن أفاض علينا أنواع الفضل والإفضال وأخرجنا إلى هذا النور بعد أن

---

[1] - قال شيخنا المقدس المصنف أعلى الله مقامه في بعض مجموعات رسائله الشريفة من سؤال ما هذا نصه :

هل الصلاة على محمد ﷺ إذا ذكر واجبة أم لا ؟

الجواب :

اعلم أن الصلاة على محمد ﷺ متى ذكره ذاكر أو سمعه سامع هل هي واجبة كلما ذكر، أو مستحبة، أو يجب في العمر مرة، أو في كل مجلس مرة - خلاف بين العلماء، والاكثر على أن الصلاة عليه كلما ذكر مستحبّ لأصالة البراءة وعدم ظهور دليل الوجوب والأمر الوارد فيه على الاستحباب لقصوره عن الوجوب ولزوم العسر وتكليف ما لا يطاق للزوم التسلسل، قلنا : الدليل الآتي يخرج به عنه، وسيأتي، والكثرة غير كافية بغير دليل، والأمر في الصحيح الوارد عنهم (عليهم السلام) : وصلّ عليه كلما ذكرته أو ذكره ذاكر؛ ولا دلالة على الاستحباب ليحمل الأمر عليه أو يطرح، ولا عسر فيه، وكثير من التكاليف المتفق عليها أشق منها ولا عسر، وكلها دون الطاقة، ولا يلزم التسلسل، وسيأتي، (للثالث : هكذا في المخطوط) الخروج عن العهدة بها وعدم دلالة الأمر على الوحدة أو التكرار، وأصالة البراءة من الزائد، ومن هنا يعرف الوجوب مرة في المجلس.

والتحقيق وجوب الصلاة عليه كلما ذكرته أو ذكره ذاكر كما في الصحيح، وهو صريح في التكرار، وبه يتعين إرادته من الأمر وان قلنا بعدم دلالته بحسبه على وحدة أو تكرار لقيام الدليل على إرادته، فما ذكر فيه مجرد الأمر يحمل عليه، والأمر حقيقة في الوجوب كما استقرّ في موضعه، وورود كثيراً للاستحباب لقرينة لا يوجب حمله عليه مع عدمها كما هنا، والا بطلت الحقائق، على أنا نمنع كونه للاستحباب أكثر من الحقيقة وان كان كثيراً في نفسه، ويلزم مثله في الحقيقة والمجاز والعام والمخصص وغير المخصص، ولا قائل به، ولزوم العسر ممنوع، وكذا التسلسل، فالمتبادر منه ذكره باسمه منفرداً لا في لفظ الصلاة عليه، وان لزم العسر أو الضرر سقط لمعارضة الدليل حينئذ، وكذا في الصلاة، أو أوجب منافاة موالاة قراءة، واختار الوجوب شيخنا الشيخ حسين بن عصفور **وشيخنا الشيخ أحمد بن زين الدين**، كما حكي عنهما، ونقل عن الشيخ يوسف وجماعة، وهو الأقوى والأرجح ولا يدل على الوجوب كما قيل، وجوب الصلاة عليه في التشهد، لأنه ليس بسبب ذكره بل لتلقي الصيغة من الشارع، ولهذا لم يقع خلاف في الوجوب هنا، ووقع في ذكره في غير التشهد، ولو قلنا بسبب ذكره هنا قلنا الإجماع عليه هنا بغير خلاف لتحصيل يقين البراءة في صيغة التشهد المتلقاة من الشارع، وغيره بخلافه في غيره، وعلى القول بالوجوب فهو لا يدل على الفور أو التراخي كما قرّر في موضعه، فلا يجب الفور بها ويحصل الخروج من العهدة وان تراخى، وكذا لو تكرر ذكره ﷺ ولم يصلّ عليه كفت مرة واحدة عن الجميع لحصول الامتثال ويقين البراءة وعدم الدلالة على التكرار وان كان احوط، واستدل بعض على ذلك بذكر اسمه في الأدعية بغير الصلاة في موضعين أو أكثر ثم يذكر مع صلاة عليه واحدة، فدل هنا على عدم التكرار، وفيه نظر، فإن الصلاة ليست من نفس

كنا في ظلام الضلال ، وبها يثقل الميزان ، فإنها أعلى الأعمال مبدءاً ومتضمنة للعهد المأخوذ علينا أولاً كما ستعرفه ، فالصلاة علينا منه إقرار له منا بما أخذ علينا في العهد القديم ، وهو روح العمل ، فهو بدونها جسم بلا روح ولا حراك له ولشرّ بدونها ، فلا يقام لهم وزناً وتخفّ ميزان ذلك العمل سواء كان عمل قلب أو قالب .

وورد في الكافي وغيره عن محمد بن مسلم **عن أحدهما عليهما السلام : ما في الميزان شيء أفضل من الصلاة على محمد وآل محمد ، وإن الرجل لتوضع أعماله في الميزان فيميل به فيخرج النبي ﷺ الصلاة عليه فيضعها في ميزانه فترجح به** ؛ فانظر إلى الشرف والعلوّ كيف كانت عنده ﷺ ولم توضع أولاً مع علمه ، ما ذاك إلا لعلوّها عن ذلك الوزن وعلى تلك الأعمال وشدة تأصلها وثباتها في الوجود ، ولم تكتبها كتبة الأعمال بل يكتبها أعلى منهم من كتبة ملائكة السرّ ، وارتباطها به ﷺ وزيادة قربها منه ، وعنه ﷺ : **أقربكم مني في الجمعة أكثركم صلاة عليّ ، فأكثروا الصلاة عليّ فأكثروا الصلاة عليّ فأكثروا الصلاة عليّ في الليلة الغراء واليوم الأزهر.**

الدعاء أو القرآن، وانما يؤتى بها لذكره ﷺ ، فجاز الاكتفاء بها لفظاً في موضع وذكرها في آخر أو عدم كتابتها، ولو أمكن هذا الاحتمال لأمكن الاستدلال به على الاستحباب بأن الكاتب لم يصلّ في غير المكتوبة فيه، والحاصل أن فعل وقول غير المعصوم عليه السلام ليس بحجة بلا خلاف، ولم ينقل عنه عليه السلام ذلك لا قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً على حفظي الحاضر، وان كان التكرار أحوط، ووجوب الصلاة عليه في الأذان والإقامة لذكره لا يوجب عدّها في فصول الأذان، وليس هو منها كما لا يخفى، فإن هذا وجوباً أو استحباباً لذكره، ولو لم يصلّ عليه في أذان أو صلاة لم تبطل الصلاة ووجبت في ذمته فياتي بها ولو بعد الصلاة، لكن إذا قلنا بعدم الدلالة على الفور فلا يتراخى كثيراً بحيث يعدّ في العرف مفرّطاً، ولا يجب الصلاة على آل محمد عليهم السلام بذكرهم كما في ذكره إجماعاً وظهور الروايات وتعيين بعض في اسمه، ولولا الإجماع على الاستحباب لكان القول بالوجوب قوياً. وفي خطبة علي عليه السلام في الجمعة والغدير بعد الثناء على الله وعليه ﷺ قال في وصفه على الآل : علاهم بتعليته ... إلخ. ولاشك في الاستحباب أو الوجوب في الصلاة عليه إذا ذكر باسمه مثل محمد وأحمد، ولا شك فيه، وهو المتبادل والأقوى إذا ذكر بصفة أيضاً أو بضمير على الأحوط أيضاً. (ص ٩٩ – ١٠١، المسألة الخامسة عشر، مخطوط)

الخامسة :

معنى الصلاة الرحمة كما هي لغة ، وورد أيضاً ، وروى الصدوق في حديث عن الصادق عليه السلام **أن الصلاة من الله عز وجل رحمة ومن الملائكة تزكية ومن الناس دعاء؛** وروى في حديث آخر عنه عليه السلام **إلى أن قال عليه السلام : معنى صلاة الله وملائكته تزكية منهم له[1]، وصلاة المؤمنين دعاء منهم له ؛** وفي الكافي عن صفوان بن يحيى **قال : كنت عند الرضا عليه السلام فعطس فقلت : صلى الله عليك ، ثم عطس فقلت : صلى الله عليك ، ثم عطس فقلت : صلى الله عليك ، فقلت له : جعلت فداك إذا عطس مثلك نقول له كما يقول بعضنا لبعض يرحمك الله ، أو كما نقول ؟ قال : نعم ، قال : أليس تقول : صلى الله على محمد وآل محمد ؟ قلت : بلى ، قال : ارحم محمداً وآل محمدٍ ، قال : بلى، وقد صلى عليه ورحمه ، وإنما صلواتنا عليه رحمة لنا وقربة ؛** وسيأتي الكلام على آخر الحديث ، وقوله : نعم ، أي كما تقول هنا من لفظ الصلاة ، والقرينة معه دلته ، ووردت في غير هذا الحديث ، ويحتمل تجويز الصيغتين بدليل قوله عليه السلام : أليس تقول ، إلخ ، **وعن أيوب بن نوح قال : عطس يوماً وأنا عنده ، فقلت : جعلت فداك ما يقال للإمام إذا عطس ؟ قال : يقولون : صلى الله عليك .**

واعلم أن معنى الرحمة لغة [2] وعرفاً رقة القلب ، وإطلاقها على الله بهذا المعنى

---

[1] - عن عبدالرحمن بن كثير قال : سألته عن قول الله تبارك وتعالى : (إن الله وملائكته يصلّون على النبي ياأيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً)، فقال : صلوات الله عليه تزكيته له في السماء، قلت : ما معنى تزكية الله اياه؟ قال : زكّاه بأن برأه من كل نقص وآفة يلزم مخلوقاً، قلت : فصلاة المؤمنين؟ قال : يبرؤونه ويعرفونه بأن الله قد برأه من كل نقص هو في المخلوقين من الآفات التي تصيبهم في بنية خلقهم، فمن عرفه ووصفه بغير ذلك فما صلى عليه، قلت : فكيف نقول نحن إذا صلينا عليهم؟ قال : تقولون : اللهم إنا نصلي على محمد نبيك وعلى آل محمد كما أمرتنا به وكما صليت عليه فكذلك صلاتنا عليه. (جمال الأسبوع، السيد ابن طاووس، ص ١٥٥)

[2] - يقول العبد الأثيم والفاني الرميم أثير بن كريم بن عبد علي الخفاجي : إني أحب أن أذكر كلاماً فيما نحن فيه لشيخنا الرئيس الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه في شرح مقدمة تبصرة المتعلمين لآية الله في العالمين العلامة الحلي :

محال ، ولهذا ارتكب في إطلاقها عليه تعالى المجاز ، حتى قيل أن إطلاقها عليه بحسب الغاية ، وهي الرقة الحاصلة من الراحم على غيره ، حتى قيل : خذ الغايات واترك المبادئ ، ولا داعي إلى ذلك ، فلمَ لا قالوا : هي بمعنى الهداية والحياة ، فتكون لله حقيقة ، وما ذكر من الرقة لازم لها في الخلق ، وهي هذه آثار تلك ، كما قال الله تعالى : ﴿**فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها**﴾، والمراد بالأرض هنا أرض الجرز على الظاهر وأراضي النفوس على التأويل ، أو قابلية النفوس ، إلى باقي معاني الأرض ، فصاراه يكون

(وصلى الله على سيد رسله في العالمين)، قالوا : الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة باختلاف مراتب من نُسبت إليه بالوضع الأول من غير مجاز ولا نقل، وهي بالتشكيك أشبه، وبالاشتراك أوجه، كوضع اليد للقوة حقيقة، ومن دون تلك الحقيقة وضعت اليد على الكف حقيقة فافهم. وأما معناها عرفاً فسيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

بقي هنا سؤال مشهور وهو أن الصلاة (إذا فسّرت بالرحمة والاستغفار لم يحسن تعدّيها بعلى. خ)، واذا فسّرت بمعنى الدعاء فتعديتها بعلى يكون للضرر لا للنفع، والجواب : أما عن معنى الرحمة فإن المعنى أن الرحمة نازلة من الله على سيد رسله ﷺ ، وعن معنى الاستغفار فإن على للتعليل، نحو : وآتى المال على حبه، إذ معنى استغفارهم (له هو استغفارهم خ) لأمته لأجله ﷺ ، قال تعالى : (ويستغفرون للذين آمنوا) الآية، وعن معنى الدعاء فقيل : إنما يكون بمعنى التضرر إذا كان بلفظ الدعاء لا بمعناه، وهذا قول حسن إذا تم، وتمامه أن المحذور إنما يكون لو كانت الصلاة متضمنة معنى الدعاء، فإنه يجب فيها أن تعدى بما يتعدى به الدعاء، مثل : سمع الله لمن حمده، أي : استجاب، لأن سَمِعَ ليس موضوعاً لغة بمعنى استجاب، بل ضمن معناه، فعدّي بما يعدّى به الاستغفار، ومن الناس الدعاء.

والذي يظهر لي أن معناها لغة حقيقة مختلفة . وأما الصلاة فإنها وضعت (لغة خ) معداة بعلى بمعنى الدعاء باللام فافهم، والصلاة واجبة عليه عند ذكر اسمه وكنيته ولقبه وضميره على الأصح، للأخبار المتكثرة ولآية (صلّوا عليه)، ويأتي بعض الأدلة في محلها في وجوب الصلاة عليه في التشهد إن شاء الله تعالى .

(والسيد الجليل) (الكبير خ) في قومه المطاع في عشيرته وان لم يكن هاشمياً، كما تستعمله العرب، وأما سيادته فهي بكل معنى ﷺ ، كما قال ﷺ : أنا سيد ولد آدم ولا فخر؛ والعالمين جمع عالم، وهو أي العالم صنف من الموجودات، فالجمع لاستغراق العوالم، والألف واللام لاستغراق أفرادها، يدل عليه ما رواه في العلل عن الرضا عليه السلام عن جده أميرالمؤمنين عليه السلام حين سئل عن العالمين فقال : رب العالمين، وهم الجماعات من كل مخلوق من الجمادات والحيوانات، الحديث ، وقيل : هو ما سوى الله، فمفرده أعم من جمعه، وقيل : الجن والإنس، وقيل : كل ذي عقل، وقيل : كل ذي روح دب ودرج، وأحسنها وأقربها إلى الصواب الأول، ولا يجمع هذا الجمع بالواو والنون مما هو على وزنه غيره.

والحق أن له إطلاقات مختلفة من باب المجاز أو الظاهر.

(محمد المصطفى وعترته الطاهرين) محمد من محا و مد، أو من كثرت خصاله المحمودة، أو أنه اشتق له اسماً من اسمه تعالى، فقال تعالى : أنا المحمود وأنت محمد؛ والمصطفى المختار، والعترة الآل، كما هو الحق، فهم أشراف (أشرف خ) الأهل، والمراد بهم عند الإطلاق أصحاب العباء عليهم السلام أو الاثني‌عشر عليهم السلام أو هم وخصيص شيعتهم بالتبعية كما يشير إليه بعض الأخبار، واذا وصفوا بالطاهرين خص الاثني‌عشر عليهم السلام، إذ المراد بالطهر العصمة، والطاهرين من الرجس (و خ)، هو الذنب الصغير والكبير، قال تعالى : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً).

فيه خروج عن معناها اللغوي ، وهو كثير فيما يطلق عليه تعالى من الصفات ، فله الحقيقة ولنا المجاز ، وإن كان هذا المجاز حقيقة لغوية وعرفية لاختلاف الاصطلاح ، ولكن نظر أهل اللغة لظاهرها، فلا منافاة بين الاصطلاحين والطريقتين ، وقد ورد في معاني الأخبار وغيرها ما معناه **أن معنى الصلاة عليه : إني على العهد الذي أخذ عليّ حين قال : ﴿ألستُ بربكم﴾**، وذلك أن الصلاة وصلة للمصلي توصله لمقام الأولى ، وصلة أيضاً من الرب له ، ولذا كان معناها الولاية ، فهي مقام أخذ العهد ، وهذا معناها بحسب الباطن وباطن التأويل ، فإن باطن الولاية هي الذي فطر عليه الخلق بحسب أصل الوجود ، فهو بحسبه بمعنى القابل والمعدّ له ، فلما استنطقوا أقرّ بعض وقبله ظاهراً وباطناً أو ظاهراً أو تبعية أو وباطنه بخلافه ، ولكلٍ درجات وفاضل بعدد أنفاس الخلائق ، فإن الله لما أخرج من صلب آدم رآهم يختلفون في النورانية ، وتفصيل ذلك مما يطول ، ولذا ورد : المصلي يناجي ربه ، أي المربّي له ، وهو مبدأ وجوده وذكره الأول ، وهذه صلاة أيضاً .

وأول ما أخِذ في الذر الأول والعهد القديم : الأولى الشهادة لله بالوحدانية وللرسول بالرسالة ولعلي بالولاية لكمال بساطة ، فهذا مناسب تكليف الأفئدة ، وفي الثاني مقام النفس ذلك مع زيادة اعتقاد مكارم الأخلاق ومساويها والعمل بمقتضى كل ، وفي الذر الثالث ، وهو ظاهر الثاني ، ذلك مع زيادة الأفعال والأقوال الظاهرة ، ومقام كل لاحق ظاهر للسابق ، ففيه ما في الأول وزيادة ، وهو كمال ظهوري للأول أيضاً ، فكما وجب اعتقاد الولاية في مقام القلب ، بل هي صفة وجودية له ، بل هي نوره ، لأنه النور المشرق من صبح الأزل ، فكذا في مقام النفس كذلك مع زيادة ، وفي مقام الحس أيضاً كذلك ، والخلق في كل مقام مكلّفون ، وأجّج لهم نار كما روي في غير حديث ، وكل سابق روح اللاحق ، وهو منه كالجسد من الروح ، فكل مقام لاحق فيه تأكيد وتأسيس ، ولا يتمّ

الأول إلا بالباقي ، وليس هنا موضع بسط هذه المسألة .

السادسة :

ظاهر التشريك منهم بين الآل ومحمد ﷺ في الصلاة إنما يدل على مطلق الشركة لا على المساواة ، فإنها تختلف بحسب مراتبهم في الفضل ، وهم فيه متفاوتون ، كما دل عليه حديث البصائر، والذي تفاوتوا فيه هي المعرفة .

أما بالنسبة لنا في كل كمال وما نحتاج له فمتساوون ، وعليه يُحمل : **أولنا مُحَمَّدٌ وأوسطنا مُحَمَّدٌ وكلنا مُحَمَّدٌ** ؛ وروي : **وكلنا في الفضل سواء ، ويجري لآخرنا مثل ما يجري لأولنا** ؛ وأمثالها . فاندفع التنافي بين الأحاديث لاختلاف الموضوع ، فقول بعض بأنهم في الفضل سواء وإطراح الروايات الأخر لا عبرة به .

وأما ترتيبهم في الفضل فنقول على ما ظهر لنا منهم عليهم السلام : أولهم محمد ﷺ وبعده علي عليه السلام بلا شك وخلاف ، ولا يساويه ، والقول بها ساقط ، لأنه حامل لوائه وباب المدينة وخزانة علمه وخليفته ، وقال عليه السلام : **أنا عبد من عبيد مُحَمَّدٍ ، وما لنا من فضل فمنك يا رسول الله** ؛ وغير ذلك ، ثم الحسن عليه السلام ثم الحسين عليه السلام ، فقد كان النبي ﷺ يضع الحسن (عليه السلام) على الكتف اليمنى وعلى الفخذ اليمنى والحسين عليه السلام على اليسرى منهما ، ولأنه نائب علي (عليه السلام) والحسين (عليه السلام) نائبه بواسطة ظاهراً ، وقد كان الحسين عليه السلام صامتاً في وقت الحسن (عليه السلام) مع حضوره لأنه لم يتولد من الحسين عليه السلام ، وفي بعض كتب الصدوق ، وأظنه الإكمال ، **سُئل الصادق عليه السلام عنهما (عليهما السلام) أيهما أفضل ؟ فقال : الحسن (عليه السلام)**؛ وإن كان مرتبة الشهادة ونهايتها ظهرت في الحسين

عليه السلام ، ثم ابنه القائم عليه السلام لأنه أول ابتداء ظهور التأويل به ، وعمل بحكم آبائه ظاهراً أيضاً ، ولما روي : **تاسعهم قائمهم وهو أفضلهم** ؛ وفي بعض : **والقائم (عليه السلام) في ضحضاح من نور بينهم قائماً يصلي**[1]؛ وتواضع الرضا عليه السلام لذكره [2] عليه السلام لما قرأ دعبل رحمه الله قصيدته المشهورة ووصل فيها لذكره ؛ **وقال الصادق عليه السلام : سيدنا ومولانا يجلس بين الركن والمقام ويسند ظهره إلى الكعبة** ؛ وغيره كثير، وما في حديث الوصية وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام : **وأنا أدفعها إليك وأنت تدفعها إلى وصيك ويدفعها وصيك إلى أوصيائك من ولدك واحداً بعد واحدٍ حتى تدفع إلى خير أهل الأرض بعدك** ؛ خرج منه الحسنان للنصوص والإجماع المحصل والمنقول ، فبقي الباقي ما سواه ﷺ ، وأمره ظاهر، ثم بعده علي بن الحسين عليهما السلام وبعده ابنه الباقر عليه السلام ، وهكذا إلى العسكري عليه السلام ، **لعدم**

---

[1] - في إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات للحر العاملي رحمه الله في حديث طويل في المعراج ، قال رسول الله (ﷺ) : والمهدي في ضحضاح من نور، والمهدي في وسطهم كأنه كوكب دري. (ج ٢ ، ص ١٢٥)

[2] - في كتاب مؤجج الأحزان في وفاة غريب خراسان، أو التهاب نيران الأحزان في وفاة غريب خراسان للشيخ عبدالرضا الأوالي البحراني المتوفى بعد سنة ١١٧١ هـ بتحقيق السيد محمود الغريفي، ذكر أن الإمام الرضا عليه السلام قام مرتين، في الأولى حين قول دعبل :

إلى الحشر حتى يبعث الله قائماً
يفرج عنا الغم والكرباتِ

قال الراوي : لما نطق الخزاعي بهذا البيت تهلل وجه الرضا عليه السلام فرحاً وطأطأ رأسه إلى الأرض وبسط كفيه ورمق بطرفه إلى السماء وقال : اللهم عجل فرجه وسهّل مخرجه وانصرنا به ، إلخ. (ص ٥٥)
والثانية عند قوله :

خروج إمام لا محالة خارج
يقوم على اسم الله والبركات
يميز فينا كل حق وباطل
ويجزي على النعماء والنقمات

قال أبو الصلت الهروي : لما سمع الرضا عليه السلام هذا البيت قام قائماً على قدميه وطأطأ برأسه منحنياً به الأرض من بعد أن وضع راحة كفه اليمنى على هامة رأسه وقال : اللهم عجل فرجه ومخرجه وانصرنا به نصراً عزيزاً، إلخ. (ص ٦٤)

ظهور خلافه من أحاديثهم ، فيرجع إلى الأسبق عبادة في الأرض ومن يكون خليفته بعده ، وبعدهم الزهراء عليها السلام، ثم أنبياء أولي العزم ، وهكذا . ولا تصل صلاة ورحمة لنا إلا بعد مرورها عليهم عليهم السلام على هذا الترتيب ، وهكذا في ترتيب باقي الدرجات حتى تصل لصاحبها .

السابعة :

روى البخاري من علماء العامة والثعلبي وغيره من علمائهم عدة روايات متفقة على الصلاة على النبي ﷺ وآله ، وعملهم على خلافه عناداً لتركهم **الآل** ، وهذا في منعهم من الصلاة على **الآل** منفرداً ، ولا دليل لهم لا لغة ولا رواية ، بل هي على العكس ، وتجويزهم في غيرهم يدل على جوازه فيهم أشدّ وأقوى ، وكذا ظاهر : ﴿**هو الذي يصلي عليكم**﴾ الآية ، وغيره ، حتى أن بعضهم قال أنه جائز ولكن تركناه عناداً للشيعة ، فانظر إلى من وقع في تيه الضلال كيف تأخذه فيه الأهواء الشيطانية ، وليس هو بأول ضلال أحدثوه .

فروى مسلم في صحيحه في الجزء السادس في أول كراس منه بإسناده **قال : قلنا : يا رسول الله هذا التسليم فكيف نصلي عليك ؟ فقال في رواية عن أبي صالح عن الليث : اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ؛** وروى نحو ذلك في هذا الموضع من الجزء المذكور عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ ، ورواه البخاري في الجزء الرابع من صحيحه في الكراس الرابع منه ، وكان الجزء تسعة كراريس من النسخة المنقول منها.

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند أبي سعيد الخدري في الحديث

الخامس من أفراد البخاري قال : **قلنا : يا رسول الله هذا السلام عليك فكيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صلِّ على محمد عبدك ورسولك وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم .**

وروى في الجمع بين الصحيحين في مسند أبي مسعود وعقبة ابن عمرو الأنصاري في الحديث الثاني من أفراد مسلم قال : **قال بشير: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك يا رسول الله ؟ فسكت رسول الله حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال رسول الله ﷺ : قولوا : اللهم صلِّ على محمد وآل محمد ، وفي نسخة : وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد** ؛ وروى الثعلبي بإسناده في تفسير قوله تعالى : **﴿إن الله وملائكته يصلّون على النبي... إلى... تسليماً﴾، قلنا : يا رسول الله قد علمنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد** ؛ وروى ابن شيرويه في كتاب الفردوس عن البخاري ومسلم بإسنادهما عن كعب بن حجرة **عن النبي ﷺ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد .**

وعن علي ابن أبي طالب (عليه السلام) عن النبي ﷺ قال : ما من دعاء إلا بينه وبين السماء حجاب حتى يصلي على النبي ﷺ وعلى آل محمد ، فإذا فعل ذلك انخرق

ذلك الحجاب ودخل الدعاء ، وإن لم يفعل ذلك رجع الدعاء .

والأحاديث من طرقهم في الكتب التي أشرنا لها وغيرها المتضمنة للصلاة عليه كما سمعت بطرق مختلفة ، وفيما أشرنا له كفاية .

وروى ابن المغازلي وغيره منهم **عن الصادق** عليه السلام **قال : قال رسول الله** ﷺ **: من صلى على محمد وآل محمد مائة مرة قضى الله له مائة حاجة** ؛ وفي المستدرك من كتاب الفردوس **عن أميرالمؤمنين** عليه السلام **مثله** ؛ **وبإسناده عنه** عليه السلام **قال : قال رسول الله** ﷺ **: ما من دعاء إلا بينه وبين السماء حجاب حتى يصلي على النبي وعلى آل محمد ، فإذا فعل ذلك** ، إلخ كما سمعت ؛ ومن كتاب مناقب الصحابة للسمعاني بإسناده أيضاً عن الحرث وعاصم بن ضمرة **عن علي** عليه السلام **قال : كل دعاء محجوب حتى يصلي على محمد وعلى آل محمد** ؛ والأحاديث في هذا السياق من طرقهم كثيرة ، ولا معارض لها عندهم إلا العناد وتنكب طريق الرشاد ، فلا يقول القائل منهم عند ذكره إلا صلى الله عليه وسلم ، وينكرون على غيره وسَعَوا في أذيته إن أمكنهم .

الثامنة :

يردُ على ظاهر بعض صيغ الصلاة السابقة ، وهي **اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم** ، الإشكال المشهور ، وهو أنه لا بدّ وأن يكون المشبّه به أقوى من المشبّه ، وهذا يوجب كون الصلاة على إبراهيم وآله أقوى وأشدّ من الصلاة على محمد وآله ، والعقل والنقل والإجماع على خلاف ذلك .

قلنا أولاً : وجوب كون المشبّه به أقوى ممنوع ، وصرح جماعة من علماء البيان وغيرهم

بعدم اشتراط ذلك ، ومما ورد بخلافه قوله تعالى : ﴿**مثل نوره كمشكاة**﴾ الآية ، وأين نوره منها ؟! فالمراد التشبيه في مطلق الاستنارة والصلاة ، أو أن المشكاة المخصوصة لا أنور منها في الأجسام ، فشبّه بالأشدّ حساً المعروف عندنا ، وكذا في الصلاة على إبراهيم ، فإنه صاحب الدعوة وأفضل أولي العزم ما سوى محمد ﷺ ، وله مرجحات بالنسبة له وأمته ، أو نقول : المقصود : كما صليت عليه صلّ على محمد بتلك الصلاة ، لأنه إليه انتهت مواريث الأنبياء ، فما لهم من معاجز وخواص فيه وزيادة ، لأنه الأفضل ، فدفع بذلك ما عسى يتوهم من اختصاص غيره بخاصة لم تكن فيه ، ولا يكون ، وكيف يكون وهم جميعاً من أشعة نوره خلقوا ، ولهذا ورد : **كما صليت على نوح** ؛ وعلى غيره أيضاً من الأنبياء والصديقين ، وفي الأدعية كثير، وعسى أن تسمع بعضاً منها . **والمراد الإشارة إلى رجوع الصلاة على الأنبياء إليهم رجوع الشيء إلى مبدئه وأصله** وإن كان ظاهراً بالوراثة .

هذا وظاهر الروايات ، وهو الذي يقتضيه الاعتبار، أن المشبّه عين المشبّه به وإن أتى بالكاف في مقام الصلاة الثانوي وهو مقام التشبيه ، ولكن أهل البيان على خلاف ذلك ، أو لأن سائر الأنبياء من مقدماتهم ولهم فيهم ظهور فرعي، وطلب بذلك رجوع فرعهم لهم ، والمراد مطلق الاشتراك .

الفصل الثاني :
في فائدة الصلاة وبيان منتسبها وعموم نورها الوجودي والصفاتي

وقد عرفتَ أن صلاتنا على النبي وآله ﷺ دعاء لهم ، وهم عليهم السلام قد بلغوا من المحل بمنزلة ومقام لا يدانيه ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن ممتحن ، ولا يصل لنا مدد إلا بواسطتهم ومن فاضل فيضهم ، وهم الأقرب من الكل إليه تعالى ، فكيف يتصور دعائنا لهم أو كونه يثمر زيادة في رتبتهم ونحن شفعاء له ؟!

فنقول : **إن قلنا بأن فائدة الصلاة عليهم تعود لنا** [1] **فلا إشكال بوجهٍ** ، فيكون دعائنا لهم رحمة لنا وقربة ، كما سمعت من النص : جُعلت من أعظم القرب ؛ وفي الزيارة

---

[1]- قال السيد الأمجد أعلى الله مقامه في شرح القصيدة العظيمة في قول الشاعر : (صلى الإله عليهم ما رنحت ريح الصبا وغرد بلبل) :
تحقيق : اعلم أن العلماء اختلفوا في أن الصلاة على النبي هل يكون سبباً لزيادة في رتبته أم لا، فبعضهم قال بالأول لأنها دعاء، وهو إذا لم يستجب فلا فائدة في ذلك، ويكون هذا التأكيد الأكيد والحث البليغ في الصلاة عليه وآله عبثاً، وهو غير معقول، وبعضهم قال بالثاني لأن الله سبحانه أعطاه فوق ما يتحمله ممكن فلا محل للزيادة، والقول الأول أوجه من جهة اللفظ والصورة وان كان في الحقيقة غير موجه، والقول الثاني لا وجه له لفظاً ولا معنى ولا حقيقة، بل هو من فضول المقال وأسخف الأقوال، وقولهم أن الفائدة ترجع إلينا فذلك خارج عن حقيقة اللغة، لأن الصلاة دعاء وطلب لشخص، كيف يتناول غيره، كأن تقول : أعط زيداً، فإنه لا يتناول العطاء لعمرو، فإن كان من جهة التعبد فذلك لا يكون إلا لأمر واقعي ذاتي حقيقي، وما قالوا أن الأمر الفلاني تعبدي إن ارادوا بأن أفهامنا لا تدركه فله وجه، وان أرادوا أنه لا حكمة له في الخارج أصلاً فهو محض مجازفة، فذلك ينافي حكمة الحكيم القادر العليم والأعيان الثابتة عند الأعيان من العلماء العارفين والعرفاء المحققين قد قطع عذر كل متعذر وأبطل حجة كل محتجّ، ولسنا الآن بصدد بيان هذه المسألة.
وأنا أقول : الذي يقول أن الصلاة يكون سبباً لزيادة في مقامهم ومرتبتهم في ذاتهم وحقيقتهم وهويتهم فقد أتى بالكلام الباطل المجتث الزايل، لأن الخلق ما سوى الحقيقة المحمدية إذا كانوا من أشعة أنوارها ومن عكوسات آثارها فأي تأثير للشعاع في المنير، وقد بينا أن الشعاع لا ذكر له في حقيقة المنير بحال من الأحوال، إذ لا ريب أن التعينات المتأخرة بالذات لا ذكر لها عند التعين الأول، فلا تأثير، ولا يكون صلاتهم سبباً لزيادة مرتبته و(في) مقام ذات الحقيقة المحمدية، والذي يقول أن الصلاة لا تؤثر أصلاً فقد أفرط في المقال أيضاً، نعم، إنما تؤثر الصلاة في زيادة شوكتهم وسلطانهم ونورهم، والشوكة والسلطان في مقام الأدنى دون مقام الذات، ألا ترى أن شوكة الشجر تزيد بالورق مع أن الورق يستمدّ منها ويأخذ عنها، وشوكة الشمس تزيد إذا أشرقت على مرايا صافية أو بلورة صافية ويعظم ظهورها ويزداد نورها وسلطانها، مع أن الشعاع لا تأثير له في مقام ذات الشمس، فالذي ينكر الفرق الواضح بين ظهور الشمس من حيث هي (و خ) بين ظهورها في المرايا الصافية في الزيادة فقد كابر وجدانه وأنكر حسه . فظهر لك أن الصلاة تزيد في مقامهم الظاهر لغيرهم من عظمتهم وشوكتهم وسلطانهم وعزتهم الظاهرة لغيرهم في مقام الظهور لا ذاتهم من حيث أنفسها الغير الظاهرة لغيرهم، فإنها مستغنية إلا عن الله، ولا تترقى ولا تزداد إلا بأعمالهم الذاتية من أنحاء التوجهات من الذاتية (الحقيقية خ) من التوحيد ومشاهدة الأسماء والصفات و ظهور التجليات وسائر الحالات الذاتية الحقيقية، فالترقي بالعمل الذاتي لا بالظهور الغيري، فإن ذلك حظ الغير، وهو معنى قوله ﷺ أن الذكر ليس قولاً باللسان ولا إخطاراً بالبال، فإن الأول للذاكر

والثاني للمذكور (فإن اللسان وآثاره شأن من شؤنات صاحب اللسان ولا دخل للغير فيه والتصور و الإخطار للمذكور خ) من حيث هو مذكور، لأن التصور لا يكون إلا بالتميز والتحديد، وهو مشخص المذكور عن غيره، فالمذكور من حيث هو مذكور تحديد، وهو لا يجوز على الله، فالذكر إذن هو التوحيد الذاتي والإقبال السري الحقيقي إلى حضرة الله سبحانه بلا كيف ولا إشارة، وهو العمل الذاتي و التجلي الحقيقي، وما عدا ذلك فليس مما يوجب الترقي في عين الذات، فإن قلت أن العمل كيف يكون ذاتياً وهو أثر فعله ولا يكون ذلك إلا بفعله والفعل ليس عين حقيقة الذات لأنه حركة والذات منزهة عنها، وقد قال أميرالمؤمنين روحي له الفداء وعليه آلاف التحية والثناء أن الفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، فالفعل إذا كان حركة فكيف يجري في الذات وكيف يكون العمل ذاتياً، قلت : الفاعل إذا كان قديماً فلا ريب أن فعله حادث غيره لما ذكرت بعينه، وأما إذا كان الفاعل حادثاً فهو له فعلان، فعل هو أثر لا دخل لذاته فيه، و فعل هو قبول الوجود والكون من مبدئه، وهو انوجد وانفعل حين تعلق الوجود والكون به، وذلك الفعل لتمام ذاته، وهو قوله تعالى : (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون)، والضمير الفاعل أنت، وهو المكوّن، ولذا ترى الضمير في يكون راجعاً إلى الشيء، ولذا قلنا أن المفعول هو فاعل فعل الفاعل، وهو مقتضى الصيغة اللفظية، والمعنى على طبقها، وهذا مرادنا من الفعل الذاتي، وهو عبارة عن التجلي، وقبوله الذاتي هو المظهر والمحل والعين الثابت، وللكل اصطلاح في التعبير والمعنى في الكل واحد، وليس هذا المقام موضع استقصاء هذا المبحث وان كان من أصعب ما يرد على العلماء الأعلام، فإنه من مزالّ الأقدام، وكم زلّت للأعلام فيه أقدام، نسأل الله العصمة والتوفيق. فترقيات الحقيقة المحمدية صلى الله عليها من أعمالهم الذاتية، ولما كان الممكن دائم الإحداث ودائم الاستمداد فالمدد في كل حال لازم والقبول متحتم، فالحادث في كل حال مستمدّ ولا يكون ذلك إلا بالعمل الذاتي أي بكن فيكون، و هو قوله تعالى : (أفعيينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد)، فخطاب كن دائم الورود وقبول يكون دائم التحقق، والى هذا المعنى نظر من قال بالحركة الجوهرية، فكل عمل إذا كان من حضرة الإقبال يزداد نوراً وبهاء ويوجب زيادة في الذات والحقيقة، فالممكن الحادث دائم الحركة والزيادة في ذاته إما متصاعداً إلى ما لا نهاية له، من ساوى يوماه فهو مغبون، واما متنازلاً إلى ما لا يتناهى، من كان يومه الأول أحسن من الثاني فهو ملعون، كما ورد في الحديث، وهذا التصاعد والتنازل بكون المدد، وهو يكون بالعمل، وهو قوله تعالى : (كلا نمدّ هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً)، فالذي يقول أن الحقيقة المقدسة المحمدية صلى الله عليها لا تترقى بعد وانما بلغت حداً لا تبلغ الزيادة فكلام شعري، إلا أن ينكر حدوثها ويقول أنه الواجب القديم، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، واذا كان خلقاً حادثاً وهو التعين الأول مقابلاً للتجلي الأول فالحق دائم التجلي وهو دائم القبول، وهذا معنى الزيادة لأن كل تجلي يورث إشراقاً زايداً يوجب صقالة المظهر فتوجب زيادة الظهور، كما تشاهد في المرآة إذا أشرق عليها الشمس وتزيد في صقالة المرآة، فالظهور دائماً في الزيادة، فلا وقوف للممكن بحال أبداً، ولذا قلنا أن الجامد لا يوجد في الكون والإمكان، والأشياء كلها مشتقة، والمبني لا وجود له أصلاً والأشياء كلها معربة متغيرة بتغيير العوامل ووُرُودها، وعروض العوامل دائم التحقق، والتغيير في كل الأحوال حاصل، والظهور أي ظهور التغيير ثابت للذي فتح الله عين بصيرته ومنّ عليه بمعاينة الأشياء ومشاهدتها من قوله (ﷺ خ) : اللهم أرني الأشياء كما هي؛ نعم، قد يخفى على بعض المحجوبين المغلوب عليهم بالشهوات وملاحظة الإنيات فيزعمون أنه المبني أو أنه الجامد، وقد قال تعالى : (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء)، فالحقيقة المقدسة المحمدية صلى الله عليها دائمة الترقي والزيادة في كل حين وآن وكلّ مكان وزمان وفي كل حال على كل حال وبكل طور، ولكن زيادة مقامهم لا تظهر لما عداهم لقصور ما عداهم عن مشاهدة مقاماتهم الذاتية، فالذي ظهر للناس وساير المخلوقات وجه واحد من وجوه سلطانهم، والخلق يتفاوتون على حسب قوة مشاعرهم وضعفها في ظهور تلك الحقيقة الظاهرية لهم، فمرة يراها مخفية ومرة يراها ظاهرة بظهور ضعيف ومرة يراها ظاهرة بظهور قوي، فالذي يظهر للخلق يوم القيامة على منبر الوسيلة هو الذي كان ظاهراً في الدنيا، إلا أن الأبصار الدنيوية ضعيفة مرمدة فلا تقوى على الإبصار كما ينبغي، فلما تقوت في الآخرة من قوله تعالى : (لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطائك فبصرك اليوم حديد)، والغفلة عن المشاهدة دليل وجود المشهود، فالحالة التي تكون رسول الله (ﷺ خ) في الآخرة وعلى منبر الوسيلة وفي الجنة في درجاتها ومقاماتها ومراتبها هي بعينها موجودة في الدنيا بلا تغيير، إلا أن الأبصار قليلة الإدراك والقوى عديمة الإحساس، فلا يتوهمن متوهم أن تغييرات تلك الحالات وظهور تلك المقامات تجددت له (ﷺ خ) وقد تغير في الترقي إليها، حاشا وكلا، نعم، هو يترقى في كل حال بكل طور إلا أن ذلك التغيير وذلك الترقي لا يحسّ غيره وغير ما في مقامه (ﷺ خ) من خلفائه وأمنائه وأولاده. فظهر لك مما بينا وتبين مما شرحنا أن الترقي والزيادة حاصلة لتلك الحقيقة المقدسة بزيادة

الجامعة الكبرى : **وجعل صلواتنا عليكم وما خصنا به من ولايتكم طيباً لخلقنا وتزكية لنا وكفارة لذنوبنا** ؛ وروى الصدوق مسنداً **عن الصادق** عليه السلام : **من صلى على النبي وآله** ﷺ **فمعناه أي أنا على الميثاق والوفاء الذي قبلت حين قوله : ﴿ألستُ بربكم قالوا بلى﴾**؛ وسمعت في الخامسة أنها دعاء لهم والتصديق والإقرار بفضله ، وعلى هذا لا إشكال أيضاً ولا منافاة بين كونها دعاءاً لهم وكونها تصديقاً وإقراراً بفضلهم لتضمّن الصلاة ما سمعت ، ويأتي .

فليس ذلك لحاجة له إلى صلاتنا ، ولا يزداد بها ، ولا نكون شفعاء له وكلا ، بل هو الشفيع لنا حتى في الصلاة ، وكفى صلاة الله عليه وملائكته قبل الكل ، فقال : **﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾**، ولكن مقتضى الوفاء بالوعد والإقرار بالفضل ذلك مع التوسل لهم بكل وسيلة ، ففي الدعاء المروي عن الصادق عليه السلام في الصلاة على النبي ﷺ

أطوار التجلي وأحوالها، ولكن تلك الزيادات لا تحصل بصلاتنا عليه، بل نحن وجميع ما لنا وبنا وفينا وعندنا وعلينا ولدينا من قد ومذ وم كل ذلك معدوم الكون والعين عندهم، فأيّ أثر لدعائنا لهم وصلاتنا (صلواتنا خ) عليهم. نعم، تلك الصلوات تزيد في شوكتهم وسلطانهم، وتلك الزيادة باصلاح شأننا واعلاء مكاننا وترقي درجاتنا وارتفاع مقاماتنا وازالة الكدورات ولوازم الماهيات ودواعي الإنيات عنا، فإذا ارتفعت تلك الدواعي والمقتضيات وظهرت تلك التجليات والإشراقات فيحصل لنا قابلية حكاية نورهم وحفظ ما يظهر فينا من ظهورهم، وتكون حالتنا عند ذلك كالبلورة الحافظة لنور الشمس واشراقها والحاملة لآثارها فتحرق ما يلاقيها ويصيبها، فظهرت بذلك سلطان الشمس ومقاماتها في الإحراق، فإن من دون البلورة لم يكن ظاهراً واشراقها وظهور مثالها فلولا المرآة لم يكن ظاهراً، وهذا معنى القول بأن فائدة الصلاة ترجع إلينا مع أن تلك هي الدعاء لهم كيف يستجاب في غيرهم، فإن استجابة ذلك الدعاء لا تكون إلا باصلاح حالنا وتزكية نفوسنا، وهو قوله عليه السلام في الزيارة : وجعل صلواتنا عليكم وما خصنا به من ولايتكم طيباً لخلقنا وطهارة لأنفسنا وتزكية لنا وكفارة لذنوبنا؛ فإذا تبين ما ذكرنا لك فهمت أن الصلاة تزيد في درجاتهم وزيادة درجاتهم لا تكون إلا بزيادة درجاتنا، ففائدة الصلاة ترجع إليهم عند رجوعها إلينا، فالذي قال أنهم لا يترقون في ذواتهم أخطأ وغلط، والذي قال أن الصلاة عليهم مما عداهم تكون سبباً لزيادة درجاتهم الذاتية الحقيقية أخطأ وغلط، والذي قال أن فائدة الصلاة لا تكون سبباً لزيادة درجاتهم مطلقاً أخطأ وغلط، والذي قال أن فائدة الصلاة ترجع إليهم مطلقاً فقد أخطأ وغلط، والذي قال أن فائدة الصلاة ترجع إلى المصلي مطلقاً أخطأ وغلط، والحق الصواب الذي لا يداخله شك ولا ارتياب أنهم عليهم السلام يترقون ويزدادون في ذواتهم وهوياتهم دائم الأبد بلا انقطاع أبداً، وليس لذلك الترقي سببٌ غير أعمالهم الذاتية على ما وصفنا، وأن هذه الصلاة لا تزيد في مقام ذاتياتهم ولا ينتفعون بها وأنهم ينتفعون بها في مقام عرضياتهم من ظهور شوكتهم وسلطانهم وشدة ظهور نورهم وأمرهم، ولا يظهر هذا السلطان إلا بتصفية قوابل أولئك المصلين ليظهر فيها إشراق أنوار صاحب النبوة والولاية المطلقة. فمن قال أنهم ينتفعون بهذه الصلاة صدق، ومن قال أنهم لا ينتفعون صدق، ومن قال أن الفائدة ترجع إلى المصلين على ما بينا وفصلنا (فصلنا صدق خ)، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وآله بعد عصر الجمعة ، مروي في الكفعمي وغيره ، وقد جمعتُ من فضلهم ما ينبئ عن علوّ قدرهم ومنزلتهم فوق ما نقول ، وأول الصلاة : **اللهم إن محمداً صلواتك عليه كما وصفته في كتابك حيث تقول : ﴿لقد جائكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتّم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾، فأشهد أنه كذلك ، وإنك لم تأمر بالصلاة عليه إلا بعد أن صليت عليه أنت وملائكتك ، وأنزلت في محكم كتابك : ﴿إن الله وملائكته يصلّون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً﴾، لا لحاجة إلى صلاة أحد من المخلوقين بعد صلاتك عليه ولا إلى تزكيتهم إياه بعد تزكيتك ، بل الخلق جميعاً هم المحتاجون إلى ذلك ، لأنك جعلته بابك الذي لا تقبل لمن أتاك إلا منه ، وجعلت الصلاة عليه قربة منك ووسيلة إليك وزلفة عندك[1]، ودللت المؤمنين عليه وأمرتهم بالصلاة عليه ليزدادوا بها إثرة لديك وكرامة عليك ، ووكلت بالمصلّين عليه ملائكتك يصلّون عليه ويبلّغونه صلواتهم وتسليمهم** ، إلخ ، وهي طويلة ، من أرادها فليطلبها من موضعها .

---

[1]- قال الشيخ العارف الرباني والفاخور الريحاني الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه في شرح الزيارة الجامعة الكبيرة عند قوله عليه السلام : (قال عليه السلام : بأبي أنتم وأمي ونفسي وأهلي ومالي ذكركم في الذاكرين وأسماؤكم في الأسماء) :

فإن قلت : كيف تفرض ما لم يكن في الواقع وهو أن الله سبحانه أوجدهم بخلقه، فإن هذا لا يكون، لأنه يلزم منه أنهم يتكمّلون بمن دونهم، مع أنه لا دليل عليه.

قلت : نعم، قد كان هذا وهم كذلك يحتاجون لمن دونهم ويتكمّلون بهم، إلا أن حاجتهم إلى من دونهم وتكمّلهم بهم ليس راجعاً إلى ذواتهم عليهم السلام، لأن ذواتهم كاملة، بل مَن دونهم محتاجون إليهم ومتكمّلون بهم، وانما ذلك التكمّل وتلك الحاجة راجعان إلى ما يكون لهم والى من ينتسب إليهم، وذلك كالشجرة فإنها تحتاج إلى الورق الذي لا يوجد ولا بقاء له إلا بمددها إلا أنها يحسن منظرها بوجود الورق، وكالوزير فإنه إذا صلحت رعيته كان بذلك وجيهاً عند السلطان واذا عصت رعية الوزير كان ذلك مُبعداً له عند السلطان وان لم يقع منه تقصير، فكذلك هم عليهم السلام، فانهم ينتفعون بصلاح شيعتهم فيما يرجع إلى كونهم ذوي أتباع صالحين بصلاحهم، وهو زيادة في حسن ظاهرهم بحيث يكون ذلك فضيلة لهم نسبية لا ذاتية كما مثلنا بالشجرة والورق، ولأجل هذا قالوا صلى الله عليهم لشيعتهم : أعينونا بورع واجتهاد ؛ يعني أعينونا فيما تريدون منا من الشفاعة والعفو وترك حقوقنا، فإنكم إذا تورّعتم واجتهدتم لم تحتاجوا إلى أن نستشفع فيكم، وقال عليه السلام : تناكحوا تناسلوا فاني مباه بكم الأمم الماضية والقرون السالفة يوم القيامة ولو بالسقط، الحديث، فإن قوله عليه السلام : مباه بكم الأمم الماضية ، إلخ ، مشعر بالانتفاع ولكنه كما قلنا لا يرجع إلى تكمّل ذواتهم بذلك بل يرجع إلى بعض الأحوال الظاهرة منهم .

وإن قلنا بأن فائدة الصلاة عليهم والدعاء لهم عليهم السلام تعود لهم نفع من دعائنا كما نحن ننتفع به حقٌّ أيضاً ، ولا يلزم منه نقص لهم ولا حط لعلوّ قدرهم بوجه من غير منافاة لِما سبق ، وبيانه من وجوه :

الأول :

إن خلقنا من فاضل طينتهم ، وما معنا من أنواع الطاعات والقربات فمن بركتهم وتعريفهم ، وجميع أعمالنا تعرض عليهم الحسن منها والقبيح ، ومنها الصلاة عليهم ، ومعلوم أنهم عليهم السلام يسرّون إذا عُرض عليهم عمل أمتهم الحسن ، كيف وهم أتباعهم ، ويحبّون طاعة الكل وأن لا يعصى الله ، **فهذا السرور نفع** ، وبعكسه في المعاصي ، وورد عنهم عليهم السلام: **أعينونا بورعٍ واجتهادٍ ، ولا تؤذونا بأفعالكم ، إن منا من أطاع الله وإن بعدت لحمتُهُ ، وليس منا من عصى الله وإن قربت لحمتُهُ** ؛ قال الله تعالى : ﴿**إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتّبعوه وهذا النبي**﴾، وظاهر عدم منافاته لما سبق .

الثاني :

إن دعائنا له ﷺ [1] وصلاتنا عليه إنما هو بما نعرف من ظاهر الصلاة والرحمة فينا المعلومة لدينا ، وهي من فاضل رحمة الله لهم ، فكما ذواتنا فاضل ذواتهم فكذا صفاتنا فاضل

[1]- قال الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه في شرح الزيارة الجامعة الكبيرة عند قوله عليه السلام : (والمقام المحمود) في رده على الطريحي صاحب مجمع البحرين :

وأما التعليل الثاني فمتجه صحيح، وقوله : (ومع هذا فإنه يزيده رفعة بدعاء أمته) هو أيضاً صحيح لكن على معنى أن الزيادة لا تلحق ذاته وانما تلحق الملحق به، كما أن الصلاة تزيد في المسجد فضلاً وتنقص في الحمّام، وقد تقدّم الكلام في هذا، ومن أنكر عدم انتفاعهم عليهم السلام بدعاء شيعتهم فقد جهل المسألة، كيف وقد قال ﷺ : تناكحوا تناسلوا فإني أباهي بكم الأمم الماضية والقرون السالفة يوم القيامة ولو بالسقط،

صفاتهم ، وذلك دليل صلاة الله عليه قطعاً وإن كانت مجهولة لنا ، فندعوا بالمعلوم لنا ونطلب به المجهول لنا بأن يكون لهم ، وجهة معلومية لنا هو ما ظهر لنا بنا كما عرفت ، فندعو أن يصلي عليه الصلاة الغير المعلومة لنا ، ويلزم من وصولها له أن يكون لها فاضل ولفاضلها فاضل حتى يصل للمصلي ولمن دونه ، فإن أعمالهم تزيد عليهم ، وكما أن حقائقهم لا تعرف لنا إلا بوجه أشرنا له كذا ما أعطوا وصفاتُهم ، نعم ، بمقامهم الظهوري في الحجب المقيدة ، وليس هو ذاك بل فاضل وبقية نورانية ، فللنور عكوسات متنازلة حتى ينتهي إلى نقطة ضعيفة جداً منغمسة في الظلمة ، ولولاها لم توجد ، فنحن في دعائنا لم نخرج عن مقامنا النازل عنهم بكثير ، ولم يناف توسلنا بهم حتى حين الصلاة عليهم ، بل ذلك في صلاة النملة عليهم وأحقر، إذ كل له مقام لا يعداه ، وكل شيء يصلي عليه لعموم الرحمة للكل ، فالاستشفاع بهم عام ، **ولا يصل مدد للأبعد إلا بعد الأقرب** ، وسيأتي لك زيادة إيضاح في أن جميع الخلق طراً تصلي على محمد وآله وتدعو لهم .

الثالث :

المعروف من الروايات المتواترة ، وقام عليه صحيح الاعتبار، أنا خلِقنا من فاضل طينة أبدانهم النورانية ، فنحن مظهر فاضلهم ذاتاً وصفة ولو بوسائط ، فلنا ارتباط بهم ، وهم

الحديث ، فإن قلت : ما ذكرت من الأخبار إنما تدلّ على اختصاص المقام المحمود به ﷺ وأنت في بيان إثباته لهم عليهم السلام، قلت : كل ما وصفوا بصفة من الصفات الحميدة فرسول الله ﷺ إمامهم بل هو أصلهم فيها ومقتداهم، فهي له وهو مأمورٌ من الله تعالى أن يؤتيها إليهم، لأنه الواسطة بينهم وبين الله تعالى، ومن ذلك المقام المحمود فهو مقامه وأعلى مرتبة منه يختص بها دونهم، ويليها مرتبة أميرالمؤمنين عليه السلام والأئمة عليهم السلام دون أميرالمؤمنين عليه السلام على مراتبهم، إلا أنه ﷺ هو المدعوّ باسمه، فلذا نسب المقام المحمود إليه، وهم يجرون مجراه في كل ما كان المقام المحمود مكاناً له من القرب والشفاعة والوسيلة والمنزلة في الجنة، إلا أنه ﷺ هو داعيهم وقائدهم، ففي الشفاعة يشفع بإذن الله تعالى لهم فيشفعون بإذن الله وإذن رسوله ﷺ لمن شاؤوا ويُشفّعون من شاؤوا فيمن شاؤوا، فنالوا الشفاعة والتشفيع به، كذا في الوسيلة والقرب والمنزلة، فصحّ بهذا الاعتبار نسبة المقام المحمود إليهم .

عليهم السلام **ينتفعون بفاضلهم لما أشرنا له ولو بالآخرة لا ذاتاً بل لظهور فاضلهم** ولتكميل الوجود وكماله ، كانتفاع الشجرة بالورق مع أنها من الشجرة ولا حياة لها بدونها ومددها من فاضل مددها ، ولكنها مظهر ظهور كمالها كالثمرة والزهر وغير ذلك ، وكذا عبادتنا وصلاتنا وغير ذلك مظهر عبادتهم بحسب فاضلها النوري في الفرع ، وفي النص : **سبّحنا فسبّحت الملائكة وقدّسنا فقدّست الملائكة** . ولولاهم ما عُرف ، فهم عبدوه بجميع أنواع العبادة والمعرفة في ذواتهم وفي غيرهم ، وبهم عرّف غيرَهم وعُرف ، وغير خفي أن الصلاة من جملة العبادة ، وبهذا ظهر وجه انتفاعهم بها بحسب مقامهم الفرعي وتنزل فاضلهم الظهوري .

وأما وجه انتفاعنا بها لذلك ذاتاً وعرضاً فظاهر من وجوه ، إذ الفرع قيامه بالأصل وبقاؤه به ، وما سواهم محل ظهور آثارهم وآثارها وهكذا ، وفي النص : **إنما سمّيت الشيعة شيعة لخلقهم من فاضل شعاعهم ، ومن شعاعهم خلقت الأنبياء ، فإنه قطر من الرسول ﷺ مائة ألف قطرة وأربع وعشرون ألف قطرة** ، بل أصلها منه قطرة واحدة ، وخلق من كل قطرة نبي ، ومن الأنبياء خلقت الأولياء على حسب مراتبهم ، وأولياء كل نبي تبع له ، والأفضل منهم أوليائه أفضل منهم أيضاً ، وخلقت بعدُ المؤمنون على مراتبهم ، وباقي الأصناف والأجناس على مراتبهم أيضاً ، ثم مراتب قبضة الشمال على دركاتها المتنازلة إلى الجهل المركب ، وظهر لك حينئذٍ معنى ما ورد **أن محمداً وآله حُمِّلوا ذنوب شيعتهم** ، للرابطة التي أشرنا لها .

فظهر لك حينئذٍ معنى **أن السافل محل ظهور أفعال العالي وصفاته ، فهو متمّم له ومن لواحقه ، والسافل وجوده وقوامه بالعالي وبواسطة ، إلا أن هذه ذاتاً وعرضاً وتلك عرضاً**، وظاهر من هذه الوجوه للفطن عدم المنافاة فيها بين الحكم بأن فائدة الصلاة تعود

لنا أو يعود منها نفع لهم عليهم السلام، فتأمل هذا .

وغير خفي أنه لا يصل نفع لنا إلا بهم ، فهم يُمدّون ونُمدّ بهم ، فهم ينتفعون بإمداد الله لهم في ذلك ، وإن كان لا يصل لنا إلا بقدرنا ، ولا نهاية لجود الله .

الرابع :

لا شك أن محمداً ﷺ الواسطة في النعم وحصولها غيباً وشهادة ، وشكر المنعم واجب عقلاً ، ومنه الدعاء له ﷺ بالصلاة وغيرها .

الخامس :

يجوز كونها مما تعبّدنا بها وإن لم تظهر لنا وجه الحكمة فيها، وله نظير في التكاليف .

تنبيه :

مما مرّ يظهر لك الوجه في دفع الإشكال الوارد على **ظاهر ما يقوله بعض الأصحاب للإمام عليه السلام أصلحك الله ، والإمام عليه السلام يقرّه عليه** ، فقد يُتوهم أن مثل هذا التعبير يدل على ثبوت نقص فيهم عليهم السلام يسئل إصلاحها، خصوصاً مع ضمّ العرف الاستعمالي ، وهم منزّهون ، فإما أنه بعض ما يُشكر به المنعم ، وهذا ما نعرفه بمعرفتنا ، أو أنه على طريق الإخبار عما هم عليه ، فالصلاح المطلق هنا المناسب لمقامهم هو الأتم ، وهو العصمة والولاية المطلقة ، وهو الاتصاف بالصفات القلبية والقالبية ، ويدل عليه رواية العلل في ﴿**وأصلح لي في ذريتي**﴾ الآية ، **وروي عنه ﷺ أنه قال : أنا من دعوة إبراهيم** ؛ ولا

ينافيه دعاء إبراهيم (عليه السلام) ، فإنه السبب لإبراهيم (عليه السلام) والعلة .

توضيح :

قد عرفتَ أن الله تبارك وتعالى صلى على محمد وآله قبل الكل بلا زمان ومكان ، وهذه أصل سائر الصلوات ، وما سواها من فاضلها وبركاتها، لأن هذه يعمّ نورها الموجودات السرمدية والدهرية والزمانية ، فيحصل القطع من ذلك أن جميع مخلوقاته تصلي على محمّد وآله ، بل ما بدا مخلوق إلا بالصلاة عليهم أحبّ أو كره ، ولحاجة الكل إلى التوجه بهم والاستشفاع ، والوفاء بعهدهم الذي أخذ على الكل كما تواترت به الروايات ، فلا بدّ وأن يصلي الكلُّ عليهم ، والروايات مصرّحة به أيضاً ، وإن لم يذكروا حال ذكر صلاة الله وملائكته وأمر الله للمؤمنين بالصلاة عليه ، لأنهم تبع ، ولضعف صلاة غيرهم لضعف رتبتهم الوجودية كالحجر والمدر وأمثال ذلك ، كما أن أهل بيته (عليهم السلام) لما كانوا تبعاً وبحكمه نوعاً لم يذكروا في ظاهر الأمر في قوله تعالى : ﴿**إن الله وملائكته يصلّون على النبي**﴾ الآية ، ولكون نوره ﷺ أول مخلوق وأول من توجه إليه الخطاب ، ظهر له به ولغيره مطلقاً بواسطته ، فتوجه الأمر وبرز من غيب الغيوب لظاهر السرّ ، وهو غيب أيضاً كذلك ، فتفطن .

ومما يدل على صلاة الكل عليه دخولها في العبادة والتسبيح والحمد والثناء ، ﴿**وإن من شيء إلا يسبّح بحمده**﴾، والروايات به متواترة ، وفي الصلاة المذكور بعضها في المسألة السابقة قال عليه السلام : **اللهم واجعل صلواتك وغفرانك ورضوانك ومعافاتك وكرامتك ورحمتك ومنّك وفضلك وسلامك وشرفك وإعظامك وتبجيلك وصلوات ملائكتك ورسلك وأنبيائك والأوصياء والشهداء والصديقين وعبادك الصالحين وحسن أولئك**

رفيقاً وأهل السماوات والأرضين وما بينهما وما فوقهما وما تحتهما وما بين الخافقين وما بين الهواء والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وما سبّح لك في البرّ والبحر وفي الظلمة والضياء بالغدو والآصال وفي آناء الليل وأطراف النهار وساعاته على محمد بن عبد الله سيّد المرسلين وخاتم النبيين ، إلخ.

تنوير :

سمعتَ من النص أن معنى صلاة الله عليه رحمته ، وهو قد رحمه ، ومنشأ هذه الرحمة ومبدؤها الظاهر مقام المشيئة ، **خلقها الله بنفسها** ، كما ورد في الكافي وغيره ، فهي منتهى العابدين ومقام محمد ﷺ ، فهو مظهر مشيئته ووعاء لها ، **فإذا شاؤوا شاء الله** ، لأن مشيئتهم بإذن الله الكوني والقولي ، فإذا شاء الله شاؤوا ، ولا شك في رجوع الكل له وعموم المشيئة ، له البر والفاجر، والرحمة الخاصة لبعض .

ومقام الصلاة عليه أولاً مقام الولاية المطلقة ، ووصل عالم الشهادة بالغيب ، وظهوره بمقام السرمد الذي لا يسعه فيه غيره ، وهو أبسط الأشياء بالنسبة لمن دونه ، وخزانة الإمكان أعمّ مما كان ويكون ومما يتجدد لهم الآن بعد الآن والساعة بعد الساعة ، وإن كان هذا أخص مما كان ويكون إلى يوم القيامة ، ولا انقطاع لهذه الرحمة لأنها مدد الوجود ، ولا غنى له عن المدد ، بل دائماً في الافتقار ، قال الله تعالى : **﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها﴾**، **وورد في تفسير الرحمن رحيم الدنيا والآخرة ، فرحمته وسعت الكل ورحمانيته بالمؤمن ، لأنها القبول للأولى والعمل بمقتضاها ، والأولى فضل والثانية رحمة ، قال الله تعالى : ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد﴾**،

وورد تفسير الفضل بمحمد والرحمة بعلي ، فمحمد مظهر أمره ، وقال الله تعالى : ﴿ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره﴾، وفي خطبة أحدهم عليه السلام : كلما سواك قائم بأمرك ؛ وفي الدعاء : وجرت على مشيئتك الأشياء ؛ وفي آخر : وبمشيئتك التي دان لها كل شيء ؛ فإذا كان مبدأ الرحمة أي الصلاة ما عرفتَ فلا شك في عمومها وعظم فضلها وتعدّد معانيها وعظم ثوابها وغير ذلك مما عرفته ، وسيأتي .

وورد عن الرضا عليه السلام في تفسير قوله تعالى : ﴿يختص برحمته من يشاء﴾ قال : المختص بالرحمة نبي الله ووصيه ﷺ ، إن الله خلق مائة رحمة ، تسعة وتسعون رحمة مذخورة عنده لمحمد وعلي وعترتهما ورحمة واحدة مبسوطة على سائر الموجودين ؛ والمدّخر في غيب غيوب الإمكان ، وهو الذي يظهر منه لمحمد وآله الآن بعد الآن والساعة بعد الساعة ، فيكون الشيء بذلك محكماً ماضياً لا بداء فيه ، والله يفعل ما يشاء ، وهو مقام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا ، ومقام لولا أنا نزداد لنفد ما عندنا ، كما روي عنهم عليهم السلام ، مع إحاطة علمهم بما كان ويكون ، وهو فضل الله الأتم الأعم ، قال الله تعالى : ﴿قل بفضل الله وبرحمته﴾، فعطفها عليه .

وفي الكافي وغيره ، لما عرج برسول الله ﷺ وبلغ موقفاً ما بلغه بشر ولا ملك قال له جبرئيل : قِفْ فإن ربك يصلي ، فقال ﷺ : كيف يصلي ؟ فقال جبرئيل : يقول : سبّوح قدّوس ، أنا رب الملائكة والروح سبقت رحمتي غضبي ، فقال : اللهم عفوك عفوك ، وكان كما قال الله : ﴿قاب قوسين أو أدنى﴾، فقال أبو بصير للصادق عليه السلام : ما قاب قوسين أو أدنى ؟ فقال : ما بين سيتها إلى رأسها، الحديث . والمراد بالربّ هنا المربي له ، وهو ظاهر الربوبية إذ مربوب وكنه العبودية لا معنى الربوبية إذ لا

مربوب ، وذلك مقام روح الأمر ، فهو يصل عالم الشهادة بعالم الغيب ، والنبوة بالولاية أنها المطلقة ، ومقام المشيئة مقام أو أدنى ، وهي بمعنى الواو ، **ووردت أنها : وأدنى** ، فتبين أن من صلى يطلب العفو والرحمة لعمومها ، وأن الصلاة وصلة ووصول واتصال ، وهذا مبدأ الرحمة والصلاة عليه التي شملت جميع من سواها ، **فإن الله خلق المشيئة بنفسها وخلق الأشياء بالمشيئة .**

والصلاة تنقسم إلى صلاة قالبية ، ونفسية ، وعقلية ، وسرية إلهية ، وكل سافل ظاهر عاليه وفاضله الظهوري في مقامه .

واعرف الصلاة ومبدئها ومعناها ولو إجمالاً بما أشرنا له وصلِّ عليه بأتم مقصد ومعنى لتفوز بالسعادة التي لا نهاية لها ولا انقضاء .

إشراق قدسي :

صلى الله على محمد في مقام بدئه حيث لا غير في نفسه بما أودع فيه ، فهو غيب الغيوب وخزانة الإمكان ، وصلى عليه في غيره من الأجناس والأنواع من مقام الأفئدة إلى مقام الظهور الجسماني إلى العود لمبدئه ، لأنه ﷺ قبل صلاته ورحمته وأفاضها على غيره ، فهو أثنى عليه في نفسه وفي غيره ، ولذلك صح وحدة الرحمة وتعددها كما روي ، ولأن تلك الرحمة معدن الرحمات ، فبها سكن الساكن وتحرك المتحرك وعبد الله بالتسبيح والتقديس وبأنواع العبادات ، لأنها منتهى العابدين ومرجع الأسماء المتقابلة كالقهر والرحمة وغير ذلك ، وبها يعطف الوالد على ولده وسائر الحيوانات بعض على آخر، وكذا الموجودات ، وسرى سرّ العشق والشوق فيهم ، وبعث رحمة للعالمين ، وكان وجوده ﷺ رحمة ومماته رحمة ، وهذه الرحمة العامة ترادف الوجود المطلق المفاض لمحض الجود الذي لم تسبقه رحمة وقابلية وزمان

ومكان ، بل قابليته ذاته ، وتلزمه المعرفة ، وهي الفطرة التي فطر عليها الناس، فقبل بعض لها وعمل بمقتضاها وأبى بعض ، وذهل بعض ووقف آخر، كل على مرتبته .

والغضب مخلوق عرضاً من ماهية هذه الرحمة بانضمام أسباب اقتضاها وجود فعله ، فهي بالله ومنه ، ولهذا ورد **أن رحمته سبقت غضبه** ، فالعالم كلياً وجزئياً من مقتضيات هذه الرحمة ذاتاً وصفة ، ذاتي في الذاتي وعرضي في العرضي ، وذلك يوجب أن يكون الفيض دائماً يتجدد لهم ، بل ليس لهم حقيقة وراء ذلك ، فلا غنى لهم ذاتاً عنه ، وليسوا بالنسبة إليه تعالى كالعبد المملّك من سيده ملّكه ورفع يده عنه ، بل الحاجة ذاتية في بقاء الأول ذاتاً والزيادة ، ولا تكون إلا بالكسر والصوغ ، لأن الزيادة على الأول التام ، كما ترى السراج لا يستغني عن النار في مدده وإمداده للأشعة والسراج ، بل النار التي هي كفعله ، فصح بذلك الازدياد في كل دقيقة لكل ذرة من ذرات الوجود ، والدعاء لهم عليهم السلام بالصلاة ، وتوجهت لهم الزيادة بها ولنا .

تنبيه :

إنما اختير في مقام الدعاء لهم عليهم السلام لفظ الصلاة لكون الصلاة الأشرف والدعاء الكلي الجامع ، فإنها في نفس الأمر صورة الولاية وهيكل التوحيد . ولما كان قوام الوجود وبقاؤه بالرحمة ، وهم عليهم السلام مظهرها وعمد الوجود وركنه ، والمحدث مفتقر لعلته في مدده ، فدائماً يُدعى لهم بالصلاة ، لا يفتر الخلق ، ليحصل لهم عليهم السلام المدد والوصل ، وظهور المعاني التي للصلاة الثلاثة كما سبق في المقدمة ، ولو اختلّت واحدة منها بطل الوجود ، والله المعطي ، وجميع الخلق يدعون لهم

عليهم السلام بالعطاء ويستمدّون بهم عليهم السلام.[1]

[1]- في نهاية نسخة (أ) : تمت في ليلة الثلاثاء الرابع عشر من شهر محرم الحرام سنة ١٢٤٦، والناسخ الشيخ محمد تقي المازندراني.

كتاب

هَل يَقْدِرُ اللهُ
أنْ يَخْلُقَ أفْضَل مِنْ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله ؟

تأليف

الشيخ العظيم المقدس

الشيخ مُحَمَّد بن عَبْد عَليّ آل عَبْدِ الجَبَّار القَطِيفيّ الحَائِريّ

أعلى الله مقامه

(المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله حمداً لا حدّ له ولا منتهى وصلى الله على محمد وآله صفوة المصطفى .

وبعد ، فيقول محمد بن عبد علي بن محمد بن أحمد بن علي آل عبد الجبار :

إنه قد جرت مسألةٌ من الجانب العلي الأواه المحفوظ بعين عناية الله من شرّ الطوارق الساعي في تكميل قوته شاه زاده محمد ولي ميرزا زاده الله علواً وتقى ، ابن السلطان ابن السلطان فتح علي شاه ، خلد الله دولته وأعلى الله رتبتيه بالتأييد والنصر وجعل رقاب الملوك خاضعة لحضرته وحفظ الدين القويم بدولته أعلى الله رتبتيه وأراه ما يتمنّا في ذريته ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

وقد سأل عنها ذلك الجنابُ كثيراً من العلماء ، فبين مصيب للحق أو لبعضه أو مخطئ كذلك لاختلاف الأفهام . فاتفق ورودي دار العبادة يزد قاصداً لزيارة الرضا عليه السلام ، فسُئلتُ عنها وأجبتُ باختصار المقال ، وتطويله في عدة مجالس ، فطلب بعض الإخوان حفظ ذلك في الكتابة ، فأجبتُه لذلك وجعلتها تحفة لذلك الجناب العالي أمدّه الله بصالح البقاء وحفظه من درك الشقاء والبلاء ، ولم أتمكن من الكتابة إلا بعد خروجي من يزد .

فأقول وبالله أعتصم : تقرير السؤال يقع على أنحاء وترجع لواحد ، وستعرف تفصيلها ، **منها هو أنّ الله هل يقدر على أن يخلق أفضل من محمد ﷺ أو لا يقدر**

على ذلك ؟ [1]

[1] - يقول العبد الأثيم والفاني الرميم أثير بن كريم الخفاجي : إني وجدت كلاماً رائعاً لشيخ المتألهين وحجة الله في العالمين الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه فيما نحن بصدده أحبّ أن أذكره لتتم الفائدة، ولقد أجاد فيما أفاد .

قال في كشكوله ص ٥٢٨ و٩٥٥ من طبعة البصرة، والظاهر أنها مطبوعة منفردة في موقع الأبرار، وعللها السيد حسين اليزدي بأن الشيخ ألفها في تشاجر علماء يزد في هذه المسألة، وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد، فاعلم أن الكلام يختلف بحسب اختلاف المقامات. فإن قلنا أنه يخلق على مقتضى الحكمة لأجل تفهيم العباد ما يريد منهم مما فيه صلاحهم وتوقيفهم لما يحب ويرضى ، قلنا أن الإمكان بمعنى المكوّن من الممكنات كما هو مرادنا في قولنا : ليس في الإمكان أبدع مما كان ، أي : ليس في المكوّنات على مقتضى الحكمة أكمل مما كوّن، إذ لو أمكن لكوّن. فإذا كان كذلك قلنا أنه تعالى ما خلق أفضل منه (ﷺ)، ولو فرض شيء أفضل منه ﷺ لكان دون حقيقته ﷺ، إلا إذا أريد به ما في ألواح الباطل مما خلقه تعالى في الثرى بمقتضى أوهام الملحدين، فإنهم إذا توهموا أن الجدار مثلاً أفضل من محمد وأهل بيته صلى الله عليه وعليهم لا بدّ أن يخلق الله ذلك في تلك الألواح المنكوسة فتظهر صورة ذلك في خيال ذلك الشخص المتوهم لأنه يقابل بمرآة خياله تلك الألواح الخبيثة فتنتقش فيها صورة ما في تلك الألواح، فافهم . وان نظرنا في هذه المسألة بنظر النور فيما يحتمله الإمكان بمعنى الجواز جاز أن نقول أنه تعالى قادر على أن يخلق ما هو أفضل من محمد وآله ﷺ، بل قد تحقق في آثار المشيئة مما انطوى عليه من خفايا أسرار القدرة الأزلية سبحانه وتعالى، والقرآن مشحون من ذلك والأحاديث متواردة بذلك، ولكن لا يعقله إلا العالِمون، والعالمون هنا بكسر اللام محمد وآله ﷺ ومن علّموه من ذلك مشافهة من شيعتهم، ولكن لو خلق ما خلق على غير مقتضى الحكمة لما عرف أحد من الخلق شيئاً مما خلق إلا ببيان خاص لا يصلح لشيء آخر، وقد أشرنا إلى هذا التعليل في ملحقات الفوائد .

واعلم أن القوم الذين قالوا ليس في الإمكان أبدع مما كان يريدون بالإمكان الجواز، يعنون : لا يمكن أن تتعلق قدرة الحق عز وجل بشيء يكون أكمل مما خلق. ونحن نقول : هذا الكلام باطل وقدرة الله تعالى لا تقف على حد يمكن العقول أن تقدره، ولهذا قلنا ليس شيء إلا الله عز وجل وخلقه، فكلما تعبر الألسن عن اسمه إما أن يكون هو الله سبحانه أو خلقه، وليس شيء اعتباري ولا ممتنع، بل كل ذلك خلق الله تعالى أي خلقه، ولو لم يخلقه قبل ذلك لما أمكن أن يتلفظ باسم يدل عليه يميزه عند المخاطَب والمتكلم. قال الصادق ﷺ : كلما ميّزتموه بأوهامكم في أدق معانيه فهو مثلكم مردود إليكم . وكذلك قال الرضا ﷺ حين سأله ابن فضال قال : قلت له : لم خلق الله عز وجل الخلق على أنواع شتى ولم يخلقه نوعاً واحداً؟ فقال : لئلا يقع في الأوهام على أنه عاجز، ولا تقع صورة في وهم أحد إلا وقد خلق الله عز وجل عليها خلقاً لئلا يقول قائل : هل يقدر الله عز وجل (على أن يخلق) صورة كذا وكذا، لأنه لا يقول من ذلك شيئاً إلا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالى، فيعلم بالنظر إلى أنواع خلقه أنه على كل شيء قدير. وكقوله ﷺ لما قيل له : اختلف زرارة وهشام بن الحكم، فقال زرارة : النفي ليس بشيء وليس بمخلوق، وقال هشام : النفي شيء مخلوق، قال السائل : فقال لي : قل في هذا بقول هشام ولا تقل بقول زرارة . انتهى.

والحاصل أن الله سبحانه قادر على أن يخلق أفضل من محمد ﷺ إلا أنه يكون على خلاف مقتضى الحكمة .

فإن قلت : فهل يقدر على أن يخلق ذلك ويكون على مقتضى الحكمة ؟

قلت : نعم، ولكنه يكون على خلاف مقتضى الحكمة، لأنه إذا جعل ما هو خلاف مقتضى هو مقتضى الحكمة كان غير معقول، إذ المعقول أن الأعوج أعوج ، فلو جعل الأعوج مستقيماً فإن كان في حال أنه أعوج كان ما قلنا، وان أردت أنه يغيره عن حقيقته إلى حقيقة أخرى فهو قادر، ولكن هذا من مقتضى الحكمة .

ثم يا عباد الله الضعفاء لا تقدروا عظمة الله على قدر عقولكم فتهلكوا.

وأما الاحتمالات والتجويزات والفروض التي تفرضونها وتعتبرونها فليست من الحق والنور، فإن العلم نقطة كثرها الجاهلون. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين. (الخاتم الشريف) أحمد بن زين الدين.

الجواب ، ويقع في مقدمة وفصلين :

المقدمة

وهي تشتمل على مسألتين :

الأولى :[1]

اعلم أن للهِ قدرة ذاتية هي عين الذات الأحدية واللاتعين الساذج المبرئة عن جميع القيود والإطلاقات حتى عن قيد الإطلاق وعن جميع الاعتبارات ، لأن لها حكم الذات ، ولا نسبة لها ولا إضافة ولا مشابهة ولا مخالفة إلى غير ذلك من صفات الإمكان ، لأن لها حكم الذات ، ولا إثبات لها في رتبتها ، وإنما لها فيها عدم التحقق ، وانتهاء تلك الصفات والأحكام إلى فعله القائم به قيام صدور لا قيام ركنية ولا لزوم ولا اتحاد ولا عارض بمعروض ولا صفة بموصوف ولا ماهية بموجود ولا بالعكس ولا غيرها مما يجري على الممكن ، وإلا وقع الاشتباه بين الخالق والمخلوق وجاء التركيب ، وإنما ينتهي الممكن إلى مثله ، وعود كل شيء لمبدئه ، وهو فعله ، وجميع ما يعتبر به عن الذات وصفاتها الذاتية فإنما هو للعنوان الشفاهي ومبدأ الاشتقاق من فعله لنفي الزيادة أو لتحديد الغير أو لإبطال ما أحدثته الأوهام الباطلة ، فهو قادر ولا مقدور لا خارجاً ولا اعتباراً ولا وهماً ولا فرضاً ، فالفرض والمفروض هنا محالان ، ومن البديهي أن المقدور شرط ظهور القدرة لا كون الذات بنفسها قادرة . واعتبر بالكثيف والمستنير، فإنه شرط لظهور الاستنارة لا لكونه مستنيراً بذاته ، فهو كذلك

---

[1] - أقول : إن المصنف أعلى الله مقامه قال : (ويقع في مسألتين)، وذكر الأولى وذكر تحتها نقطتين (الثانية والثالثة)، ثم قال : (المسألة الثانية). هذا في مخطوطة جامعة طهران، وأما مخطوطة القطيف فساقط منها آخر النقطة الثانية والنقطة الثالثة والمسألة الثانية للأسف الشديد .

وإن لم يكن كثيفاً ، وتفصيل جميع ذلك ليس هنا موضعه ، وبهذه القدرة تتحقق القدرة العامة ، وهي القدرة إذ مقدور ، ولها مراتب كلها في الخلق ، إن شئت قل اثنتين أو ثلاثاً أو خمساً أو غيرها ، وتختلف باختلاف الاعتبار لأنها في مقام الخلق الأولي القدرة إذ مقدور إمكاناً لا كوناً ، وتشتمل على الإمكان الحاصل بالأمر الفعلي أو قل الذي بها للإمكان ، وهو هيئتها ، وعلى الأمر المفعولي وهو الحقيقة المحمّدية ، وعلى ظهور شؤون الأول والحامل له ، وهي محل الإمكان ، وبه بدأ الظهور وهي هيئة المشيئة ، والمشيئة هيئة القدرة ، قال الله تعالى : ﴿وكان أمر الله قدراً مقدوراً﴾، ﴿وكان أمر الله مفعولاً﴾، ويجمعها الربوبية إذ مربوب إمكاناً ، أو قل العلم إذ معلوم كذلك ، فالعلم والقدرة متساوقان إمكاناً وكوناً .

الثانية :

إذ مقدور أو معلوم كوناً ، ويشمل الكون العقلي ، وهو مقام المعاني ، أو الروحي أو النفسي أو المثالي أو العنصري أو في المواليد الثلاثة ، إلى سائر ما أجملنا ذكره ، وهذه رؤوس المشيئة الإمكانية في الكونية .

الثالثة :

مرتبة التعيين والتشخيص وبروز المعلول جامعاً لعلله وأسبابه مطلقاً بحسب قابليته المجعولة وتشخصه ، وكل لاحقة أخص من السابقة مطلقاً ، وفيها ما في الأولى وزيادة ، بمعنى ظهورها لها بها بحسب قابليتها ، ونسبتها لها نسبة الصفة إلى الموصوف ، وبالعكس بالعكس .

وقول بعض الحكماء وأنه لا التفات للعالي للسافل ليس مطلقاً ، وإمكان كل شيء

أعمّ وأجمع من أكوانه ، وفيه ما فيها وزيادة ، وكل هذه مراتب علم لشموله لحقائق الأشياء ، وإطلاقه على المعلوم ظاهر عقلاً ونقلاً ، ومنها قوله تعالى : ﴿**علمها عند ربّي في كتاب**﴾ الآية ، ﴿**وكل شيء أحصيناه في إمام مبين**﴾، ولإحاطة علمه بالحقائق والصفات والأفعال ، فليس هو عرضاً ولا نسبة ، وكلامنا هنا في العلم إذ معلوم ، ولا يسع المقام تفصيل ذلك عقلاً ونقلاً .

المسألة الثانية :

من التواتر من وجوه عقلاً ونقلاً أن الله اختار محمداً (ﷺ) وطهّره واصطفاه في عالم الأمر بمشيئة الأمرية على جميع المكوّنات والممكنات على علم منه وبالمحل القابل لذلك ، قال الله تعالى : ﴿**ولقد اخترناهم على علم على العالمين**﴾، ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾، ﴿**إنما يريد الله ليذهب**﴾، الآية .

فاصطفاؤه في مقام المشيئة الذي هو الأعلى والأقرب ، وجعله خزانة علمه وحلمه ذلك ، وولّاه أمر جميع الخلق ولم يرفع يده عنه في ذلك ، فهو ترجمان كذلك وحي وجودي ، أو تشريعي في أول مقاماته إلى ما لا نهاية لها ، ﴿**والله غالب على أمره**﴾، ﴿**ولا معقب لحكمه**﴾، ﴿**والله الغني وأنتم الفقراء**﴾، وهو مظهر فعله الحامل لأمره وباب المبدأ والعود ، فلا أوسع منه وأجمل مطلقاً ، ولا يكون كذلك إلا واحد .

وأقامه مقامه في التبليغ في جميع عوالمه بدءاً وعوداً ، وهي ألف ألف عالم وأكثر، فلا ينال وجود أو يصل له ذاتاً وفعلاً وصفة من الدرة إلى الذرة إلا به وبفضله ، فهو الذي وسع التجليات ، وخلق لأجله تعالى ، وخلق الأشياء طراً له ﷺ ، ومعلوم حينئذٍ أنه لا يكون إلا واحد كما أرى الله ، لأنه مختاره ولا جهل فيه ، ولا يختار إلا الأصلح والأتم الأكمل ،

وإلا عاد النقص إليه تعالى لنقص دليله الدال عليه بجهة الدلالة ، ولا يعرف بالنقص ، ولا يخفى عليه خافية ولا عجز فيه ولا يخل ولا مانع له ، فتعين من جميع ذلك أنه لا يكون كذلك إلا محمد ﷺ ، وما يوهم خلاف بعض ذلك فمعارض بوجوه عقلاً ونقلاً ومرجوع من وجوه فيجب تأويله ، ومنه ما يفهم منه وقوع للاختيار وللاصطفاء لهم بعد مشاركتهم لغيرهم ، وفي بعضها خلق وكذا وكذا واختار منها ، أو أتم ، وكذا لفظ اختار كذا من كذا ، لدلالته على وجود الكل أولاً والاشتراك في رتبة كونية ، وحمل على أحد وجوه :

إما على الواحد المتعارف وما يناسب حال السائل ، أو بالنسبة إلى ظهورهم متساوٍ مراتب عودهم ، أو على سلخ لفظ اختار كذا من كذا عن المعنى الخاص ، بل هو للأعمّ ، ويستعمل كذلك ، أو بمقام المشيئة الإمكانية للكل ، وهي لا تدل على الشركة التي يلزم منها المحذور السابق المنافي لما سبق عقلاً ونقلاً ، ومطهّرون بمقتضى الإرادة في كل رتبة كونية وبحقيقتهم وفي ظهوراتهم ، إذ كل شيء بهم قائم ، قال الله تعالى : ﴿**ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره**﴾، ﴿**ومن آياته خلق السموات والأرض**﴾، ﴿**سنريهم آياتنا**﴾ الآية ، وأمثالها كثير ، وهم عليهم السلام آياته كما تواتر ، وقال علي (عليه السلام) : **كل شيء بأمره قائم ؛ وبمشيئتك التي دان لها كل شيء وبنور وجهك الذي أضاء له كل شيء** ؛ وهذا كثير في الأدعية والخطب وغيرها ، متواتر من وجوه ، فلا شك من كون به القبض والبسط كما دلت عليه أحاديث العقل والجهل ، والكتاب ، وغيرها ، ولا شك حينئذٍ أنه لا يكون أفضل منه وأجمع ، لأنهم يده كما روي ، وتفصيل ذلك مما يطول فتأمله .

الفصل الأول :
في أنه هل يمكن أن يكون في الكون أفضل من محمد ﷺ، والمراد به المشيئة الكونية ، أو لا يمكن ؟

فنقول : لا يمكن فيه ذلك فلا كان فيه ولا يكون أفضل منه ﷺ ، والأدلة العقلية والنقلية عليه متواترة ، لأن كون الكون من فاضل قابليته ذاتاً وصورة وفعلاً وصفة ، وقابليته لا يسع أكثر منه كما شاء الله ، ولأنها نهاية الإمكان ، فهو تام في التمام والكمال وإن لم يتناهى في مرتبةٍ ، ولأن الفاضل لا يصل لمقام ذي الفضل ، ولأن فعل الله بمقتضى قوابل الأشياء المجعولة بالوجود لا بحسب السبب ، وإلا وجب عود الكل لنفس واحدة ، وهو يوجب البخل ، وخفاها أكثر مراتب الجود والمعرفة ، وعدم استنارة نوره الدال عليه تعالى ، وهو بعدم الدلالة فيعدم تعالى ، والفرض بخلاف ذلك ، ونهاية ما تحتمله القوابل ذلك ، وهو كونه الذي هو محل المبدأ لا إلى نهاية ، وهو مقتضى حكمة الوجود به ، وما سبقت به المشيئة الأمرية ، ونهاية الاختيار ، وكمال الاصطفاء ، ومراعاة الأصلح ، وتقديم الأشرف ، فلا يكون في الكون أفضل منه ﷺ ، وإلا بطل جميع ذلك ، وهو محال ، فكل عالم يتجدّد لا إلى نهاية هو المولّى عليه والأفضل ، وهو ﷺ باب بدئه وعوده ولا أقرب منه له تعالى .

ولا يجوز بقاء فرد أكمل يمكن كونه في الكون ولم يبرز ، وإلا لزم البخل وتقديم غير الأشرف والأفضل ، بل كلما فرض فيه غيره يكون هو، وهو الواقع ، إلا ما في دائرة الجهل ، ولا كلام فيه ، ولو كان لم يمكن الاختيار والاصطفاء في الأزل وعالم الأمر الذي لا نهاية له ، إذ فرض أنه يمكن في المشيئة الكونية وجود أفضل مغاير له ، ولا يقال يمكن فيه ، وجاز كون المصلحة تعلقها بالمفضول مراعاة للعالم ، فإنه يجب كونه هو الأصلح بحسب

قابلياته إلى ما لا نهاية ، ويزيد عليها ، وحينئذٍ يكون ممتنع الوجود في الكون بمقتضى الحكمة الكونية والمشيئة الإمكانية الكونية ، ومراعاة ذلك في جميع العوالم ، والله القاهر لعباده والغالب على أمره ، ولا تخفى عليه خافية ، ومحيط بما لا يتناهى بما لا ينتهي.

فلا يمكن في الكون أفضل منه ﷺ ، فغيره فيه مستحيل بما شاء الله وأراده وقدّره وقضاه وأمضاه ، وهذا ظاهر عقلاً ونقلاً عموماً وخصوصاً ، كالحاكم بأنه أفضل ما كان ويكون مما هو استغراق حقيقي وجودي ولا مخصّص له فيعمّ بل لا مساوي له رتبة فيه فضلاً عن الأفضل إلا هو ﷺ ، وإلا بطل جميع ما سبق ، وهو محال .

وأي قدرة أبلغ من ذلك ؟! ومن أقدر ممن يخلق مثله ؟! فغيره فيه عجز ، والله لا يوصف به ، فهو لا شيء مطلقاً ، ومثله ما في توحيد الصدوق : **سئل الصادق عليه السلام : هل يقدر الله أن يدخل الدنيا البيضة لا تصغر الدنيا ولا تكبر البيضة ؟ فقال عليه السلام : ذلك عجز، والله لا يوصف به .**

ومن أقدر ممن يلطف الدنيا حتى تدخل البيضة أو يكبر البيضة حتى تسع الدنيا ؟! وهذا دخول محسوس في محسوس مع بقاء أبعاد كل ، فلا ينافيه حديث الكافي ، فلا تتوهم أن الله يقدر على ذلك أو لا يقدر ، فهو لا شيء مطلقاً ، فلا تتعلق به قدرة ولا عدمها ، وكذا وجود أفضل منه غيره في عالم الكون ، لأنه ممتنع فيه بمقتضى الحكمة ، وذلك وأمثاله نشأ من تصور الأوهام الشيطانية للأشياء حال الانفراد بحال الاجتماع ، والحكم عليها حينئذٍ بصفة الانفراد ، أو تصور نهاية الشيء بأنها غيره وليس في نفس الأمر غيره ، فيتصوّر الوهم أفضل مغاير، وإذا حققه وطلب لكونه لم يجد غيره ، ويدل على ذلك أيضاً أن مما اقتضته حكمة الوجود ومشيئته تعالى وما عليه الوجود من صدور الأكمل هو أن الواحد ما

صدر عنه إلا واحد فلا يصدر اثنان ، ولو كان فيه أفضل أو أمكن صدوره فيه جاز بحسب الصدور، وواقعه صدور أكثر من واحد ، ومتواتر النص معنى والبرهان على خلافه ، وعليه الحكماء من أن الواحد ما صدر عنه إلا واحد .

وما يعبر به بعض هنا من أن الواحد الحقيقي لا يمكن أن يصدر عنه إلا واحد ، ويأخذ الصدور بحسب القدر والإمكان وإن لم يقع ، فعبارة غير صحيحة وخلاف مراد متقدّمي الحكماء ، والحكمة على خلافها ، وكذا ثبوت الاختيار له ، وستعرف بيانه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

لا يقال الحكم عليه تعالى بذلك ينافي عموم قدرته ، وهو على كل شيء قدير، وعدم تناهي جوده ، فهو دائم ذو يد جديد ، فهو غير السابق ، فيمكن الأفضل في الكون ، قلنا :

المشيئة الكونية وجه من المشيئة الإمكانية ، ووجهها الكلي محل ظهورها الكلي ، وهو بحسب قابليتها وصفتها الظاهرة لها بها ، ولا انقطاع له ، فالظاهر بحسب ما حمل وتحمله ، وليس كلما في إمكان القدرة يجب وقوعه ، فقد يبقى في الإمكان أبداً لمنافاة الحكمة له ، وسبق وعده تعالى بخلافه ، أو كونه نهاية الكون وأفضله ، فكلما ظهر المدد به له من إمكانه كان هو الكون الأول ، ﴿وما عندكم ينفد وما عند الله باقٍ﴾ بإبقاء الله له .

وعرفتَ أن فرض غيره فيه محال فلا تتعلق به قدرة ولا عدمها كنظائره مما سبق ، فعلى الزيادة توجب نقصه قبل ، فحصل الأفضل منه في الكون ، بل دائماً هو كذلك ، قلنا :

يدل على نقصه بالنسبة إلى خالقه وافتقاره له لأنه لم يستغن عنه ولم يرفع يده عنه ، فهو لا استغناء له عنه فيما حصل له ولا فيما يأتي، وهو في كل مرتبة تام مع عدم حصولها، وكذا بعد الزيادة ، فهو فيها في مراتب كمال ، فدائماً هو الأفضل ، لا أنه ناقص ويتمّم بها،

وإلا لزم كونه ناقصاً ومفضولاً دائماً ، وليس كذلك ، نعم ، كذلك بالنسبة لخالقه ، وهو حديث آخر.

نعم ، يمكن وجود مثله ﷺ في مرتبة الأقرب إليه والبدل ، وكان ، وهو علي (عليه السلام)، فهو مثله وبدله في رتبته لا في رتبة محمد ﷺ ، لأنه أفضل منه ، وجهة الأفضلية لا تنافي المثلية والبدلية ، قال الله تعالى : ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها﴾، فهو القائم (عجل الله فرجه)، فإنه أفضل من أبيه (عليه السلام) ، ﴿أو مثلها﴾ علي عليه السلام ، وهم عليهم السلام جميعاً أمثال وأبدال ، كل في رتبته بعد وجودهم ، وبالنسبة إلى جميع من سواهم من الخلق طراً متساوون ، وتفضيلهم إنما هو بحسب فطرة وجودهم .

والذي اقتضاه الجمع بين الروايات أن أفضلهم مُحَمَّدٌ ﷺ ثم علي ثم الحسن ثم الحسين ثم السجاد ثم الباقر ثم الصادق ثم الكاظم ثم الرضا ثم الجواد ثم الهادي ثم العسكري ثم فاطمة عليها السلام ، وهم عليهم السلام بعد وجودهم ومراعاتهم بالنسبة لجميع من سواهم وقيام بعض بدل آخر كل في رتبته أمثال ، ولا يمكن أن يكون في الكون أفضل من كل واحد في رتبته ، بل لو فرض فيه كان هو هو علي عليه السلام نحو ما عرّفناك ، ولا يمكن أيضاً المساوي في رتبته غيره ولا مثل من غيرهم ، فافهم .

وهم أمثاله العليا كما نطق به الكتاب والسنة ودل عليه العقل ، فإنهم آيته وصفته الدالة ، ويدل أيضاً على عدم إمكان وجود أفضل منه كوناً ، فالقدرة إذ مقدور كوناً وعيناً لم تقتضِ سواه بدءاً وعوداً ، لأن دائرة العقل والجهل قائمتان به ذاتاً وعرضاً ، وللمشيئة الحامل لها رؤوس بعدد الخلائق ، فنسبته لا إلى جميع الدائرتين ، له نسبة للأشعة إلى الشمس ، أو إظلال الآثار لها ، وكلما يتجدّد في الكون لا إلى نهاية تشمله دائرة العقل ، وقائم بأمره قيام

ركني وتقويمي وظهوري .

فإذن كلما تفرض غيره إذا حققته ، إما يكون هو هو ، أو افتراء ومن الأكاذيب الذي لا تحقق له أصلاً ، وكذا إذا تأملت جامعيته شريعته وكونه ﷺ الخاتم للشرائع كما اتضح عقلاً ونقلاً وجدتَ ذلك صريح الدلالة على أنه لا يمكن في الكون أفضل منه ، ويبقى له الصعود في المراتب الكمالية بتعليم الله التي لا نهاية لها ، وكلها تبرز من إمكانه والقدرة إذ لا مقدور كوناً ، أو قل العلم إذ لا معلوم كوناً إلى كونه فتدبّر، وأيضاً لا بدّ وأن يكون الصادر الأول معدن التعريف والمعرفة وأجمع أسماءه ومعدن رحمته ومظهرها بجميع أنحائه ، فكل شيء كون أو سيكون ، ولا شك في الإمكان ، وهو مظهره وباب بدئه وداخل في إمكانه ، لأنه الحامل له جملة ، فلا يمكن في الكون أفضل منه ﷺ ، بل الحكم كذلك في جميع الأربعة عشر عليهم السلام.

قيل : ما معنى قولك أنه كلما فرض غيره في كون من الأكوان الوجودية كان عين الأول ، فلا يمكن غيره ، فكيف يكون الغير عين الأول ؟! وإلا لم يكن ثان !

قلنا : فرض الغير لا بد وأن يكون بحسب ابتداء الفرض من غير إمكانه ﷺ ، وحينئذٍ إما من دائرة الجهل والعناد ، وهو باطل بحث كما سيأتي ، أو من دائرة العقل ، فلا بدّ وأن يكون دونه ومن فاضله أو هو هو ، لأنه نهاية الإمكان والحامل له ، وليس فوقه إلا الوجوب ، فهذا الممكن إما عينه أو دونه وشعاع منه ، ولا يصح فرض كون الثاني مثله فضلاً عن الأفضلية ، والأول هو هو . ولما كان ما يفرض غيره إذا حققته لا بدّ وأن يكون من إمكانه وغيب سره كان إذا برز لا بدّ وأن يكون هو الأول ، فإن إمكان كل شيء كالمادة له القابلة لصور كثيرة لا إلى نهاية ، ولا تختص بقبول واحدة دون غيرها ، فكل صورة برزت واتصفت بها من إمكانها ، وتكون عين الأول للمناسبة والقبول ، وإن كانت غيرها بوجه ،

فإن كان صعودها في الصور وترقيها فيها في مراتب كمال بعد نقص في التمام أو للكمال ظهر التفرقة ، وقوته المغايرة ، وإن كان في مراتب الكمال بعد التمام تماماً وكمالاً فلا نقص حينئذٍ في أحدهما قبل حصول الزيادة كان الثاني عين الأول وقويت المشابهة والمساواة ، وإن كان بينهما فرق من وجه لا ينافي ذلك ، ولو لم يكن عين الأول ما كان غنياً في إمكانه قبل وبرز منه ، وما كان زيادة كمال بل إعدام وإيجاد ، فالعامل مطيع أو عاصٍ في كل آن حقيقته ، ومادته غيره في الآن السابق ، لاحتياج الممكن في بقاءه الأول وإمداده إلى مددٍ جديدٍ ، فهو دائماً مفتقرٌ متجدّد ، قال الله تعالى : ﴿**وترى الجبال**﴾ الآية ، ﴿**بل هم في لبس**﴾ الآية ، وقال عليه السلام : **كل شيء بأمره قائم** ؛ وقال تعالى : ﴿**إن الله يمسك السماوات**﴾ الآية ، وكان المحشور غداً غير الأول ، وجميع ذلك باطل ، فتعين كونه الأول . ومعلوم أن الشيء إنما يُمدّ بما يناسبه ويجانسه ، حتى إذا لاحظت في مقام الكثرة مقام المعاني والصور والخيال فالمدد الثاني هو الأول ومن إمكانه ، وكذا ما ينسى يرجع في غيب إمكان الشيء ، وإذا تذكره كان الأول وإن غايره بوجهٍ ، وكذا اللبنة ، وإذا كسرتها وأعدتها في ملبنها ، وهكذا هي الأولى وإن غايرتها بوجه لا يضرّ ، كما مثل بعضهم عليهم السلام لأجسام الآخرة والدنيا في إعادتها ، وكذا في النخلة واستمدادها بالثمرة في كل سنة ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على ذلك .

وإذا تأملت في إمكانك وكونك والسراج والأشعة والشمس وضيائها والصورة والوجه وجدت مثال ذلك وآيته ، كما قال الله تعالى : ﴿**سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم**﴾ الآية ، وهم عليهم السلام آياته الوجودية والأفعالية والصفاتية ، ويجمعها الأمرية ، ولو غاير الثاني المفروض أفضل الأول في الكون ، ولا بدّ من كونه من إمكان مغاير ، لزم تعدّد

الدليل والدلالة ، وعرف الله بالتعدد والكثرة ، وذلك محال ، وأشار إلى نحو هذه المسألة أيضاً في أجسام أهل الجنة والنار والثواب والعقاب ، فقال عز من قائل : ﴿**إنما تجزون ما كنتم تعملون**﴾، ﴿**كلما رزقوا منها**﴾ الآية ، وقال ﷺ : **إنما هي أعمالهم رُدّت إليهم** ؛ فنعيم الآخرة هو نعيم الدنيا مادة وإن تنوّع صوراً وزاد بسبعين درجة ، وهو هو عوداً مع ذلك ، وقال عليه السلام : **انتهى المخلوق إلى مثله** ؛ ونهاية الخلق إلى محمّدٍ (ﷺ) وبه وله ، قال الله تعالى :﴿**كما بدءكم تعودون**﴾، ومن ذلك يتّضح أن الاتحاد لا ينافي التجدّد والتعدّد لا إلى نهاية ولا يبطله بل يقويه .

وإذا خفي عليك أمر في مقام فتصوره ولاحظه في مقامه الفرعي ، فهو آيته ودليله ، ولو لم يكن في الأصل كذلك ما ظهر فيه .

فاتّضح أنه لا يمكن أن يكون في دائرة الكون أفضل منه ولا مِن آله ، ولو فرض وكان كان هو الأول ، أو باطل مجتث لا تأصل له ، كمفروض أهل العناد والكفر ، ودعوى نبياً آخر وخليفة غير محمد وعلي (صلى الله عليهما وآلهما) في الكون ، وذلك حدث من أوهامهم الباطلة ومن مقتضى ماهيتهم المجتثة ، والإنسان مختار ، فحدث ذلك بمقتضى التخلية والمشيئة العرضية كما حدث شريك لله في أوهام المشركين ، ولا بأصل لهما ، ولا يعلمه الله ، وما يصورونه ويتوهمونه ليس شريكاً أو مثله بل مخلوق في أقل مراتب الخلق، فلا شريك له مطلقاً ، ولا أفضل منه ﷺ حتى في دائرة الجهل ، ولا عبرة بما أحدثه أوهام أهل العناد وإن وضعت عبائر لإبطالها ، لِما عرفت من امتناعه الذاتي بمقتضى الحكمة وما اقتضته ، وسبق المشيئة الكونية والإمكانية في الكون ، ولمراعاة الأشرف والأصلح ، وعدم البخل ، وإحاطة علمه ، ولغير ذلك مما سبق .

هذا ونقول أن أهل الباطل ما ادعوا مرتبة محمد ﷺ وآله ولا طمعوا فيها ، بل في بعض التولية الرسولية الطاهرة وجمع المال وخفق النعل ، لعدم دعواهم الأعلمية ولا التولية على الكل ، ولا كونهم محل الوحي ومهبطه ، إلى غير ذلك مما يطول تفصيله ، وحينئذٍ فلك أن تقول ما ادعي مثلهم وأفضل في دائرة الجهل أيضاً ، ولا طمع في إدراكهم طامع من الدائرتين فتأمل ، إلا أن تريد بالمماثلة والأفضلية في الجملة أو في ظاهر تسميتهم .

تنبيهات :

الأول :

إذا تحققتَ حالهم وعرفته في الكون ظهرت لك عدةٌ من صفاتهم الخاصة بهم :

منها أنه لا يمكن في الكون أحد أن يعرفهم بحقيقتهم ، بل بوجه منها ، وهو ما ظهر للعارف منهم له به ، ويمكن لواحد منهم أن يعرفهم بحسب الأقربية والبدلية على نحو ما أشرنا له ، ويمكن في الإمكان ولا يكون أبداً أن يعرفهم أحد غيرُهم .

ومنها جميع الوجود ذاتاً وفعلاً وإضافة ثنائهم ، أي ثناء منهم على الله ، أو ثناء خلقه على الله بهم ، أو ثناء لهم ، كل مراد ، ولا يحصي واحدٌ غيرهم ثنائهم سواء كان الإحصاء بمعنى العدّ أو الإحاطة ، ويحصيه أحدُهم على النهج السابق لا مطلقاً ، وإنما لم يكن لغيرهم لأنه بعض ثنائهم ، ولا إحاطة له إلا بما ظهر له وعرف ، وهو بعض ثناء من ثنائهم كما عرفتَ .

نعم ، يمكن بحسب القدرة الإمكانية خاصة والمشيئة الأمرية ومقام المسمى أن يحصي أحد سواهم ثنائهم الوجودي والأفعالي بحسب الإمكان وقدرة الله الإمكانية ، ولكن لم تبرز، فليس كلما أمكن برز، وإلا لم يصدق قوله تعالى : ﴿**ولا يحيطون بشيء من علمه**﴾

الآية ، ﴿عالم الغيب﴾ الآية ، والمراد به العلم الإمكاني ، والقدرة ترادف العلم ، وبالعكس ، ويكون إمكانياً وكونياً ، وكذا في الذاتي ، ولا كلام فيه ، وقول أكثر أهل الكلام أن العلم أعم من القدرة لتعلقه بالممكن والواجب ، والممتنع محال مطلقاً ، بل هما سواء ذاتاً وإمكاناً وكوناً ، ولو اقتضى الإمكان الوقوع أحيط بالقدرة وتناهى المدد ، وغير ذلك مما هو باطل ويلزم ، فيمكن أن يرفع الله بقدرته من يشاء إلى ما يشاء بحيث يحصي ثنائهم غيرُهُ ، ولكن لا يقع ، ولو فرض وقوعه كان هو هو ﷺ . نعم ، جميع ما سواهم إلى ما لا نهاية يحصي ثنائهم الظهوري لهم بهم لا الذاتي الخاص بهم عليهم السلام ، لأن ما سواهم مطلقاً هو نفس ثنائهم ، ولا وجود للممتنع الذاتي مطلقاً ، حتى اعتباراً وفرضاً ، ولا يعلمه الله ، ووجوده اللفظي أو الوهمي مقدور ومعلوم له غير ممتنع ، والوجوب الغيري لا يخرج به محله عن الإمكان ، والممكن والإمكان مخلوقان لله .

نعم ، يكون متعلق القدرة الكونية أخص من متعلق القدرة الإمكانية ومن العلم الإمكاني أيضاً ، وهو لازم مما سبق ، لأنه **ليس كلما في الإمكان يبرز في الكون ، بل بعضه يمكن وقد يبرز وبعضه لا يبرز أبداً فيبقى في إمكانه ، ويكون حينئذٍ ممتنعاً بالغير**، وهذا ما يقتضيه اختياره ، بمعنى إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، فمشيئته تتعلق بالفعل والترك لا بالفعل خاصة ، فهي أحدية ، وليس في ذلك دلالة على مغايرة العلم للقدرة بل على الاتحاد ، لأن المعلومات منها إمكانية أو كونية ، وكذا المقدورات ، وسيتضح لك ذلك في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى .

الثاني :

قد اتضح لك أن كون غيره ﷺ في الكون في ما كان أو يكون إلى ما لا نهاية في

عوالم الله تعالى أفضل منه أو مساوياً له غيره محال وممتنع ذاتي بالغير ، أما بحسب الإمكاني وإن لم يتصف بالكون بل محال فيه فلا ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى . ولا منافاة بينهما، **لأنّ ما في الكون أخص مما في الإمكان** ، وكذا ما في القابلية الأولى ومقام الظهور أخص مما يمدّه الفاعل والعلة الفاعلية والمظهر .

الثالث :

ومَن تأمل فيما سبق ويأتي ظهر له أن جميع ما استدل به القائل بأن فرض أفضل منه مستحيل ذاتي كوناً وإمكاناً ، فهو كشريك الباري لا تتعلق به قدرة ولا لا قدرة ، وليس معلوماً لله مطلقاً ، إلى غير ذلك من لوازمه ، إنما يتم ويلزم إذا أخذ بحسب الكون لا الإمكان ، وبمقام القدرة الكونية لا الإمكانية ، والتفاوت بينهما بديهي لمن له أدنى ذكاء عقلاً ونقلاً ، أشرنا لبعضها . ومن هنا حصل الاشتباه على بعض فقال بالعموم ، ومفاسده كثيرة ، وسيأتي التصريح بجملة منها ، فهو جعل ما في الإمكان مساوياً لِما في الكون ، نعم ، هما متطابقان ظهوراً ، ولا تفعل إلا بها بحسب المظهر الكلي ، وهو الحقيقة المحمدية الأمرية ، وأين ذلك من المساواة الكلية حتى أنه يوجب القول بأن كلما في الإمكان لا بد وأن يكون في الكون ، والمشيئة الإمكانية سابقة ، وكذا القدرة . نعم ، كلما فيه مما يقتضيه في الكون لا بد وأن يقع ولا يقع غيره بمقتضى مشيئته وحكمته ، وتبقى أشياء يمكن بحسب القدرة ويعلمها إمكاناً ولا يشاؤها كوناً ، كما سيأتي تفصيل جملة منها فتفطن .

الفصل الثاني :

في أنه هل يقدر الله أن يخلق بحسب القدرة أفضل من محمد ﷺ وإن لم يقع بمقتضى المشيئة والحكمة الكونية ، فهو حينئذٍ ممتنع غيري كما عرفت ، أو لا يقدر على ذلك ولا يمكن فهو مستحيل ذاتي ؟ [1]

---

[1]- يقول العبد الحقير الفقير أثير الحفاجي : أحبّ أن أذكر ما المصنف تكفّل بصدده، سؤالاً وجهه الشيخ محمد حسن بن محمد إلى حامل الأسرار الشيخ علي نقي بن شيخنا رئيس العلماء الشيخ الأوحد والفرد الأمجد أعجوبة الزمان الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامهما، وهو ما هذا نصه : قال سلمه الله : (المسألة الثالثة) : إن الله تعالى هل تعلق قدرته بخلق نبي قدره أعلى من قدر نبينا ﷺ أم لا ؟ أقول : هذه المسألة وأمثالها من الفرضيات التي تفرضها الأفكار المخيلة من شُبه النفوس المدجلة، وكثيراً ما تكون مثل هذه الأفكار سبب زلل القدم فتقذف صاحبَها في كل وادٍ سحيق، وسأذكر لك منشأ هذه الشبهة ثم الجواب عنها.

فاعلم أن منشأها هو أن قدرة الله تعالى إن أمكن أن تتعلّق بخلق نبي أفضل من نبينا ﷺ وجب أن يوجد، لأن الكامل المطلق يجب أن تكون إفاضته كاملة لا تحتمل النقص في الإمكان، وأيضاً كلما جاز له وجب في حقه لأنه تعالى بسيط مطلق لا جهة فيه ولا جهة، فيجب عليه ما جاز له وإلا لم يجز له، فيلزم أن يكون رسول الله ﷺ مفضولاً مع أن هذا خلاف إجماع المسلمين، والآيات والأخبار تنفيه، وان لم يجز أن تتعلق قدرته تعالى بخلق نبي أفضل من نبينا ﷺ لم يكن قادراً مطلقاً فيلزمه العجز، لأن معنى القدرة المطلقة هي التي لا تنحصر في شيء بخصوصه بل تُعلق بكل ما يمكن فرضه .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن لله تعالى قدرتين : قدرة ذاتية وقدرة فعلية، فالقدرة الذاتية لا تعلق لها بشيء ولا تعلق لشيء بها ولا يصح نسبتها إلى شيء ولا نسبة شيء إليها ولو فرضاً أو بغير، لأنها ذاته تعالى بلا تكثر ولا جهة ولو جهة فرضية . وأما القدرة الفعلية فهي التي تتعلق بالمقدورات وتنسب إليها المكوّنات، وهي قدرة مطلقة في رتبة الإمكان لا في رتبة الأزل، يعني أنها تتعلق بكل مقدور وبكل ما يمكن أن يكون مقدوراً، ومن الشبهة مناط ورود هذه الشبهة وأمثالها.

فأقول : إنه لا يصح أن يسلب إمكان قدرته تعالى عن خلق شيء أفضل من نبينا ﷺ، لأنه سبحانه قادر مطلقاً لا ينسب إليه العجز في أفعاله تعالى، بل هو قادر على ما يريد، ومع ذلك لا تتعلّق قدرته تعالى بخلق نبي أفضل من نبينا ﷺ لا لعجز في القادر أو قصور في القدرة وانما هو لعجز في المقدور، فنسبة عدم الإمكان إلى المكوّنات لا إلى قدرة المكوّن تعالى، والعجز في القابل لا في الفاعل، فيمتنع أن يكون في المكوّنات مثله إذ لا يسع الإمكان إفاضة أكثر مما برز فيه .

لا يقال : لم لا يوجد الفاعل القادر المختار قابلاً أفضل مما أوجد؟ لأنا نقول أنه تعالى يخلق الأشياء على طبق الحكمة باقتضاء قوابلها، فلو خلقها بالقسر على غير اقتضاء قوابلها لم تكن الأشياء هي هي بل تكون غيرها، ويفسد نظام الوجود وتبطل الحكمة، على أنا نقول أنه سبحانه كامل مطلق قادر مطلق، فلما أفاض بكرمه ما أفاض ملأ حدود الإمكان، فلم يبق فيه ما يسع إفاضة ثانية، وإلا لم تكن إفاضته الأولى كاملة فلم يكن كاملاً مطلقاً، وكان أول فائض عن فعل الله هو نبينا ﷺ محمد بن عبدالله، فملأ الإمكان وأضاءت بنوره أقطار الاكوان، فكلما يمكن أن يكون أفضل الخلق أو يفرض أن يكون في الإمكان فقد كان، وهو سيد ولد عدنان ﷺ، فنفس تعلق القدرة إنما هو نفس للمقدور لا نفياً لشمولها، ولأجل ذلك يقال أن قدرته لا تتعلق بالمحال ولا يقال أنه تعالى لا يقدر على المحال، لأنه تعالى لا عجز فيه، ولا يصح نسبة العجز إلا عن مقدور ممتنع، فإذا لم يكن مقدور لم يتحقق عجز. وقد أجاب عليه السلام حين سئل : هل يقدر ربك على أن يدخل الأرض في البيضة لا تكبر البيضة ولا تصغر الأرض؟، بما معناه أن من يقدر أن يكبر البيضة حتى تسع الأرض أو يصغر الأرض حتى تدخل في البيضة قادرٌ على كل شيء، وما سألت عنه ليس بشيء يمكن فرضه، إذ لا يمكن تصور دخول الأرض في البيضة كما سألت عنه، نعم، يتصور الأرض ويتصور البيضة ويدعي تصور دخول الأرض في البيضة على هذا النمط، ويظن أن ادعاء تصور ذلك نفس تصوّره جملاً منه، وليس كذلك، لأن التصور لن كان انتزاعاً من ذي الصورة فليس بمحال، والمفروض أنه محال، وان كان اختلاقاً من النفس فهو الذي نقول بأنه ادعاء تصور، كما

وهذه العبارة مثل حديث الدنيا والبيضة ، وإنما عجز ولا يوصف الله بها .

فنقول بتحقيق ذلك : يتضح لديك فجرُ المسألة من غير لزوم نقص في الله بوجه أو في محمد ﷺ ، ولننقل لك أولاً **جملة ما سمعناه مما استدلّ به المانع بحسب القدرة مطلقاً أيضاً ممن كتب في هذه المسألة بأمر محمّد ولي ميرزا شاه زاده من أهل كاشان وإصفهان وبعض أهل يزد** ، وما سمعته من بعض ، وما عسى أن يمكن التمسك به في هذه المسألة ، ولنذكر جميعه في وجوهٍ :

الأول :

إن فرض أفضل منه ﷺ يوجب ثبوت نقص في الله وفي الموجود كما ستعرفه مفصّلاً ، وجميعه محال ، وحينئذٍ فهو مستحيل ذاتي ، ووزانه وزان فرض شريك الباري ، **فلا معنى حينئذٍ لقول يقدر أو لا يقدر، فهي عبارة لا معنى لها كشريك الباري أو لا شريك له . وسبب ذلك ما أحدثته الأوهام الباطلة ، ولا تأصل له بوجهٍ ، والعبارة على غير معنى .**

قلنا : ليس وزانه وزان شريك الباري مطلقاً ، نعم ، هو مستحيل في الكون بمقتضى المشيئة والحكمة الوجودية كما عرفت ، فلك أن تقول أنه حينئذٍ وبهذا الوجه والمقام ممتنع ذاتي لا مطلقاً، وليس الكلام فيه كما سبق ، ولزوم نقص في الله أو فيه ﷺ أو في الوجود ، ستعرف عدم لزوم شيء من ذلك ، بل الواجب من تنزيه الله ورسوله ﷺ وكون الوجود

يتصور شريك الباري على زعمه، فإن الذي فرضه ليس بشريك ولا بصورة شريك وانما اختلق شيئاً سماه شريكا، كما قال تعالى : (وتخلقون إفكا)، وهذا ليس بمحال بل موجود في رتبة كونه الإمكاني، ونسبة الذي اختلقه بغير ما هو له افتراء، كما تسمي جماداً حيواناً وتحكم بكونه حيواناً، فإن الجماد شيء في رتبة جماديته والحيوان شيء في رتبة حيوانيته، وأما الحكم على الجماد بكونه حيواناً فليس بشيء، كحكم المشركين على الخشب الذي ينحتون بكونه إلهاً فإنه ليس بشيء وان كان الخشب شيئاً في نفسه، فافهم . (أجوبة مسائل الشيخ محمد حسن، مخطوط ص ٤)

على الوجه الأتم والأكمل والأشرف إثبات ما نقوله ، ولا يتم بدونه كما ستعرفه .

وكيف يصح أن يكون وزان ذلك وزان شريك الباري مطلقاً ونحن نجد تفرقة بين الفرضين ، والعبائر النافية للشريك وأنه ليس معلوماً لله من الكتاب والسنة كثيرة ، ولم يرد حديث ولا آية تدل بوجه على أن الله لا يقدر على خلق أفضل منه أو على أن وزانه وزانه ، ولو كان لوردت ، لأنه مما تشتد له الحاجة الوجودية أكثر من كثير من الأشياء التي وقع البيان لها من الشارع .

وأنت إذا لاحظت عدم الإحاطة بما عند الله ، وعدم علمه ﷺ إلا بما علم ، وافتقار محمد ﷺ ، وأنه قابل للزيادة وفي طلبها دائم ، وأن قدرة الله لا نهاية لها ولا حد ، وأن ما في إمكان كل شيء وما في الإمكان أعم مما في كون الشيء والكون ، وأنه لا يقتضي الوجود ، بل قد يكون ممتنعاً كونياً لا إمكانياً ، فيبقى في الإمكان ، فهو معلوم مقدور إمكاناً لا كوناً لتساوق العلم والقدرة ، لا كما قالته المتكلمون أن العلم أعم لتعلقه بالواجب والممكن والممتنع الذاتي بخلاف القدرة ، فإنه باطل ، ولا تأصل للممتنع ، وليس هو معلوماً لله تعالى ، وسبق ، وكذا غير ذلك مما سيأتي ، لا يبقى عندك شك في أن وزانه ليس كوزان شريك الباري ، بل له إمكان وقدرة إمكانية وإن انتفى في الكون والقدرة الكونية ، وذو القلب السليم إذا عرض الفرضين على عقله يجد التفرقة بين الأمرين ظاهرة لا يخفى ، على أن الأصل فيهما مختلف بل متباينان .

وبالجملة لا خفاء في بطلان الاتحاد ووضوح الفرق ، وستعرف الأدلة الفارقة ، والمشيئة الإمكانية في القدرة .

الثاني :

ما ادعاه بعض من كثرة الأدلة النقلية على أنه لا يمكن وجود أفضل منه ﷺ ، وإن لم يوجدوا أبداً ، ولم يذكر حديثا واحداً .

قلنا : بل الأمر فيها بالعكس ، وستسمع بعضها، فإن أراد بها ما دلت على أنه أفضل الخلق مما كان ويكون وأنه أفضل ما اختاره وأوجد على علم وفي مقام الإرادة فهو متواتر من وجوه ، والأدلة الحكمية عليه متواترة أيضاً ، ولا كلام في ذلك .

ونحن نقول أنه لا يمكن أن يكون في الكون أفضل ، وليته ذكر حديثاً ، ولكنه معدوم على ما عثرتُ عليه من كتب الحديث ، ولو فرض وجب تأويله على القدرة الكونية وبحسب الكون ، بل لا بد من كونه المراد منه لو ثبت وروده ، وكونهم عليهم السلام الأفضل كوناً وبمقتضى المشيئة الكونية لا ينافي غيره بحسب الإمكان ولا يبطله لما عرفت ، وسيأتي إن شاء الله .

الثالث :

ما ذكره حكماء النظر واستدل به بعضهم هنا وهو أن الواحد الحقيقي وهو الواجب تعالى لا يصدر عنه إلا واحد ، وقد صدر ، وهو هو ﷺ ، وإذا استحال غيره لمنافاة الاثنينية للوحدة كما بُيّن في موضعه استحال إمكان وجود أفضل منه فانتفى في الصدور.

قلنا : إن الله واحد وفعله واحد ، وهو أول صادر منه تعالى ، والاثنينية في الصدور ثناء في الواحدة الحقيقية ، لكن وحدته لا تنافي كثرته من وجه ، فإنها بالنسبة لمن دونه ، واعتبار الصدور في مقام الصدور لا في مقام الذات الأحدية ، وهو أما بالنسبة لموجده مركب ، فليس بسيط الحقيقة غيره تعالى ، لكن هذه الاثنينية لا تنافي الوحدة ، وكون ما صدر منه

إلا واحد بمقتضى الصدور لا يدل على عدم إمكان غيره بحسب القدرة وإن لم يقع ، فليس هو محل النزاع ، ولا يقال ما يمكن أن يصدر عنه إلا واحد ، لمنافاة ذلك للاختيار ، وما في الإمكان أعم مما في الكون ، وبعضه لم يبرز أبداً ، ولزم كون فعله اضطراراً ، وكون مشيئته أحدية التعلق ، وهو يبطل معناها ، والفرق بين العبارتين ظاهر ، ومراد الحكماء المتقدمين ذلك ، وإن وقع الخلط والاشتباه في عبائر المتأخرين منهم فأرادوا عدم الإمكان ، والفرق ظاهر .

الرابع :

وجوب تقديم الأشرف مما قام عليه الدليل العقلي والنقلي وإن تقدم غيره في سلسلة العود والحركة العرضية لموانع وأسباب خاصة ، فإذا كان الأمر كذلك بمقتضى أصل الصدور فلا يمكن أن يُفرض أشرف منه ﷺ ، وإلا لزم عدم تقديم الأشرف ، وهو باطل .

قلنا : نعم ، ذلك بحسب الصدور الكوني ، ونحن نقول به ، وما نقوله بحسب القدرة الإمكانية ، والفرق بين المقامين ظاهر على أنك عرفت لو أنه فرض أفضل يجب بروزه ، ويكون هو هو ، وغير خفي أن وجوب تقديم الأشرف في الكون الصدوري لا يوجب عدم إمكان الأشرف في الإمكان ، وإن لم يكن في الكون إلا هو ، ولا منافاة بينهما كما هو ظاهر ، لأنه ﷺ وآله لما كانوا أول فائض ومخترع من الفعل الإلهي الأمري فهم في أصل تكوينهم على أكمل ما يمكن أن يوجد ويخترع في الإيجاد والاختراع ، فلهم جميع الكمالات الوجودية فيما مضى وجارٍ لهم فيما بقي ، فهم الأشرف والأفضل والواحد الصادر عن الأحد من غير منافاة لِما نقول ، فتدبّر.

الخامس :

لزوم البخل على الله وعدم مراعاته الأفضل والأصلح ، وذلك يوجب أنه لا أفضل منه كوناً وإمكاناً .

قلنا : إيجاب ذلك له ممنوع ، بل يوجبه في الكون وفي الإمكان أيضاً ، بحسب اقتضاء المشيئة الإمكانية في الكونية ، ويلزم البخل لو منع المدد ، أو قلنا بإمكان فرض أفضل في الكون ويكون مغايراً له . أما إذا قلنا أنه لو فرض وقوعه كان هو الأول ، إلا أن يكون الفرض في كتاب سجين ، ولا عبرة به كما عرفت ، فلا يلزم البخل ولا مراعاة غير الأصلح ولا غير ذلك ، والفرق ظاهر بين مراعاة الأصلح في الكون وإمكان الأفضل في الإمكان .

قيل : إذا كان لو برز كان هو الأول ، ولا بخل في الله ، بل برز وكان الأول ، فيلزم من ذلك القول بنفي الأفضل في الإمكان أيضاً ، ولا فائدة في إثباته .

قلنا : الفوائد المترتبة على ذلك كثيرة بحسب الجانب العِلّيّ ، ومقام عبودية محمد ﷺ، وما به بقاء الكون ، ولا قائل من العقلاء وغيرهم بمساواة إمكان الشيء لكونه ، بل الإمكان أعم مطلقاً من الكون ، واتفقوا أيضاً على أن بعض ما في الإمكان جاز أن لا يبرز أصلاً ويبقى فيه ، فإثباته فيه ، وأنه لو فرض وبرز كان هو الأول لا ينافي الأعمية ولا يوجب المساواة بين المقامين لما عرفت ، لأنه من إمكانه ، **لأنه ﷺ الحامل لحقيقة الإمكان ومظهر المشيئة الكلية والكلي ، فلا يبرز في الكون غيره** ، وعرفت سبب ذلك ، وأنه لو لا إثبات ذلك في القدرة الإمكانية لزم المساواة ، وإحاطته ﷺ بجميع علمه لا بما شاء ، وتناهي المدد بالنسبة للعلة ، ومساواة المعلول لعلته ، وغير ذلك من المفاسد ، والعقل والنقل متواتران على بطلانها .

ومن أحاط بقدرة الله الإمكانية حتى يقول لا يقدر ولا يمكن فيها ؟! وهو ﷺ لم يُحطْ بها ، وإنما أحاط منها بما شاء ، ولا نهاية لفيضه ، فهو جديدٌ دائماً ، وهو عين الأول وغيره ، وقبل بروزه مفتقرٌ له ، لأنه متقوم به وأفضل ، وإذا برز كان هو هو ، لأنه من صوره التي اقتضاها إمكانه .

واقتضت المشيئة الفاعلية الأمرية أن لا يكون غيره أفضل ، وقد أخبر الله عن أشياء ممكنة له ولا تبرز أبداً ولا تقع منه ، ولا يقال حينئذٍ أنها غير ممكنة له بل مستحيلة مطلقاً ، وإذا كانت ممكنة فهي معلومة له ومقدورة إمكاناً لا كوناً ، منها قوله تعالى : ﴿**ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك**﴾ الآية ، وما شاء إذهابه وما يشاء أصلاً ، وقال تعالى : ﴿**ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها**﴾ أي جبراً ، وما شاء أصلاً ، فهو ممكن لا يقع ، لأنه مختار وعمله بمقتضى الأسباب والقوابل .

ومنها الحقيقة المحمدية ، لا يقال لا يمكن ، بل عمل بمقتضى الأسباب ، وسبب القدرة الكلي ، والفاعل القهري ، وإلا بطل الوجود وفني ، وجاء البخل ، ولم تظهر معرفته ، إلى غير ذلك ، فلا يقال بالمساواة ، ولا بنفيه إمكاناً لذلك ، ويجب إثباته في القدرة الإمكانية وإن كان لو فرض بروزه كان هو الأول ، وله نظير فيك وفي كل شيء فتأمل .

وأيضاً إنما قلنا بأنه لو فرض بروزه كان هو الأول لأنها مراتب كمال لا نقص فيه قبل حصول الزيادة ، بل هو تام فيهما بشرط عدم حصولها ، وقابل للزيادة ، وإذا حصلت بعد كذلك ، فظهر الوجه في كونها عين الأول من غير لزوم نقص فيه ﷺ .

قيل بخلاف غيره وأنه قابل للزيادة ولا يطلبها ، وإحاطة علمه بجميع علم الله الإمكاني، وغير ذلك ، والعقل والنقل بخلافه ، وهما ظاهران ، **ومُحَمَّدٌ ﷺ يقدر على المعصية**

بحسب الإمكان الاختياري ، ولا يقع منه أبداً ، وإلا لما استحق الثواب على تركها ، ولَما كان مختاراً .

ولا يقال : لما لم تبرز فهي منه في الكون مستحيلة هي في الإمكان كذلك ، أو بمساواة الإمكان له ، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على أعمية الإمكان ، وأن بعضه لم يبرز ، إلى غير ذلك من المسائل التي أشرنا لها ، وإذا جرى في طرف الإزالة فكذا في الزيادة ، لئلا تتناهى قدرة الله وعلمه ويُحدان ، ولزم أن يستغني المعلول عن علته ولا يقبل الزيادة ، وكل شيء متناهٍ وباقٍ بإبقاء الله ، ولزم تعدد الصانع ولو اختلف الصنع وتباين ، وكذا المدد ، والله محيط بما لا يتناهى بما لا نهاية له .

السادس :

استدل بعض مَن كتب في هذا المعنى على الاستحالة مطلقاً بما لا يخرج عما قرره **شيخنا الشيخ أحمد بن زين الدين في شرح الجامعة ، قال دام فيضه في شرح قوله** عليه السلام : **ولا أبلغ من المدح كنهكم** ؛ بعد كلام طويل ستعرف بعضه ، قال :

وقولنا قبل : وأما في مشيئة الله فيمكن أن يرفع مَن يشاء إلى ما شاء حتى يحصي ثنائهم ؛ فيه سؤال يحسن التنبيه عليه سألني بعض المفكرين : **هل يمكن إيجاد مثل مُحَمَّدٍ ﷺ أو إيجاد شخص بشري أفضل منه وقبله ؟!**

فأجبته بمجمل البيان يحتاج إلى فهم ، وقلت : **خلق مثله ، وهو علي** عليه السلام ، **لتأويل قوله تعالى : ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾**، فالآيات هم عليهم السلام ، ولما مات محمد ﷺ أتى بمثله وهو علي عليه السلام ، ولما مات العسكري (عليه السلام)

أتى بالقائم (عجل الله فرجه وسهل مخرجه)، وهو أفضل ، لأنه أفضل الثمانية (عليهم السلام) على ما يظهر من الروايات ، والمثل قد يصدق على المساوي للشيء من غير نظر إلى ما يختص به الواحد نفسه .

وإنما قلنا ذلك لقيام الدليل العقلي والنقلي على أن أول ما فاض من فعل الله الحقيقة المحمدية وفلك الولاية ، بل هما للمشيئة كالانكسار للكسر، فلا تحقق للانكسار إلا بالكسر، ولا يظهر الكسر في الوجود الكوني إلا بالانكسار، فأحدهما متقوم بالآخر، كذلك فعل الله كالكسر والحقيقة المحمدية وفلك الولاية كالانكسار، وهذا في السرمد ، وهو أي الفعل المحدث بنفسه ، وليس قبله قبل ، فكل قبلية ابتدائية فهي حادثة بالفعل ، فالفعل لا يوصف بالقبلية الحادثة ، والسرمد هو وقت الفعل .

وأما قوله ﷺ : **أول ما خلق الله العقل** ؛ فالمراد به أول ما خلق من الوجود المقيد ، وهو عالم الجبروت ووقته الدهر، والحقيقة المحمدية وفلك الولاية من الوجود المطلق والوجود الحادث بنفسه ، أي خلقه الله بنفسه ، قال عليه السلام : **خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشيئة** .

ثم قال : وثبت بالدليلين أن ما سبق في الوجود الأصلي فهو أفضل وأشرف ، فالحقيقة المحمدية أفضل من العقل الكلي لسبقها ، لأنها في السرمد والوجود المطلق الراجح ، والعقل في الدهر والوجود الجائز المقيد ، وإذا عرفت هذا ظهر لك أن الحقيقة المحمدية قد ملأت الوجود المطلق الذي ليس وراءه إمكان وجود ، فالحادث الممكن غير الحقيقة المحمدية ليس له مكان هناك .

أما قبله فليس قبل الوجود الراجح إلا الوجود الحق الواجب .

وأما معه فليس ثم فراغ لغيره حتى يكون فيه ، ولا يدخل فيه ما كان فوقه ، والحال فيما بعده أنقص منه ، فما فوقه أفضل منه .

فظهر أنه لا يمكن إيجاد شخص بشري أفضل منه ﷺ لا في دائرة العقل ، إذ كلها فيها تحته وهو فوقها ، والأعلى أشرف ، ولا فيما فوقها ، فما فوقها ليس إلا الحقيقة المحمدية ، وليس فوقها رتبة لشيء يصدر عن مشيئة الله ، فلو فرض وجود شخص هناك لم يكن إلا هذا ﷺ .

نعم ، قد خلق الله مثله وأفضل في دائرة الجهل بزعم أهل الكفر والعناد لتكبّرهم وبمقتضى ماهياتهم لدواعيها المجتثة ، فتدعي تلك المرتبة والزيادة عليهم عليهم السلام ، فخلق الله ثانياً وبالعرض بأوهامهم المنكوسة صوراً باطلة كتبها قلم الجهل الكلي بمدد الخذلان في الثرى وما تحته ، فتجد أنفسها أفضل منه أو مثله ، ولا أصل لذلك ، كحال المشركين في عبادة الأصنام وأنها آلهة ، **وهذا معنى قولنا : قد خلق الله مثله وأفضل منه وقبله في دائرة الدعوى والباطل .**

قيل : لم وقع التقدير على هذه التسمية الباطلة ؟!

قلت : كما قال تعالى : ﴿**الشمس والقمر بحسبان**﴾، حيث قال[1] ﷺ : **فلان وفلان شمس هذه الأمة وقمرها** ؛ في الضلال ، كما قال تعالى لأبي جهل : ﴿**ذق إنك أنت العزيز الكريم**﴾.

ثم أخذ في تقدير أن الله خلق أفضل في دائرة الجهل وإثبات نظائر له .

ثم قال : وإذا عرفت ذلك فهمت قولنا أن الله خلق في دائرة الجهل الكلي والدعوى

[1]- في المطبوع بعد قال : (حيث قال أصحاب إمامي الضلالة)، ولا تنافي كما في تفسير القمي.

المحتثة مثل محمد ﷺ وأفضل منه وقبله في الرتبة ، وكل ذلك في أوهام أولئك الجاهلين المدّعين ، خلق ذلك المثال الباطل بمقتضى أوهامهم وميلها كما تقدم .

ثم رجع إلى الكلام على متن الزيارة ، وهذا المستدل أخذه من قوله : لا يمكن إيجاد أفضل منه أو قبله لا في دائرة العقل لأنها دونه ، ولا في رتبة الأمرية لأنه ملأ السرمد ولا مقام فيه لغيره ، ولا فوقه لأنه فوقه الوجوب الحق تعالى ، انتهى[1].

وكلامه حق بحسب الكون ، فإنه لا يمكن في الكون والمقابلة غيره ، سواء كان كون الوجود المقيد ، وأوله العقل الكلي ، أو الحقيقة الأمرية المفعولية ، وهي الحقيقة المحمدية ، لأنها ملأته فلا مقام لغيرها ، وبقي مقام المسمى والقدرة الإمكانية وجهة اليمين من غير ملاحظة القابلية ووجه المشيئة ، فإن الحقيقة المحمدية هيئة المشيئة ، وهي هيئة القدرة الإمكانية والعلم الإمكاني .

والكل قائم بالذات تعالى[2] وتقدس قيام صدور، فالناظر أخذ كلامه عاماً ، وهو خاص بحسب الإجمال ، ولم يشر هنا لتفاصيل عالم الأمر بل في موضع آخر، وكلامه في الشرح وغيره صريح فيما نقول ، قال قبل كلامه السابق في معنى : **لا أحصي ثنائكم** ، إلخ ما لفظه :

وأما الإحصاء فممتنع لكل مَن دونهم ، كما قال تعالى : ﴿**تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب**﴾، إلا أن هذا الامتناع مبني على كون الأشياء على ما هي عليه ، لأن ما هو دونهم من حيث هو دونهم لا يحصي ثنائهم . وأما في مشيئة الله سبحانه فيمكن أن يرفع مَن يشاء إلى ما يشاء حتى يحصي ثنائهم ، **والإمكان في**

[1] - شرح الزيارة، ج ٣، ص ٣٢٩ - ٣٣٢، وهناك تغيير يسير، فراجع .

[2] - أي الكل قائم بفعل الله تعالى، إذ الذات المقدسة منزهة عن ذلك، والحادث لا يقترن ولا يرتبط بالقدم جل شأنه، فتفطن.

مشيئة الله لا يلزم منه الوقوع ، بل قد يكون باعتبار عدم وقوعه بحكم الممتنع ، وتسميه بالممتنع في الحكمة ، لأنه معلوم لله تعالى ، وكل معلوم له تعالى فهو ممكن في مشيئته مقدور له ، إلا المعلوم بذاته الذي هو ذاته فهو معلوم له بلا مغايرة ولا تعدد حيثية لا في نفس الأمر ولا الفرض والاحتمال والإمكان ، وقول المتكلمين أن العلم أعم من القدرة باطل .

ثم أخذ في إثبات تساويهما سواء فيه العلم والقدرة الذاتية أو الإمكانية أو الكونية ، وإبطال الممتنع الذاتي وأنه ليس بمعلوم ، ثم قال :

نعم ، لو أريد بتعلق القدرة المتعلق الكوني خاصة أمكن فرض عموم تعلق العلم بمطلق المعلومات وخصوص تعلق القدرة بالمقدورات ، ومن المعلومات إمكانية وكونية ، وكذا المقدورات ، محكم [1]، إلخ كلامه .

فقوله : إلا أن هذا الامتناع ... إلخ ، وقوله : وأما في مشيئة الله ... إلخ ، فجعل بحسب المشيئة يمكن أن يرفع غيرهم حتى يحصي ثنائهم سواء كان الثناء الأقوالي والصفاتي والذاتي أيضاً، ولكنه كان بحكم الممتنع لغيره ، وجعل الإمكان لا يقتضي الوقوع ، وإذا أمكن أن يرفع من يشاء غيرهم حتى يحصي ثنائهم وقد حكم عليه بالامتناع الغيري فكذا إمكان وجود أفضل وإن لم يقع بل كان ممتنعاً غيرياً كهذا السبيل ، خصوصاً إذا أدخلت في ذلك الثناء الذاتي ، والتعليل هذا جارٍ في المبحوث عنه ، والسبيل واحد ، وعبارته السابقة تدل على أن مراده بحسب الصدور الوجودي لقوله : فيها غيره في السرمد أو في دائرة العقل ؛ وقوله : ولو فرض كان هو إلا ما أحدثته الأوهام الكاذبة ؛ وهو جعل ما في الإمكان أعم ، وهو يوجب ما نقول .

وقال أيضاً بعدم إحاطته ﷺ بعلم الإمكان إلا بما شاء ،كما صرّح به في قوله تعالى :

[1]- شرح الزيارة ، ج ٣ ، ص ٣١٤ .

﴿**عالم الغيب**﴾، وغيرها ، وقوله أن بعض المعلومات مستحيلة بحسب الحكمة ، فهو معلوم إمكاني لا يبرز أبداً ، ومنه المبحوث عنه ، وتنعيم إبليس ، وتعذيب المطيع ، وجبر الناس طراً على الإيمان ، وكون الكل أمّة واحدة ، وغير ذلك مما يمكن بحسب الأسباب على خلاف ما عليه كون الأشياء كلها ولا تقع ، ففي طرف الزيادة الوجودية ، أو برز وفرض كان هو الأول على نحو ما عرفت ، وسيأتي ، وقوله : ولو فرض ليس سبيله سبيل فرض شريك الباري في الأوهام المجتثة كما هو ظاهر ، فيرجع لما نقول ؛ فكلامه في رد احتمال أن يكون في الكون يمكن وجود أفضل مغاير ، ويدل عليه قوله في الرد أيضاً : فالحادث الممكن غير الحقيقة المحمدية ، إلخ ؛ وغيره من إشارات كلامه مع ما صرّح به مما أشرنا له وغيره .

ومنه ما قاله في شرح الفوائد : إن الله جعل الحامل لفعله محمداً ﷺ ، ولو شاء أن يرفع من يشاء لحمل فعله لفعل ، لكنه جعله ﷺ الحامل له كما اقتضته الحكمة وكمال العلم والاختيار ، واستدل بقوله تعالى : ﴿**ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون**﴾ مستدلاً بها على ذلك ، لكنه ما شاء ، وبقي في الإمكان ، وقال في قوله تعالى : ﴿**ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك**﴾ الآية ، أنه ما شائه لمنافاته الحكمة وما سبقت به كلمته[1]. فبقي في الإمكان والمشيئة الإمكانية ولا يبرز أبداً كما هو صريح كلامه ، ويكون معلوماً لله وفي القدرة الإمكانية .

وقوله : ولو شاء أن يرفع ؛ من غير تخصيص لفرد صريح في إمكان المبحوث عنه بحسب القدرة والإمكان ولا يبرز ، لكن هنا نقول ولو برز كان الأول ، بل نقول برز وكان هو الأول ، فهو كذلك دائماً .

---

[1]- شرح الفوائد، الفائدة الثالثة (ص ٥٦) من التراث، والمصنف تكثّل ينقل الخلاصة والمعنى، فتدبر.

وكذا ما صرح به في غير موضع من الشرح وشرح الفوائد وغيرهما بأن الخزانة الكلية والإمكان الراجح لا يُحاط بها علماً ، بل بما شاء الله منهما ، وهو الإمكان الجائز والمكوّن ومقام الزيادة ، والأول مقام التحير .

ومن أحاط به حتى يقول لا يمكن فيه ذلك وإن لم يبرز لمنافاته للحكمة وقوابل الأشياء ؟! وما فيها أعم .

فاتضح من جميع ذلك أن فرض السؤال والجواب بحسب المشيئة الإمكانية الكونية ، وهي رؤوس الإمكانية والذات الفاعلة وشؤونها ، وليس المراد بالذات الفاعلة الذات البات بأحديتها ، فحينئذ لا فاعلية ولا لا فاعلية ، وهما جهات وقيود ، وهي بذاتها منزهة عن جميع ذلك ، فتدبر .

فليس في كلامه دلالة على ما يقوله هذا المستدل به ، بل هو على خلافه ، وما يدل عليه ليس هو محل النزاع ، فافهم .

ولا ينافي ذلك نفيه غيره في السرمد ، وأنه بحيث يكون حقيقة أخرى مقابلة فيه ، ولا تعدد لها ، وتحققها في السرمد بعلتها والقدرة التي قامت بها المشيئة ، فلا ينافي ذلك ، نعم ، هو أجمل كما قال أولاً ، ويُفهم من مطاوي كلامه ذلك ، ومما ذكره في غير موضع من الشرح وغيره أشرنا لبعضه ، وهو مقتضى القواعد الإلهية ، وسيأتي .

السابع :

لعل الاستحالة بحسب القدرة يُتوهم من قول أهل النظر كلما أمكن بالنسبة إلى الله تعالى وجب ، إذ لا جهة قوة فيه ولا مانع له ولا عجز ، وكلما وجب وُجِد ، فلو أمكن وجود أفضل وجب ووجِد ، لكنه لم يوجد ، فلا وجوب له ولا إمكان ، ففرض وجود أفضل

محال ، فهو كشريك الباري ، وليس امتناعه خاصاً بالمشيئة الكونية ، قلنا :

أولاً :

يمتنع عموم هذه الكلمة في الجانب العِلّي ، وإلا لزم الاضطرار ونفي الاختيار، والله قادر على كل شيء ، وإن امتنع بعضها لمقتضى الحكمة والعدل وسبق الوعد ، وليست مشيئته خاصة بالفعل بل به وبالترك ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك**﴾ الآية ، مع أنه لم يشأ إذهابه أبداً ، وقال تعالى : ﴿**ولو شاء ربك**﴾ أي جبراً ، ﴿**لآمن مَن في الأرض كلهم جميعاً**﴾، ﴿**ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل ولو شاء لجعله ساكناً**﴾ الآية ، ﴿**ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون**﴾، وقال تعالى : ﴿**فلا أقسم بربّ المشارق والمغارب إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين**﴾ الآية ، ونظائرها كثير في الكتاب والسنة ، ومعلوم أن ما في الإمكان أعم مما في الكون ، والقلم الوجودي التقييدي لم يكتب إلا المكوَّنة المختومة أو المعلقة أو غيرها مما يتعلق بها في الذوات والصفات والأفعال في كتاب عليين وسجين ، ولم يكتب جميع ما في الذوات الأمرية وغيب الإمكان طراً ، بل هو في هذا المقام جاف وصامت لا ينطق ، وإن كان هو بمقام آخر طرياً دائماً لحكم ﴿**كل يوم هو في شأن**﴾ ونظائرها في محمد وآله ، فلا يقال أنهم لا يقدرون على المعصية ولا هي ممكنة بالنسبة لهم عليهم السلام ، وإلا بطل الاختيار واستحقاقهم الثواب على تركها ، بل قادرون عليها وإن لم يفعلوا منها في مقام من مقاماتهم أصلاً ، وتبقى في الإمكان ، بل يجري نحوه تارة في التابعين ، فليس كلما أمكن بالنسبة له وجب بل واقتضته الحكمة ، ولم ينافِ ما سبق من وعده الذي لا خلف فيه ، ولا العمل بمقتضى القوابل والمقامات .

وثانياً :

نقول : نفي ذلك مما لا يمكن فيجب ثبوته وإن امتنع كونه لما سبق مكرراً في الفصلين. على أنا نقول : إذا فرض الأفضل كان هو الأول .

فنقول : هو ممكن ، ووجب ووُجِد ، وكان هو الأول ، لأن الممكن مطلقاً قابل للزيادة ، ولا غنى له عن خالقه ، وكلما يبرز للشيء من إمكانه لكونه فهو هو ومن صور قابلية مادته وإمكانه ، فلا منافاة لهذه القاعدة بعد تسليمها ، فتدبر .

وعرفت أن مساواة الإمكان للكون باطل عقلاً ونقلاً وخلاف ما عليه العقلاء ، وهو يبطل هذه الكلية ، هذا وإن راعيت بحسب الذات الساذج فلا ملاحظة حينئذ لإمكان ولا إمكانَ ، لأن مردّه للفعل والذات الفاعلة لا الذات الصرف ، وإن لحظت بمقتضى الجعل والكون فعرفته ، ولا منافاة فيه لما نقول ولا دلالة فيه على ما نقول .

الثامن :

لعله يُتوهم مساواة الإمكان للكون ، والأمر الفاعلي للأمر المفعولي ، الذي هو الحقيقة المحمدية ومستقره ، ومبدأ ظهور البدء والعود ، ومردّ الأشياء مما كان ويكون إلى ما لا نهاية ، فلا يمكن غيره أفضل أو قبله .

قلنا : المساواة محال لاستحالة مساواة العلة للمعلول ، وهي مبدأ الظهور ، فالمفعولات بها ومن فاضلها بالعلة الفاعلة لا أنها فاعلة استقلالاً ، والقدرة أعم ، وإن كانت وجهها الكلي الحامل لظهور الآثار والصفات والأفعال مما كان ويكون لا الى نهاية ، فكانت أفضل وأشرف الأكوان مطلقاً ، لأنها أول صادر ، ولما هي عليه بأمر باريها ، والأمر الفعلي لا

يساوي الأمر المفعولي وبالعكس ، وإن توقف كل على الآخر بوجه لا يوجب الدور ، وأشرنا لك سابقاً .

ولو صح ما في التشبيه الذي جعل دليلاً لزم كون الحقيقة المحمدية الصراط المستقل لا صراط الله ، وأن يدَّعوا (الصفة) لا لله [1]، وأنه في مقام الربوبية إذ لا مربوب مطلقاً ، وليس كذلك ، ولغير هذه المفاسد اللازمة ، وهي باطلة عقلاً ونقلاً ، ولا يخرج ﷺ عن مقام العبودية أصلاً ، بل هو الأحق بالقيام بحقيقتها .

فقد اتضح لك أنه لا دليل لهذا القول ، وقصاراها عدم ذلك الفرض في الكون ، وليس هو محل النزاع ، وأنه لا يلزم من فرضه مفسدة ولا منافاة لقاعدة عقلية ، بل المفاسد والمنافاة لازمة على تقدير عدمها ، فتدبر ذلك جداً ، وإن كان المقال مجملاً بحسب الاستعجال وشغل السفر. ولو تأمل النافي لدليله وجده أخص فهو أخذه عاماً ، والمثبت إنما يثبته في الإمكان لا الكون لا عموماً ، وإن عمم لم يصح ولا يمكن لما عرفت في الفصل الأول وغيره ، وحينئذ فالصلح بين القولين على ما دل عليه العقل والنقل ظاهر لا مناص عنه إن قبلوا بتخصيص مَن أطلق الإمكان بحسب المشيئة والقدرة الإمكانية خاصة ومن أطلق الجواز بحسب المشيئة الكونية ، والظاهر من الأول ذلك ، وسمعته من بعض ، فلا مناص للثاني من الرجوع لذلك لِما سبق ، ومنه تظهر الدلالة على القول الثاني عقلاً ونقلاً من غير لزوم نقص في الجانب القدسي والمحمدي ، ولكن نذكره ببعض التفصيل في وجوه :

[1] - في المخطوطتين هكذا للأسف : (وأن يدعوا الثقة لا لله)، والظاهر ما أثبتناه في المتن، أي تدّعي الحقيقةُ المحمدية صفة الربوبية والألوهية ولا تدعوا لله تعالى فتكون مستقلة، وهو باطل، والله أعلم .

الأول :

إن الحقيقة المحمدية في مقام السرمد وعالم المشيئة ، والوجود المطلق هو الأمر المفعولي ، وهو وجه الأمر الفاعلي ومستوى ظهوره ، وتحققه به ، وهو الحامل لشؤونه ظهوراً ، والحقيقة معلولة القدرة وهيئة المشيئة ، والمشيئة هيئة القدرة ، ولا انوجاد لها في نفسها في مقام ظهور العلة لها بها ، وهو مقام **لنا مع ربنا** ، إلخ ، ولا بد من عموم العلة وزيادتها على المعلول ومن عدم استغناء المعلول عنه ، وإنه لا يحيط بعلمه إلا بما شاء ، وإن قدرة الله لا تنتهي لحدٍ ، ولا يحيط بها الحقيقة المحمدية إلا بما شاء ، وجميع ذلك يوجب إمكان أفضل في القدرة الإمكانية ، وإلا أحيط بها وتناهت ، ولتساوى حكم الإمكان والكون ، ولم يقبل الزيادة ويطلبها من الله ، وقد خوطب بقوله : ﴿**وقل رب زدني علماً**﴾، وقال ﷺ : **اللهم زدني فيك تحيّراً** ؛ ومعلوم أن هذه الزيادة والإمداد ذاتي ، فهي أمثال قبل بروزها يمكن كونها أفضل لزيادته بها وعدم تعادي ما عنده بها ، وبعد حصولها هي هو بلا تعادٍ وانقطاع ، ومن جهة عدم التناهي لحدٍ وكيفية يدخل فيها إمكان الأفضل خصوصاً ، وحين ظهور المسمى بالاسم والعلة بصفة الظهور لا حكم للمظهر حينئذٍ ، بل الحكم حكمها وإن لم يكن للمظهر إعدام ، بل عدم ملاحظة وعدم انوجاد لا عدم وجود ، لبطلان وحدة الوجود ، ولا ظهور إلا بالفعل ، وحينئذ ليس إلا ظهور علة بلا نهاية ، فلا تصل لحد لا يمكن فوقه ، وهذا بجهة يمينه ، ويمينه وإن كان بملاحظة التقييد الإطلاقي والمقام السرمدي قد ملأ السرمد فالأفضل يسع مغايراً له مقابلاً ، لأنه مرتبة كونه ولا زيادة فيه عليه ، ولا منافاة بين الاعتبارين ، وهما في الظهور واحد ، لأن الحقيقة الوجه الكلي للعلة ومبدأ الظهور لا مبدأ البدء ، وإلا كانت العلة بالاستقلال ، وهو محال . ومن هذا يظهر أيضاً إمكان الأفضل في

القدرة الإمكانية ، فتدبر.

ومبدأ القدر هو الأمر الفاعلي ، وتقسيم الأمر إلى أمر فاعلي ومفعولي مما دل عليه العقل والنقل ، إذ لا ظهور للوجود إلا بالماهية وإن كانت بحكمه مطلقاً حينئذٍ ، كما قال تعالى : **﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾**، وإلا لم يكن مخلوقاً ، **إذ لا بسيط حقيقي بكل معنى واعتبار وفرض سوى الله تعالى** ، قال الله تعالى : **﴿وكان أمر الله قدراً مقدوراً﴾**، **﴿وكان أمر الله مفعولاً﴾**.

والحاصل أن ملاحظة مقام التحير ، وهو ملاحظة الحقيقة للمقام الأول ، وهو جهة يمينه والعلة الفاعلة التي لا ملاحظة لوجودها ، وكذا عدم انقطاع المدد ، والإحاطة بعلم غيب العلة إلا بما شاء الله أن يعلمه ، فمحمدٌ ﷺ كالملائكة يقول : **﴿لا علم لنا إلا ما علّمتنا﴾** ، وكذا من جهة زيادة علم الإمكان على الكون واستحالة المساواة ، وكذا مقام المسمى والبيان بالنسبة إلى ما دونه من المقامات ، بل قل مقام ظهوره بحقيقته ، وعدم تناهي القدرة لحدّ ونهاية وصفة ، تدل جميعاً على إمكان الأفضل .

ومَن يجسر أن يقول بإزاءِ[1] القدرة والعلم لحدّ لا زيادة فيه ؟! فإنه يوجب حدوثه تعالى، والعقل والنقل يحيله ، نعم ، بملاحظة ما جعل المظهر والمصطفى بمقتضى المشيئة لو فرض غيره لا يكون في الكون إلا هو ، لأن التكوين به ، فهو المكوِّن بأمر الله ، وهو الكون الذي تكونت به الأشياء بإذن الله ، فلا يُحاط بما عند الله ، فلا يُحكم عليه بحد ولا غاية ، وفي النص : **ولا لمحبتي غاية** ؛ ولا انقطاع لمدده ، ودائماً هو زيادة وصعود لا مماثل ، وإن تماثلا بعدُ بوجه ، ولا نزول .

---

[1] - إزاء مصدر آزى ، بمعنى : مقابل، محاذٍ، تجاه ، نحو : جلس إزاءه ، وبإزائه ؛ وبيته إزاء بيتي .

فلعالم الأمر جهتان بحسبهما غيب وشهادة ، وإن كان باعتبار آخر ينقسم إلى أكثر ، **واعتبر بالمثال السابق في المطاوي السابقة ، وهو الكسر والانكسار، فالانكسار هو الحامل الكلي للكسر ظهوراً ولا ظهور له بدونه ، وهو غيب فيه كالمشيئة في المشاء ، والغيب في الشهادة حينها** ، وهو صفة القدرة ، ولا حد له ينتهي إليه ، بل كل حد يمكن أن يكون فوقه ، لأن علته أعم منه وأقدر مما برز منه ، وإن كان هو الذي اقتضته بمقام الظهور ، ولا يكون فيه غيرها ، لأنها الأقرب والأشرف والأفضل ، وفي قدرتك الإمكانية ومشيئتك الكونية آية ذلك ودليله إن تفطنت . وبديهة أنه ﷺ أوجده الله بفعله ، فهو على ما جعله الله بحقيقة ما هو أهله لا يصل للمستنير الذاتي والعلة الفاعلة ، بل لا يخرج عن مقامه إلى ما لا نهاية له في الإمكان ، فدائماً هو بداية وهو تام وأفضل ، وفي رفع ووضع ، وكونها كذلك يوجب ظهورها بصفة الفاعل صفة دلالة لا إحاطة ، وهو يوجب أن لا يمكن أن يكون لها مقابل وفرد آخر ، ولا يظهر تركيبها ، وإن لها ضداً ونهاية وغير ذلك ، إلا في شؤونها ومقامات ظهور النهاية ، بساطتها بحسب مقام إطلاقها ، ولا تعين للمسمى والفاعل بها إلا ظهوراً ، فالقائم هو الذات المقيدة بالقيام ، ولا اختصاص لها بقيام دون آخر ولا بصفة دون باقي الصفات ، وكل ذلك وراء الذات البحت ، فتدبر .

وكذا من جهة النظر لوجود أفراد ممكنة ولا تكون أبداً بحسب القدرة ، ولا حصر لها في أفراد الوجود ، يدل على دخول هذا الفرض ، وأنه ليس محالاً ذاتياً كشريك الباري ، وعرفت بعض أمثلة ذلك متفرقاً .

وإذا قام المقتضي وارتفع المانع وجب تحقق الفرض وإمكانه ، وأيضاً من الظاهر أن إمكان هذا الفرض أتم في القدرة وأكمل ، ولا نقص يلزم منه لا في الوجود ومجراه ولا في

محمد ﷺ ، بل يدل على زيادة كماله لانحصاره فيه ولو فرض ، وكونه الحامل للإمكان ونهايته ، وخلافه نقص في القدرة ، وموجب لعدم قبول محمد الزيادة ، وإحاطته بعلته ، وغير ذلك من المفاسد اللازمة الظاهرة بحسب المقابلة ، بخلاف ما سبق يوجب تحققه إمكاناً وبحسب فرضه وإن كان لو برز كان هو هو ، بل برز وهو هو كما عرفت ، وكذا من جهة ثبوت الاختيار لله تعالى ، إلى غير ذلك مما يظهر للفطن .

فقد ظهر بمقتضى الحكمة والموعظة بالتي هي أحسن إمكانه وأنه في القدرة الإمكانية ، وإن كان لو برز كان هو الأول لما عرفت مكرراً ، فتدبر .

الثاني :

النصوص الدالة على ذلك كما دل على ما سبق من أنهم لولا أنهم يزدادون لنفد ما عندهم ، وقال : **ربّ زدني فيك تحيّراً** ؛ ومقام طلب الزيادة مقامهم الكوني والأمر المفعولي أيضاً ، وما دل على افتقارهم ، بل حقيقتهم الفقر والافتقار ، وأنهم قابلون للزيادة بحقائقهم ، بل دائماً فيها ، وما دل على عدم إحاطتهم بالغيب غيب الإمكان إلا بما شاء ، وأمثالها ، فإن مضمونها لا يتم مع القول بعدم الأفضل في الإمكان كما لا يخفى ، وإن كان إذا برز هو هو .

الثالث :

الآيات الدالة على ذلك بحسب اللزوم والمفهوم ، مثل : ﴿**ولا يحيطون بشيء من علمه**﴾ الآية ، ﴿**تعلم ما في نفسي**﴾ الآية ، إن فسّرت النفس بالذات الفاعلة ، وهو أحد وجوهها ، وقال تعالى : ﴿**فلا أقسم بربّ المشارق والمغارب**﴾ الآية ، وسبقت :

﴿ما عندكم ينفد وما عند الله باقٍ﴾، ومعلوم أنه أكمل ، وكذا الزيادة السابقة ، وإن كانت هي هو بعد البروز ، لأنها من إمكانه الذي هو الغيب المطلق لكونه ، وهو الحامل له ووجهه ، كما ترى الصورة وذيها وليست هو هو مطلقاً .

وكذا ما دل من الآي على إمكان تغيير الشيء إلى حالة موافقة أو مضادة وإن لم يقع بعض ذلك أصلاً ، ولا يخرجه عن الإمكان ، وإلا لما صح نفيه لعدم تعلق المشيئة به ، مثل : ﴿وما نحن بمسبوقين على أن نبدّل خيراً منهم﴾، وسبقت ، وغيرها أيضاً ، وهو كثير ، كل ذلك لأن الضدين مرجعهما المشيئة ، وكذا سائر أحكام الممكنات ، وكذا الإمداد ، لعدم تناهي جوده وصفاته ، فهو عطاء غير مجذوذ ، وأحاط بما لا يتناهى بما لا يتناهى ، والممكن بعد كونه لم يخرج عن الإمكان والجواز ، فهو قابل للتغير والزيادة والنقيصة وإن منع بعضها مانع ، وقد يمكن وقوع بعضها في الكون ، وبعضها يستحيل فيه لمانع كما مر مكرراً ، وحينئذٍ يبقى في الإمكان في الجود الإمدادي إذا برز كان الأول ، ولا بد منه ، إذ لا بخل فيه ولا منع ، ويبقى إمكان الأفضل أيضاً ، وإذا برز كان الأول ، وهكذا لا إلى نهاية ، فتدبر .

وكذا الآيات الدالة على تعلق القدرة ببعض الممكنات وإن لم تبرز في الكون مطلقاً ، مثل : ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾، ﴿ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك﴾، ونظائرها كثير سبق بعضها ، فقد حكم عليه بأنه ممكن مع أنه ما يشاؤه أصلاً لمنافاته لمقتضى الحكمة وإيجابه الجبر ، وهو قبيح ، ومنافاته لوعده السابق ، وإذا جرى في طريق التغيير إلى آخر وإن لم يتصف بالكون ، فكذا في إمكان الأفضل ، وإن لم يقتض الكون إلا هذا ، وكذا اقتضاء المشيئة الإمكانية في الكون ، فلا منافاة ، وكذا ما دل على الحركة

الصدورية للموجودات ، مثل قوله تعالى : ﴿**وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السحاب**﴾، وقوله : ﴿**بل هم في لبس من خلق جديدٍ**﴾، وإذا برز الخلق الجديد كان في الكون الأول ، لأنه من إمكانه ، وقول الله واحد والصانع واحد ، فلا يظهر تباين ، وكذا ما دل على **أن الشمس تُكسى كل يوم حلة من نور العرش جديدة بقدر طول النهار وقصره** ، وكذا في القمر إلا أنه من الكرسي ، ولا يصح مباينة الثاني للذات ، لأنه من إمكانها ، وهي الحاملة لجميع صور إمكاناتها ، ومادته الإمكانية تقبل جميعها ، فلا مباينة ، كما قال الله تعالى : ﴿**ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت**﴾، وإلا تعدد الصانع ، فثبت أن فرض المسؤول عنه ممكن ، فيدخل في عموم قدرته على كل شيء وإن لم يكن ، في رتبة الحقيقة المحمدية وقوس آداب العقل وإقباله ليس إلا الحقيقة ويمتنع غيرها .

ولو فرض بروز غيرها فليس إلا هي ، إلا أن يكون من دائرة الجهل ، ولا عبرة به ولا نقص به ، بل ولا مقابلة ومضادة ، وإن ادّعوه أهل العناد افتراءاً وكفراً .

فاتضح أن ما يستحيل في الكون بعض لا يمكن فرض بروزه ، كسلب ما أوحي إلى النبي ﷺ ، وتعذيبه ، أو تنعيم إبليس ، وبعض لو فرض بروزه كان هو الأول ، بل برز وكان هو هو ، ولا يمكن فيه على سبيل المقابلة والممانعة الحقة لمنافاته للقواعد والنصوص السابقة ومقامه ﷺ ، وما حُمِّل فحَمَلهُ ، وغير خفي أن من تأمل في ما سبق يتضح أن هذه المسألة واضحة لا تصلح أن تكون محلاً للخلاف ، ويمكن الجمع به بين من نفى أو أثبت كما سبق بتخصيص كل قول بمقام واعتبار إن قبلوا ، ولا يكون فرضه وزان فرض شريك الباري .

تتمة :

لك أن تقول نظير ذلك بحسب المقابلة الضدية والتعاكس في الجهل المركب الذي هو الشيطان الرجيم ، فافهم .

هذا ما أراد الله إبرازه[1] في السفر على شغل النفس فيما بين يزد والصاغند ، ونسأل الله العصمة ، ثم بعد تمامها جعلتُها هدية لصاحب العصر والزمان وعمدة الوجود محمد بن الحسن المهدي عليه وعلى آبائه وأبنائه المعصومين ألف ألف سلام وتحية عدد ما في علم الله ، ١٢٣٩.

[1] - لقد أبرزت العجيب يا شيخ فجزاك الله عنا خير الجزاء وحشرك مع محمد وآله العلماء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وقد فرغ من تحقيقها والتعليق عليها العبد الأثيم والفاني الرميم أثير بن كريم بن عبد علي الخفاجي نسباً والمنصوري مولداً والنجفي مسكناً ومدفناً إن شاء الله تعالى في ليلة السبت في الساعة الحادية والعشرين ليلة التاسعة والعشرين من شهر رجب الحرام سنة ١٤٤٥ للهجرة النبوية على الصادع بها آلاف الثناء والتحية راجياً من المؤمنين الدعاء لي ولوالدي، ربّ ارحمهما واغفر لهما، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

شكر وتقدير :

حقيقة واجهت صعوبة في هذه النسخ ، فساعدني فيها جماعة من المحققين جزاهم الله خير الجزاء ، وكذلك أشكر كل من سعى في إظهار الكتاب ، وصلى الله على محمد وآله الأطياب .

فهرست الكتاب

مقدمة التحقيق ٣

موجز ترجمة المؤلف ٦

النسخ المعتمدة في التحقيق ١٣

كتاب فضل ونفع الصلاة على محمد وآل محمد ﷺ ١٩

المقدمة : الصلاة لغة ٢١

تنوير : مراتب العبادات تختلف حسب مراتب الفيوض والوجودات المقيدة ٢٤

صحة قراءة (صلى الله عليه وآله) بالنصب والجر وأرجحية الجرّ لوجوه ٢٥

الأول : إن الآل تابعة له ﷺ والأصل فيها المتابعة مطلقاً ٢٥

الثاني : عدم الخروج به عن القانون اللغوي ٢٦

الثالث : ورود الآل بالجر في أكثر النسخ المصححة من السجادية وغيرها ٢٩

فائدة : علة ترجيح (والصلاة) في هذا الدعاء الخاص لمحمد وآله ﷺ ٣٦

الفصل الأول : في بيان ما في الصلاة على محمد وآله من المزايا والفضائل ومعناها ويقع في مسائل ٣٨

الأولى : الصلاة على محمد وآله ﷺ من أفضل الأذكار والأعمال ٣٨

تنوير : للطاعة عشرة مبادئ من الإنسان حين عمله ٤٦

الثانية : من فضائل الصلاة وشدة الحاجة إليها توقف قبول الدعاء عليها ٤٨

الثالثة : لا تنحصر كيفية صيغة الصلاة عليه وآله في صفة مخصوصة ٥٢

الرابعة : الأفضل مراعاة مستحبات الدعاء في الوقت والداعي وغير ذلك ٥٣

الخامسة : معنى الصلاة الرحمة كما هي لغة ٥٦

السادسة : دلالة ظاهر التشريك بين محمد وآله ﷺ في الصلاة على مطلق الشركة لا على المساواة ٥٩
السابعة : روايات العامة في الصلاة على النبي ﷺ وآله ٦١
الثامنة : الإشكال المشهور الوارد على صيغة (اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم إنك حميد مجيد) وردّه ٦٣
الفصل الثاني : في فائدة الصلاة وبيان نسبتها وعموم نورها الوجودي والصفاتي ٦٥
انتفاعهم عليهم السلام بصلاتنا عليهم وبيانه في وجوه ٦٩
الأول : خلقنا من فاضل طينتهم ٦٩
الثاني : كما ذواتنا فاضل ذواتهم فكذا صفاتنا فاضل صفاتهم ٦٩
الثالث : خلقنا من فاضل طينة أبدانهم النورانية ٧٠
الرابع : كونه ﷺ الواسطة في النعم ووجوب شكر المنعم عقلاً ٧٢
الخامس : يجوز كونها مما تعبّدنا بها و إن لم تظهر لنا وجه الحكمة فيها ٧٢
تنبيه : دفع الإشكال الوارد على ظاهر قول بعض الأصحاب للإمام عليه السلام : أصلحك الله ٧٢
توضيح : إن الله تعالى صلى على محمد وآله قبل الكل بلا زمان ومكان وهذه أصل سائر الصلوات ٧٣
تنوير : معنى الصلاة ومقامها ٧٤
إشراق قدسي : صلى الله على محمد في مقام بدئه ٧٦
تنبيه : علة اختيار لفظ الصلاة في مقام الدعاء لهم عليهم السلام ٧٧

كتاب هل يقدر الله أن يخلق أفضل من محمد ﷺ ٧٩
الباعث على تأليف الرسالة ٨١
المقدمة وهي تشتمل على مسألتين ٨٣
المسألة الأولى : اعلم أن لله قدرة ذاتية هي عين الذات الأحدية ٨٣
الثانية : القدرة إذ مقدور كوناً ٨٤
الثالثة : مرتبة التعيين والتشخيص وبروز المعلول جامعاً لعلله وأسبابه مطلقاً بحسب قابليته المجعولة وتشخصه ٨٤
المسألة الثانية : من التواتر من وجوه عقلاً ونقلاً أن الله اختار محمداً (ﷺ) وطهّره واصطفاه في عالم الأمر بمشيئة الأمرية على جميع المكوّنات والممكنات ٨٥
الفصل الأول : في أنه هل يمكن أن يكون في الكون أفضل من محمد ﷺ، والمراد به المشيئة الكونية ، أو لا يمكن ٨٧
تنبيهات ٩٤
الأول ٩٤
الثاني ٩٥
الثالث ٩٦
الفصل الثاني : في أنه هل يقدر الله أن يخلق بحسب القدرة أفضل من محمد ﷺ و إن لم يقع بمقتضى المشيئة والحكمة الكونية ٩٧
ذكر ما استدل به المانع بحسب القدرة مطلقاً وردّه في وجوه ٩٨
الأول : إن فرض أفضل منه ﷺ يوجب ثبوت نقص في الله وفي الموجود ٩٨
الثاني : ادعاء بعض كثرة الأدلة النقلية على أنه لا يمكن وجود أفضل منه ﷺ ١٠٠
الثالث : ما ذكره حكماء النظر واستدل به بعضهم هنا ١٠٠
الرابع : وجوب تقديم الأشرف مما قام عليه الدليل العقلي والنقلي ١٠١

الخامس : لزوم البخل على الله وعدم مراعاته الأفضل والأصلح ، وذلك يوجب أنه لا أفضل منه كوناً وإمكاناً ١٠٢
السادس : استدل بعض من كتب في هذا المعنى على الاستحالة مطلقاً بما لا يخرج عما قرره شيخنا الشيخ أحمد بن زين الدين في شرح الجامعة ١٠٤
السابع : لعل الاستحالة بحسب القدرة يُتوهم من قول أهل النظر كلما أمكن بالنسبة إلى الله تعالى وجب ١١٠
أولاً ١١١
وثانياً ١١٢
الثامن : ردّ توهم مساواة الإمكان للكون والأمر الفاعلي للأمر المفعولي ١١٢
تفصيل المقام من وجوه ١١٣
الأول : إن الحقيقة المحمدية في مقام السرمد وعالم المشيئة ، والوجود المطلق هو الأمر المفعولي..... ١١٤
الثاني : النصوص الدالة على أنهم لولا أنهم يزدادون لنفد ما عندهم ١١٧
الثالث : الآيات الدالة على ذلك بحسب اللزوم والمفهوم ١١٧
تتمة ١٢٠

رسائل الميرزا

حسن كوهر الحائري

في التفسير والحديث والحكمة والأصول

تحقيق وتعليق

أثير الخفاجي

مراجعة وتصحيح

علي أكبر النجفي

- الكتاب : رسائل الميرزا حسن گوهر الحائري، أعلى الله مقامه، في التفسير والحديث والحكمة والأصول .
- تحقيق وتعليق : أثير الخفاجي .
- مراجعة وتصحيح : علي أكبر النجفي .
- الطبعة : الأولى .
- مكان الطبع : النجف الأشرف.
- الناشر : دار الأوحد للطباعة والنشر.
- سنة الطبع : ١٤٤٥ هـ .
- المطبعة : الثقلين .

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه التأويل والبيان بنور الحكمة والبرهان، وصلى على محمد سيد الإنس والجان، وعلى آله الحكماء الأعيان.

وبعد فيقول العبد الحقير الفقير إلى الله تعالى أثير الخفاجي : لمّا كان من نعم الله تعالى السابغة على العباد هو مداد العلماء العدول الذين ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين كما ينفي الكير خبث الحديد، وقعت بيدي رسائل في التفسير والحكمة للعالم الأكبر والنور الأزهر الميرزا حسن بن علي الشهير بگوهر الحائري أعلى الله درجته كما شرف خاتمته، أرسلها لي السيد الجليل والفاضل النبيل الكريم السيد محمد رضا ابن السيد العلم العلامة

أحمد الأشكوري، من مكتبتهم "مركز إحياء التراث" في قم المقدسة. فشمّرت عن ساق الجد في تحقيقها من بعد ما شوّقني إلى عالم المخطوط سيدي وسنادي ومن حبّه ذخرا لمعادي، النافي عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين **العلامة السيد معين الحيدري أطال الله بقاءه ودام في العزّ ارتقاءه**، بالنبي وآله صلى الله عليه وآله، مستعيناً بالله وبحجج الله تعالى راجياً التوفيق والسداد .

والآن نشرع في الاختصار من ترجمته والأمر موكول إلى كتاب " شميم المسك والعنبر في ترجمة الميرزا حسن الشهير بگوهر" من تأليف الشيخ الجليل والفاضل النبيل كثير التحقيق والتدقيق هادي مكارم تربتي المشهدي وفقه الله تعالى، وهو مطبوع في إيران في قم مؤسسة البلاغ.

موجز سيرة المؤلف

اسمه ونسبه :

هو شيخ الحكماء والمتألهين، قدوة الفقهاء والمجتهدين، قوام الملة والدين، مرجع الفحول والأساطين، أغلوطة الدهر والزمن، العلامة الوحيد الأنور المولى الميرزا حسن الشهير بـ(گوهر)، عطّر الله تربته القدسية وأعلى رتبته السنية، كان قدس سره عالماً فاضلاً حكيماً محققاً مدققاً منطقياً فلاق للشعر والأدب، أوحد أهل زمانه في الأصول والفقه والحكمة الإلهية وعلمي الحديث والتفسير وسائر العلوم الدينية والرياضية.

ولادته :

كان أصل ومولد هذا الرجل العظيم في قرية أوشتبين من مناطق قره داغ وأرسباران في آذربيجان.

أساتذته :

حضر في النجف الأشرف في درس الفحول والعلماء الكبار في ذلك العصر ومنهم :

١)- العالم الكبريائي الحكيم الرباني والفقيه الصمداني مفتاح علوم أهل البيت عليهم السلام الشيخ الأجل الأوحد الشيخ أحمد ابن زين الدين الأحسائي أعلى الله درجاته العالية .

٢)- المولى الوحيد العالم الفريد شيخ العلماء والمجتهدين الشيخ موسى بن الشيخ جعفر النجفي قدس الله سرّهما الشريف.

٣)- العالم الرباني المؤيد بلطف الله الجلي المولى الشيخ علي الرشتي رضوان الله عليه.

٤)- علامة دهره وفهامة عصره الجامع للعلوم العقلية والنقلية المولى الأفخر السيد عبد الله شبّر الكاظمي.

٥)- الشيخ العارف بلا مين ونادرة الكون والعين الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم البحراني.

٦)- السيد السند حجة الأكابر وسند الأعاظم المولى السيد كاظم الرشتي الحائري رفع الله أعلامه في جنات النعيم.

لقد كان كل واحد من هؤلاء الأجلاء أساطين التشيّع، وحيد زمانه، من حيث العلم والتقوى والاجتهاد والمرجعية.

تلامذته :

١- الحكيم الإلهي والفقيه الرباني وحيد عصره وسلمان زمانه المرحوم المولى ميرزا محمد باقر بن محمد سليم الإسكوئي رضوان الله عليه .

٢- جامع المعقول والمنقول وحاوي الفروع والأصول العالم المؤيد الإلهي المولى حسين بن علي الخسروشاهي رضوان الله عليه .

٣- شيخ العلماء والمتألهين وزبدة الفقهاء الربانيين الشيخ أحمد بن الحسين الشهير بـ(شكر النجفي).

٤- الشيخ المؤيد والعالم المسدّد الفقيه الحكيم الشيخ علي بن رحيم الخوئي الحائري رحمة الله عليه.

٥- شيخ الفقهاء والمجتهدين وعمدة الأعلام الربانيين المولى الشيخ محمد بن الشيخ حسين أبو خمسين الأحسائي قدّس الله روحه الشريفة المتوفى سنة (١٣١٦ هـ)

وغيرهم أعلى الله كلمتهم.

مؤلفاته :

وكان لهذا العالم الجليل الكثير من الآثار العلمية والحكمية النفيسة، وكذلك في علوم الحديث والفقه والأصول والتفسير، وهي حقاً بحر جمعت فيه لآلئ الأسرار والمقامات العالية لأهل بيت العصمة عليهم السلام، وأهم هذه المؤلفات :

١- المخازن، في حكمة أهل بيت النبوة والرسالة عليهم السلام.

٢- اللمعات، في أحوال المبدأ والمعاد.

٣- شرح حياة الأرواح، في أصول عقائد الإسلام والشيعة، ردّ فيه على اعتراضات الملا محمد جعفر الاسترابادي، بشكل قاطع وبأسلوب منطقي متين.

٤- البراهين الساطعة، وهو أيضاً في أصول العقائد ومباحث المبدأ والمعاد.

٥- الرسالة العملية، في المسائل والأحكام الفقهية وباللغتين العربية والفارسية.

٦- رسالة في تفسير الآية (٦٨) من سورة النحل المباركة، وهي هذه التي بين يديك أيها القارئ العزيز.

٧- رسالة في أجوبة مسائل متفرّقة كتبها بأمر أستاذه الكبير الشيخ الأوحد أحمد الأحسائي أعلى الله مقامه، وهي هذه التي بين يديك أيضاً أيها القارئ العزيز.

٨- شرح الخطبة المشهورة لثامن الأولياء علي بن موسى الرضا عليه وعلى آبائه الطاهرين وأبنائه الطيبين أفضل التحية والثناء والتي تبدأ بهذه الفقرة الشريفة : « أوّل توحيد الله معرفته ... إلخ ». وهذه الخطبة شرحها غير تامّ حققها وطبعها أستاذي الفاضل السيد معين الحيدري أطال الله بقاءه.

٩- تفسير الحديث النبوي الشريف : « علماء أمتي أفضل من أنبياء بني إسرائيل »، وهو أيضاً هذا الذي بين يديك أيها القارئ الكريم.

١٠- رسالة في جواب اعتراضات الملا محمد جعفر الاسترابادي.

وجميع هذه الكتب طبعت مرة أو أكثر.

١١- رسالة في الصوم.

١٢- رسالة في توجيه الكلمات.

١٣- رسالة في جواب السيّد محمد الملقب بسلطان العلماء النقوي الهندي بالفارسية. وغيرها من مؤلفاته يراجع الكتاب المذكور.

وفاته :

سافر المرحوم ميرزا حسن گوهر رضوان الله عليه في آخر سنة من عمره المبارك إلى الحجاز لزيارة بيت الله الحرام والمشاهد المقدسة في مكة المكرّمة والمدينة المنوّرة وخصوصاً المرقد الأنور لسيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلّم، وأئمة البقيع صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وهناك في جوار بيت الله الحرام لبّى نداء الحق والتحق بأوليائه الكرام، فدفن في وادي قريش المعلى تحت المدرجات المتّصلة بحائط مرقد عبد المطلب وعبد مناف وأبي طالب رضوان الله عليهم، وقد وقعت هذه الحادثة المؤسفة في سنة ١٢٦٦ هـ . وهذا التاريخ يساوي

بحساب الأبجد جملة (غاب نور = ١٢٦٦) رضوان الله عليه وأعلى الله درجاته في جنات النعيم بحق محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

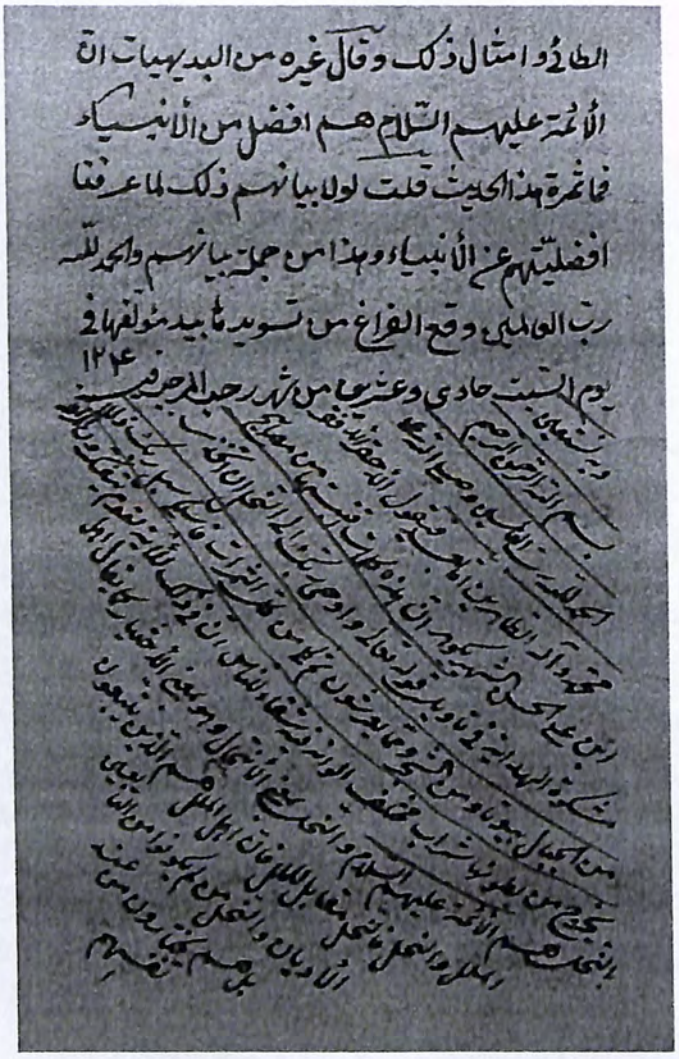

الصفحة الأخيرة من شرح حديث " علماء أمتي "، و الأولى من تفسير الآية الشريفة .

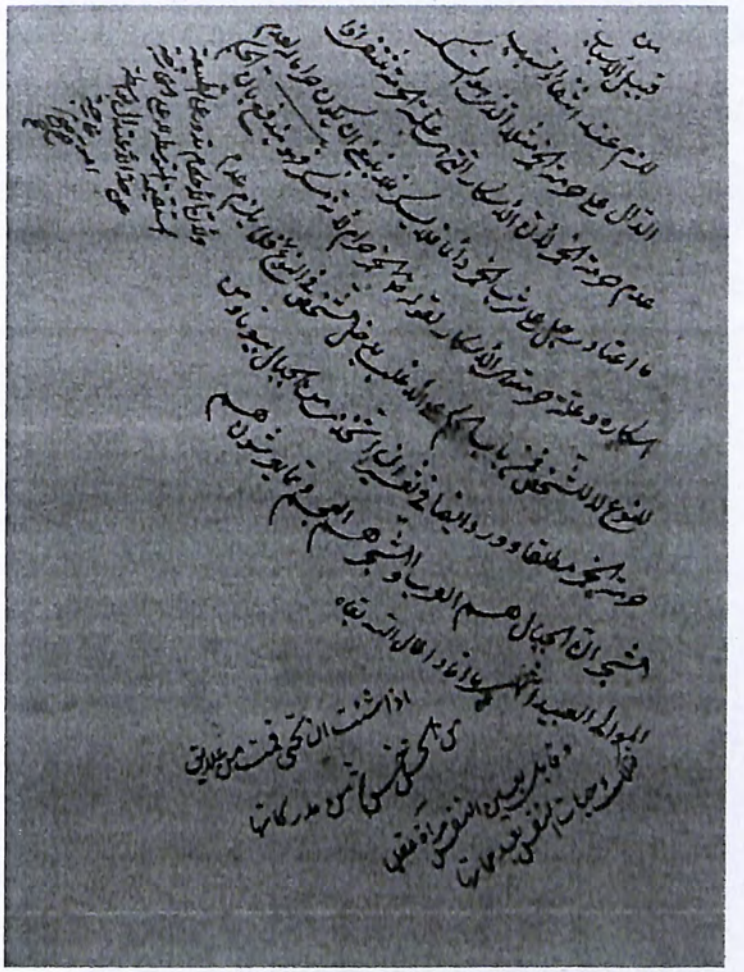

الصفحة الأخيرة من تفسير الآية .

١ – ((نص تفسير الآية الشريفة))

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى على محمد وآله الطاهرين. أما بعد فيقول الأحقر الأفقر ابن علي الحسن الشهير بگوهر: إن هذه كلمات اقتبستها من مصابيح مشكاة الهداية في تأويل قوله تعالى :

(وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ) (ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)[1].

المراد بالنحل هم الأئمة عليهم السلام، والنحل بمعنى الانتحال وهو بمعنى الاختيار كما يقول أهل الملل والنحل،

---

[1] النحل ، الآية : ٦٨ - ٦٩

فالنحل مقابل للملل، فإن أهل الملل هم الذين يتبعون الأديان، والنحل مَن لم يكونوا من التابعين، بل هم يختارون من عند أنفسهم شيئاً ويتبعونه.

فيورد على ذلك : بأنّ الأئمة عليهم السلام هم التابعون لدين الإسلام ولم يختاروا من عند أنفسهم شيئاً أبداً، فكيف يصحّ ؟

ويندفع بأن الأئمة عليهم السلام لما كانوا منغمرين في بحار طاعة الله، وما كان لهم شهوة عليهم السلام أن يقال في حقهم أهل النحل، ولا إرادة إلا إرادة الله سبحانه كما قال الله سبحانه في حقهم : " بل هم **(عِبَادٌ مُكْرَمُونَ، لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ)**[1]. فأخذ الله سبحانه من هواهم إلى رضاه حتى تمحّضوا في رضاه فلم يفعلوا إلا بما أراد حتى كان طاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، وإرادتهم إرادة الله، ومشيئتهم مشيئة الله، كما ورد في زيارة الحجة عجل الله فرجه :

---

[1] الأنبياء ، الآية : ٢٦ - ٢٧

(مجاهدتك في الله ذات مشيئة الله)[1]، فليس لله إرادة سوى إرادتهم، فمن أجل ذلك يصلح أن يقال في حقهم عليهم السلام " أهل النحل ". وهذا معنى التفويض المنسوب إليهم كما ورد عنهم عليهم السلام من أن الله فوّض أمور العباد إليهم كما في الزيارة الرجبية : **(أنا سائلكم وآملكم فيما إليكم التفويض وعليكم التعويض فبكم يجبر المهيض ويشفى المريض وعندكم ما تزداد الأرحام وما تغيض)**[2]؛ وأمثال ذلك لأنهم عليهم السلام علة الخلق ولأجلهم خُلق الخلق كما قال عليه السلام : **(نحن صنائع ربنا والخلق بعد صنائع لنا)**[3]. يعني أن الله سبحانه خلق الأئمة عليهم السلام لنفسه، وخلق الخلق للأئمة عليهم السلام، فلولاهم لما كان ما كان على ما كان فيما كان، كما قال الله في الحديث القدسي مخاطباً لنبيّه صلى الله عليه وآله :

---

[1] زيارة آل ياسين

[2] المزار الكبير لابن المشهدي ، ص . ٢٠٤

[3] نهج البلاغة ، ص . ٦٢٠ ، هكذا : فإنا صنائع ربنا ، والناس بعد صنائع لنا .

(لولاك لما خلقت الأفلاك)[1]. ومن المعلوم أنّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام هم من طينة واحدة وحقيقة واحدة كما قال علي عليه السلام : (**نحن أولنا محمد وأوسطنا محمد وآخرنا محمد**)[2] صلى الله عليهم أجمعين.

وليس هذا التفويض الذي ذكرنا من قبيل ما ذهب إليه المفوّضة لعنهم الله حيث قالوا أن الله فوّض الأمر إلى الأئمة عليهم السلام واعتزل عن الخلق. تعالى ربي عن ذلك علواً كبيراً، ولو كان كما ذهبوا إليه لكانت يد الله مغلولة وقال الله سبحانه : (**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا**)[3]، ولزم خروجه سبحانه عن سلطانه، بل هذا التفويض معناه أنهم عليهم السلام لما كانوا مستغرقين في بحر طاعته، ولم يكن لهم جهة غير جهة طاعته كانوا معادن حكمته وعيبة

---

[1] في مستدرك سفينة البحار للنمازي ، ج . ٨ ، ص . ٢٤٣ ، هكذا : قال صلى الله عليه وآله : لولاك لما خلقت الأفلاك ؛ وزاد بعض : و لولا عليّ لما خلقتك ؛ وزاد بعض : و لولا فاطمة لما خلقتكما .

[2] مشارق الأنوار للبرسي ، ص . ٢٥٦

[3] المائدة ، الآية : ٦٤

علمه فهم يتركون ما يريدون لأجل ما يريد، وهو يترك ما يريد لأجل ما يريدون وهم لا يريدون إلا ما أراد الله، ولذا كانت طاعتهم عين طاعة الله، وذلك قوله سبحانه : (ومَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّه)[1]. فلا يريد الله إلا بهم ولا يفعل إلا بهم.

ولما ثبت كون الأئمة عليهم السلام هم النحل لما عرفتَ عرفتَ وجه خصوصية إطلاق أمير النحل لأمير المؤمنين عليه السلام، والأمير من الميرة، وهو الذي يمير العلم للمؤمنين من قوله تعالى : **(وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ)**[2]. ولأجل هذا لا يُقال أمير المؤمنين إلا لعليّ بن أبي طالب عليه السلام. ومن رضي بأن يُقال له أمير المؤمنين فهو مأبون[3]؛ كما ورد أنّ رجلاً قال للصادق عليه السلام : يا أمير المؤمنين، فجلس عليه السلام شبه المغضب وقال : لمْ يرضَ أحدٌ أن يقال له أمير المؤمنين إلا

---

[1] النساء ، الآية : ٨٠

[2] يوسف ، الآية : ٦٥ ؛ سقط في المخطوط : (ونحفظ أخانا) .

[3] شخص مأبون : من تُفعل فيه الفاحشة ؛ المأبون : متّهم بعيب أو وصمة .

وهو مأبون[1]؛ نقلته بالمعنى. وذلك تأويل قوله تعالى : **(وإن يدعون من دونه إلا إناثا)**[2] الآية، وقوله تعالى : **(أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجبَالِ بُيُوتًا)**، الجبال جمع جبلة على غير قياس لغة العرب[3]، وهو من لغة ظاهر الظاهر من القرآن، كما ورد في بيان تفاسير القرآن وأمور الأئمة عليهم السلام، كما رواه الصفار بإسناده عنهم عليهم السلام : إنّ أمرنا هو الظاهر وظاهر الظاهر وباطن الظاهر وباطن الباطن وهو التأويل و تأويل التأويل إلى سبع مراتب[4]؛ نقلته بالمعنى.

---

[1] في تفسير العيّاشي : عن محمّد بن إسماعيل الرازي عن رجلٍ سمّاه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : دخل رجلٌ على أبي عبد الله فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقام على قدميه فقال : مه ، هذا اسم لا يصلح إلا لأمير المؤمنين عليه السلام ، الله سمّاه به، ولم يسمّ به أحد غيره فرضي به إلا كان منكوحاً وإن لم يكن به ابتلي به ، وهو قول الله في كتابه : (إن يدعون من دونه إلا إناثاً وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً)، قال : قلت : فماذا يدعى به قائمكم ؟ قال : يقال له : السلام عليك يا بقية الله ، السلام عليك يا ابن رسول الله.

[2] النساء ، الآية : ١١٧

[3] الجَبَل : اسم لكل وتدٍ من أوتاد الأرض إذا عظم وطال من الأعلام والأطواد والشناخيب ؛ لسان العرب لابن منظور.
والجمع : أجبُل وجِبال وأجبال .

[4] وروى عن ابن أبي محبوب عن مرازم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن أمرنا هو الحق و حق الحق و هو الظاهر و باطن الباطن وهو السرّ وسرّ السرّ وسرّ المستسرّ وسرّ مقنّع بالسرّ؛ بصائر الدرجات للصفار، ص : ٤٩

وقاعدة أخذه أن تأخذ من هذا اللفظ شيئاً ومن اللفظ الآخر شيئاً وتصيّرهما شيئاً واحداً، وتأخذ اللفظ وتصرف فيها كيف ما تشاء بشرط أن يكون موافقاً لظواهر الكتاب والسنة ويرد عن الأئمة عليهم السلام.

أما مثال القاعدة الأولى، فكقوله تعالى : **(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)**[1]، فيستخرج منها اسم هود عليه السلام، حيث تأخذ ناصية الدابة في حرف الدال وتلحقها بـ(هو) فيكون هود؛ وكذلك استخراج اسم (هابيل) عليه السلام من الآية الشريفة " وإنها لبسبيل مقيم"، فإذا أخرجتَ (لَبِسَ) من " إنها لبسبيل مقيم" فيبقى (إن هابيل).

ومثال القاعدة الثانية ففيما نحن فيه في الجبال والجِبلة، وقاعدة ظاهر الظاهر قاعدة شريفة منها يُستخرج خفيات الأمور والأسرار، وهذا باب واسع في القرآن لكن لا يطيق لاستخراجه إلا من كان راسخاً في العلم وهو الإمام عليه السلام.

---

[1] هود ، الآية : ٥٦

فالجبال عالم الغيب، وقوله سبحانه : **(وَمِنَ الشَّجَرِ)** هو عالم الشهادة، **(وَمِمَّا يَعْرِشُونَ)** روابط عالم الغيب والشهادة، **(ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ)** أيْ : انظروا هل يشير إلى حقائق طبائع عالم الغيب والشهادة ؟ وانظروا مقتضياتها، (واسلكي سبل ربك ذللا) واسلكوا سبيل ربكم ذللا، أيْ : لا تنظروا إلى أنفسكم كما أن ذلك مجبول فيكم، (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس) يعني إذا نظرتم إلى مقتضيات عالم الغيب والشهادة وروابطها بيّنوا تكاليفهم المقتضية لكينوناتهم الآئلة إلى السعادات الأبدية، فإن في ذلك شفاء لهم من كل داء الرذائل، أو إن في ذلك شفاء من كل داء الجهالة إذا علمتموهم التكاليف الشرعية بحسب مقتضى كينوناتهم.

وإذا درَيتَ ما بيّنتُ لك عرفتَ أن علل الشرع كلها من قبيل الأسباب له من قبيل المعرّفات.

وأما ما يورد على أن علل الشرع لو كانت من قبيل الأسباب للزم عند انتفاء السبب الدال على حرمة الخمر مثلاً

الذي هو السكر عدم حرمة الخمر، لأن الإسكار التي هي علة الحرمة تنتفي إذا ما اعتاد رجل على شرب الخمر دائماً فلا يسكر، فلا ينبغي أن يكون حراماً له لعدم إسكاره وعلة حرمته هي الإسكار، **لقوله صلى الله عليه وآله : الخمر حرام لأنه مسكر**[1]. فهو يندفع بأن الحكم للنوع لا للشخص، فمن باب الحكم على الأغلب يدخل الشخص في النوع، و لأن الأحكام تدور على الطبيعة المستقيمة المتوسطة لا على الخارجة عن حد الاعتدال بواسطة أمور خارجة، فلا يلزم عدم حرمة الخمر مطلقاً.

وورد أيضاً في تفسير: **(أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ)** أن الجبال هم العرب، والشجر هم العجم **(وَمِمَّا يَعْرِشُونَ)** هم الموالي العبيد.

---

[1] عن أبي جعفرعليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل مسكر حرام ، و كل مسكر خمرٌ؛ الكافي لثقة الإسلام الكليني ، ج . ٦ ، ص . ٤٠٨

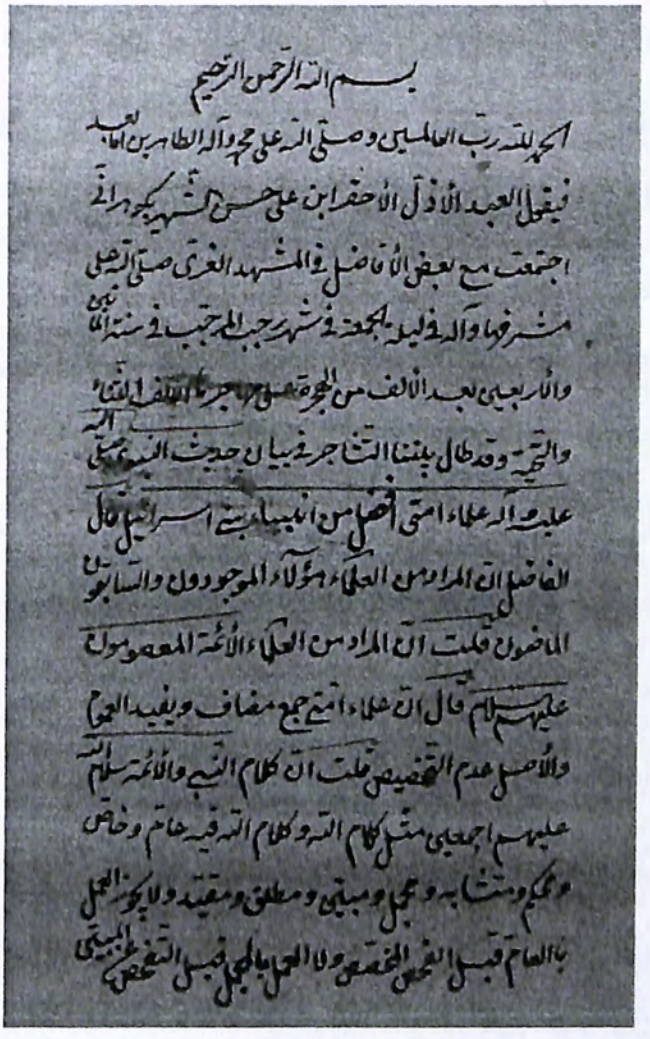

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين اما بعد

فيقول العبد الأذل الأحقر ابن علي حسن المشتهر بگوهر انى

اجتمعت مع بعض الأفاضل في المشهد الغروي صلى الله على

مشرفها وآله في ليلة الجمعة في شهر رجب المرجب في سنة الف

والأربعين بعد الألف من الهجرة على هاجرها الف الف

والتحية وقد طال بيننا التشاجر في بيان حديث النبي صلى الله

عليه وآله علماء امتي أفضل من انبياء بني اسرائيل قال

الفاضل ان المراد من العلماء هؤلاء الموجودون والسابقون

الماضون قلت ان المراد من العلماء الأئمة المعصومون

عليهم السلام قال ان علماء امتي جمع مضاف ويفيد العموم

والأصل عدم التخصيص قلت ان كلام النبي والأئمة سلام الله

عليهم اجمعين مثل كلام الله وكلام الله فيه عام وخاص

ومحكم ومتشابه ومجمل ومبين ومطلق ومقيد ولا يجوز العمل

بالعام قبل الفحص المخصص ولا العمل بالمجمل قبل التفحص عن المبين

الصفحة الأولى من شرح حديث " علماء أمتي "

٢ – ((شرح حديث " علماء أمتي ..."))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين. أما بعد فيقول العبد الأذلّ الأحقر ابن علي حسن الشهير بگوهر: إني اجتمعتُ مع بعض الأفاضل في مشهد الغري صلى الله على مشرّفها وآله في ليلة الجمعة في شهر رجب المرجّب في سنة المأتين والأربعين بعد الألف من الهجرة على مهاجرها آلاف الثناء والتحية، وقد طالت بيننا التشاجر في بيان الحديث النبوي صلى الله عليه وآله : (**علماء أمتي أفضل من أنبياء بني إسرائيل**)[١].

قال الفاضل أنّ المراد من العلماء هؤلاء الموجودون، والسابقون الماضون[٢].

---

[١] بحار الأنوار للعلامة المجلسي ، ج . ٢ ، ص . ٢٢

[٢] يقول العبد الحقير أثير : أنّ كثيراً من أهل العلم للأسف يفضّلون العلماء على الأنبياء والمرسلين عليهم السلام من حيث لا يشعرون، إذ قالوا وأوّلوا هذا الحديث الشريف على غير ما يريد الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، فجعلوا العلة معلولاً ...

قلتُ : إنّ المراد من العلماء الأئمة المعصومون عليهم السلام[1].

قال : إنّ علماء أمتي جمع مضاف ويفيد العموم، والأصل عدم التخصيص.

قلت : إنّ كلام النبي والأئمة سلام الله عليهم أجمعين مثل كلام الله، وكلام الله فيه عام وخاص ومحكم ومتشابه ومجمل ومبيّن ومطلق ومقيّد. ولا يجوز العمل بالعام قبل الفحص المُخصِّص، ولا العمل بالمجمل قبل التفحّص عن المُبيّن ولا العمل بالمطلق قبل الاستفسار عن المقيّد، وهكذا يجري جميعها في كلام النبي والأئمة عليهم السلام فهذا الحديث الشريف عام، وقد خُصّ بالأئمة عليهم السلام لِما ورد عنهم كما

... والمعلول علة ، والشعاع شمساً والشمس شعاعاً، والإمام مأموماً والمأموم إماماً، وجعلوا المخطئ معصوماً والمعصوم مخطئاً، أو يطرحونه ويردّونه. أضعف الإيمان التسليم ... نسأل الله تعالى العصمة من الزلل بالنبي وآله صلى الله عليه وآله.

[1] وهذا هو القول الحق، والتأويل الذي أراده المعصومون عليهم السلام، فعُلم وثبت أن الحديث خاص بهم عليهم السلام .

يروي الصفار في " بصائر الدرجات " بإسناده عنهم عليهم السلام : (**نحن العلماء، وشيعتنا المتعلمون، وسائر الناس غثاء**)، **بعد ما ذكر قوله عليه السلام : (إنما الناس اثنان عالم ومتعلّم وسائر الناس غثاء**)[1]. وذكر أمثال هذه الرواية فيه ما لم يكن في الآن.

قال : فلو كان كذلك لصحّ سلب العلماء عن كونهم علماء ، ومن البيّن عدمه، لأن العالم اسم لمن ثبت له العلم، والمشتقّ لا يتحقق إلا بتحقق المبدء وإن ليس فليس .

قلتُ : إن العالِمية لهولاء العلماء من باب الحقيقة الثانوية، لا من باب الحقيقة الأوّلية فيسلب عنهم بالحقيقة الأوّلية[2] . قال سيد الساجدين عليه السلام : (**لا علم إلا خشيتك، ليس لمن لم يخشك علم**)[3]. فيندفع ما أوردتَ من

---

[1] بصائر الدرجات للصفار ، ص . ٢٩

[2] أقول : كتب الشيخ الاوحد والسيّد الأمجد والشيخ المقدّس كتباً رائعة في الأصول الحقية النبوية الإمامية ، ارجع إليها لتعرف الحق .

[3] مصباح المتهجّد للطوسي ، ص . ٤٧٣

عدم صحة السلب، ولا يسلب بالنسبة إلى الحقيقة الثانوية للتبادر، وهذا الإطلاق من نمط الحقيقة بعد الحقيقة[1] في اصطلاحنا.

ثم قلت له : إن من ضرورة مذهبنا أنّ الأنبياء عليهم السلام كلّهم معصومون مسدّدون لا يجوز عليهم الخطأ، وعلمائنا رضوان الله عليهم أجمعين ليسوا بمعصومين ويجوز عليهم الخطأ. وهل يجوّز العقل تفضيل المخطئ على المصيب؟!

قال : هذا ينتقض بأنّ من الأنبياء مَن كان مبعوثاً إلى أهله ، ومنهم من كان نبياً على نفسه ولم يتعدّ إلى غيره ، ومن المعلوم أن علمائنا رضوان الله عليهم يهدون الناس بعلومهم إلى مسلك الهداية في مشارق الأرض ومغاربها، فمن كان هدايته عامة فالعقل يحكم بأفضليته ممّن كان هدايته خاصة.

---

[1] وهذا الاصطلاح الذي يحلّ به كثير من الأخبار، ويندفع به كثير من المحاذير، مما انفرد به شيخنا الأجلّ الأوحد وتلامذته أعلى الله مقامهم ؛ ارجع إلى كتبهم الأصولية .

قلتُ : إن علم النبيّ وهدايتَه وإن كان لنفسه تأسيساً وعلوم هؤلاء العلماء تأكيد كما أنّ الوحي لأئمتنا عليهم السلام تأكيد لا تأسيس، ومن المعلوم تقدّم التأسيس على التأكيد .

قال : إنّ من ضرورة الدين انقطاع الوحي بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله، والمنكر لهذا خارج عن حدّ الإسلام.

قلتُ : نعم انقطاع الوحي التأسيسي من ضرورة الدين، لا انقطاع الوحي التأكيدي، بل من ضرورة المذهب كون الوحي التأكيدي لأئمتنا عليهم السلام كما تواتر الأخبار أن جبرائيل والملائكة وروح القدس كانوا يهبطون على وجه الأرض، ويتشرّفون بزيارة أئمتنا عليهم السلام، ويحدّثونهم بالأخبار والآثار وما يقع من الحوادث، وكانت منازلهم مهبط الوحي ومختلف الملائكة.

قال : هل كان النبيّ صلى الله عليه وآله قصر عن تبليغ الأحكام والفرائض والسنن أم بلّغ الأحكام بالتمام ؟

قلتُ : لا بل بلّغ بالتمام والكمال .

قال : فما فائدة التأكيد ؟

قلتُ : تبيين المجملات وبيان المحكمات والمتشابهات، لأنّ الكتاب وسنة النبيّ صلى الله عليه وآله لا يرفعان عنّا الخلاف في الأزمان كما يُشهد ببداهة العيان.

ثم قلتُ : ما تقول في القرآن هل فيه تبيان كلّ شيء أم لا ؟ فإن قلتَ بالأوّل فأرني تمام الأحكام، وإن قلت بالثاني فقد خالفت كلام الله حيث يقول عز وجل : (**وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**)[1]، وقال : (**فيه تبيان كل شيء**)[2].

قال : المراد من الكتاب اللوح المحفوظ كما ذكر صاحب مجمع البيان[3].

---

[1] الأنعام ، الآية : ٥٩

[2] في سورة النحل ، الآية ٨٩ هكذا : (ونزّلنا عليك الكتابَ تِبْياناً لكلّ شيء).

[3] قال في مجمع البيان ، ج . ٤ ، ص . ٧٢ : (إلا في كتاب) معناه : وهو مكتوبٌ في كتاب (مبين) أي : في اللوح المحفوظ ، ولم يكتبها في اللوح المحفوظ ليحفظها ويدرسها، فإنه كان عالماً بها قبل أن كتبها، ولكن ليعارض الملائكة الحوادث ...

قلتُ : إنّ الأخبار قد تكاثرت وتواترت في أنّ المراد من الكتاب أيضاً هذا القرآن الذي بين أظهرنا، ولا ينافي كون المراد أيضاً من الكتاب اللوح المحفوظ.

وإذا تحقق ذلك فنقول ولا قوة إلا بالله : إنّ فائدة التأكيد تبيين الأحكام بالتفصيل.

فلمّا بلغنا إلى هنا، قال بعض الأفاضل – أطال الله بقاءه – : ما المانع من كون العلماء أفضل من الأنبياء عليهم السلام في العلم، وإن كان الأنبياء عليهم السلام معصومين.

قلت : إن الأنبياء عليهم السلام هم علماء لا يجهلون، والكليني رحمه الله تعالى عقد في الكافي باباً في أن الأنبياء عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون[1].

... على ممرّ الأيام بالمكتوب فيه ، فيجدونها موافقة للمكتوب فيه ، فيزدادون علماً ويقيناً بصفات الله تعالى ، وأيضاً فإنّ المكلّف إذا علم أن أعماله مكتوبة في اللوح المحفوظ تطالعها الملائكة قويت دواعيه إلى الأفعال الحسنة وترك القبائح .

[1] في الكافي للكليني ، ج . ١ ، ص . ٢٦٠ (أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم).

قال : ينافي ذلك ما ورد في القرآن والأخبار من قضية موسى والخضر على نبيّنا وآله وعليهما السلام.

قلتُ : إنّ ذلك سرّ مستسر لا ينبغي أن يطلع عليها إلا العلماء الراسخون، وذلك أنّ موسى عليه السلام عَلِمَ ذلك بالخضر عليه السلام، كما أنّ القلب يعلم تفاصيل المرئيات بالعين، فلولا العين لم ير القلبُ شيئاً من عالم الجسم، فهكذا يجري في قضيتهما، ولا ينافي ذلك علمه بما كان وما يكون، لكن علمهم بما يكون لا يكون كليّاً، لأنّ الإمكان له ثلاث مراتب : فمنها أنها لا يكون أبداً كشقاوة الأنبياء عليهم السلام وسعادة الأشقياء، ومنها ما يجوز أن يكون لكنّه لم يكن لعدم تهيؤ الأسباب والمصالح من شرائط استعداده ومتمّماته ومكملاته ، ومنها ما يكون وقد تهيئت استعداده وأسبابه ومتمماته ومكملاته . أما القسمان الأولان فلا يحيط علم الأنبياء والمرسلين عليهم السلام بهما. وأما القسم الثالث فيحيط علمهم عليهم السلام به ، وهم يعلمون علم ما يكون من القسم الثالث.

قال غيرُهُ : نعم، لا يكون العلماء أفضل من الأنبياء بل مساوون لهم، لِما قال صلى الله عليه وآله : علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل[1].

قلتُ : إنّ المراد أيضاً من هذا الحديث هم الأئمة عليهم السلام، لِما قد بيّنا سابقاً من علوّ رتبة الأنبياء وعظم شأنهم وشرف محلّهم، والتشبيه في هذا الحديث الشريف من قبيل تشبيه الكامل بالناقص[2]، كما هو واقع في كلام الله ، وشاع في كلام العرب ، كما قال الله عز وجل : (**اللّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاح**)[3]، وقال الشعراء في قصائدهم في مدح السلاطين : (إنك معدن الجود كحاتم الطائي)[4]، وأمثال ذلك.

---

[1] بحار الأنوار للعلامة المجلسي ، ج . ٢ ، ص . ٢٢

[2] مثلاً تشبيه عليّ عليه السلام بالأسد من جانب الشجاعة والقوّة ، و إلا ففي الحقيقة الأسد هو الذي يستمدّ القوّة من عليّ عليه السلام .

[3] النور ، الآية : ٣٥

[4] حاتم الطائي – رجل معروف بكثرة كرمه .

وقال غيرُهُ : من البديهيات : إن كان الأئمة عليهم السلام هم أفضل من الأنبياء عليهم السلام فما ثمرة هذا الحديث ؟

قلتُ : لولا بيانهم ذلك لَما عرفنا أفضليتهم عليهم السلام عن الأنبياء عليهم السلام، وهذا من جملة بيانهم .

والحمد لله رب العالمين

وقع الفراغ من تسويدها بيد مؤلّفها في يوم السبت الحادي والعشرين من شهر رجب المرجّب سنة ١٢٤٠

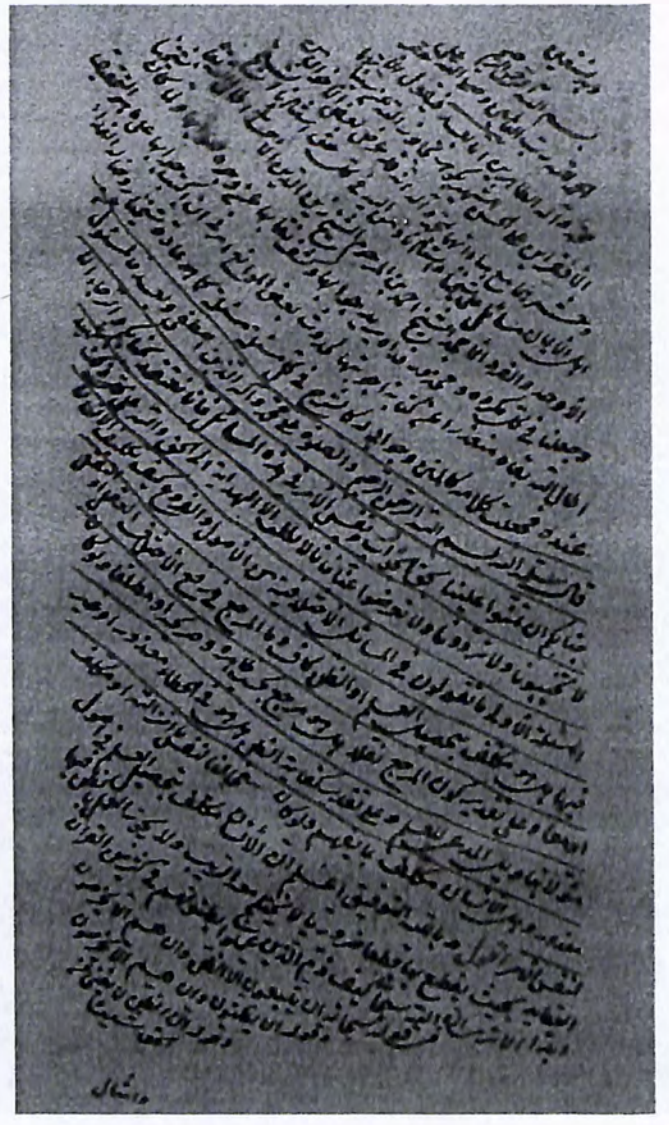

الصفحة الأولى من أجوبة المسائل .

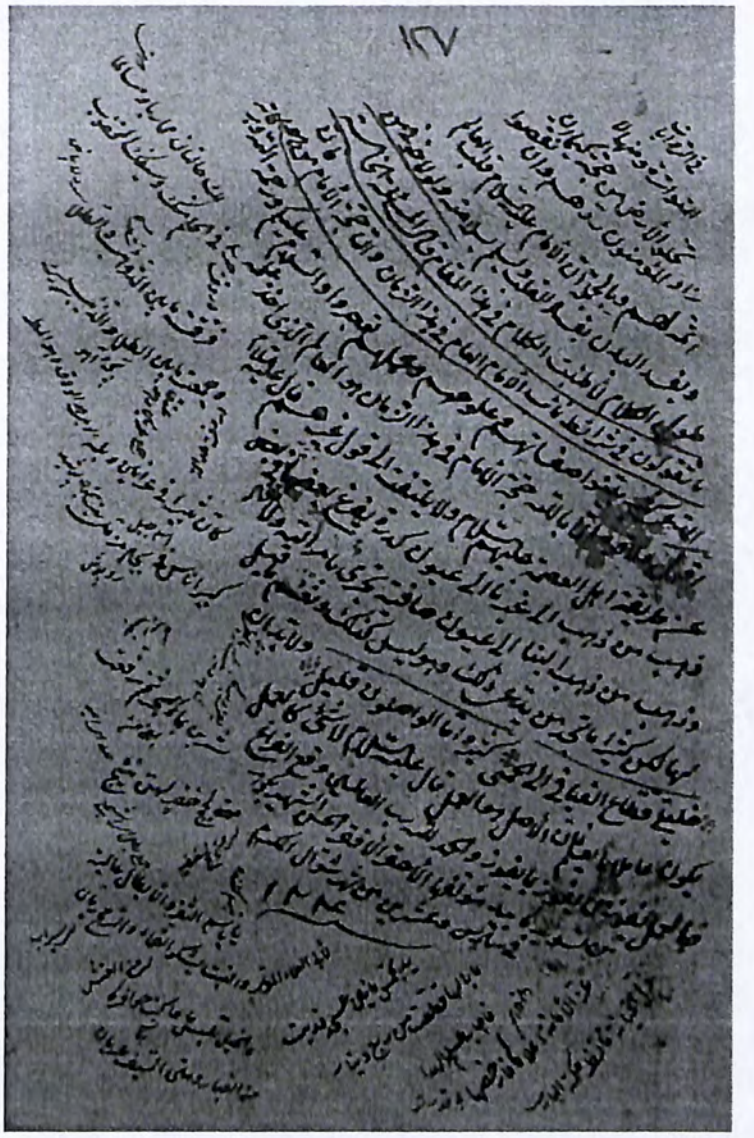

الصفحة الأخيرة من أجوبة المسائل .

٣ - ((أجوبة المسائل))

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين وصلى على محمد واله الطاهرين. أما بعد فيقول الأحقر الأفقر ابن علي الحسن الشهير بگوهر تجاوز الله عن سيئآتهما وحشرهما مع ساداتهما بمحمد وآله صلى الله عليه وآله : أنه قد عرض بعضُ الإخوان من أهل الإيمان مسائلَ **على شيخنا وأستاذنا ومن إليه في كل حق استنادنا الشيخ الأوحد والفرد الأمجد الشيخ أحمد بن المرحوم الشيخ زين الدين الأحسائي أطال الله بقاءه وجعلنا في كل مكروه ومحذور فداه** ، يريد جوابها وكشف نقابها عن وجوه صوابها ، **ولما كان شيخنا أطال الله بقاءه معذوراً عن كتابة أجوبتها لحدوث بعض الموانع أمرني أن أكتب جوابها**

على ما هو التحقيق عنده . فجعلت كلامه كالمتن وجوابي له كالشرح في كل مسألة مسألة ، كما هو عادة شيخنا أرواحنا له الفداء .

قال سلمه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة على محمد وآله الذين اصطفى. وبعد فالمسؤول عن جنابكم أن تمنّوا علينا بحق الجواب، ونفس الأمر في هذه المسائل فإنا نعتقد بجنابكم ، والرجاء أن لا تخيبونا ولا تردّونا، ولا تعرِضوا عنا، فإنا لا نطلب إلا الهداية إلى الحق ، والله على ذلك شهيد .

((المسألة الأولى))

ما تقولون في المسائل الاختلافية من الأصول والفروع؟ كيف تكليف الإنسان فيها بين هو مكلّف بتحصيل العلم أو الظن كافٍ؟ وما المرجع في رفع الاختلاف : العقل أو النقل؟

أو معا؟ وعلى تقدير كون المرجع نقلاً هل هو مرجع بحسب ظاهره وصريحه؟ أو مطلقاً؟ ولو كان مؤولاً بتأويل المدعي للعلم؟ وعلى تقدير كفاية الظن هل هو في الخطأ معذور؟ أو غير معذور؟ وهل الإنسان مكلّف بما يفهم؟ ولو كان مخالفاً لنفس ما أنزل الله ؟ أو مكلّف لنفس الأمر؟

أقول وبالله التوفيق : إعلم أن الإنسان مكلّف بتحصيل العلم في أصول العقائد بحيث يقطع بها قطعاً ضرورياً لا يختلج معه الريب ، و لا يجوز العمل بالظنّ فيها أبداً. ألا ترى أنّ الله سبحانه كيف ذمّ الذين عملوا بظنونهم في كثير من القرآن في قوله سبحانه : (**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**)[1]؛ وقوله : (**إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي عنَ الْحَقِّ شَيْئاً**)[2] وأمثال ذلك.

---

[1] الأنعام ، الآية : ١١٦

[2] يونس ، الآية : ٣٦

نعم، يكفي الظنّ في الفروع [1]، كما سنبيّن في المسألة الثانية، والمرجع في رفع الاختلاف العقل والنقل معاً، لأنّ العقل حجة باطنية، والنقل حجة ظاهرية، ولن يتعارضا أبداً لاتّحاد الظاهر والباطن، وإذا حصل التعارض طُرح ما خالف النقل، لأنّ ما خالف النقل ليس من العقل، والعقل معصوم لا يخالف ما قال أهل العصمة عليهم السلام، والنقل مرجع بظاهره وصريحه وتأويله الراجع الى ظاهره ، لا كلّ تأويل يخالف ظاهره وصريحه من محكماته دون متشابهاته، ولا عذر للمخطئ في مجملات أصول العقائد دون تفصيلاتها، فإن الإنسان ربما اعتقد اعتقاداً صحيحاً في بعض أصول الاعتقاد إجمالاً وأخطأ في التفصيل، ولعلّ الله سبحانه يغفر له ويتوب

[1] يعترض كثير من الجهلة الذين لا خبرة لهم بعلم الأصول الحقّ، أن الظنّ مذموم في سبعين آية فكيف نعمل به ؟ وكذلك في الأخبار ؟! نقول : أنّ هذا في أصول الدين الواجب إثباتها بالعقل إجمالاً على كلّ مكلّف، وهو حكم واقعي لا يتغيّر ولا يتبدّل، ويجب فيها اليقين. وأما الحكم الظاهري الثانوي فيتغيّر ويتبدّل على حسب الزمان والمكان وما تقتضيه المصلحة في الرعية على حسب ما يريد الراعي عجّل الله فرجه، الذي استرعاه الله أمر غنمه، وإلا فحاشا علماء الإمامية من القياس والظنون الغير المرضية شرعاً. وأما الظنون المتاخمة للعلم واليقين فحجّة بإمضاء حكماء الدين عليهم السلام . راجع كتب الشيخ و السيّد أعلى الله مقامهما فإنهما أفضل من كتبا في الأصول .

عليه إن الله توّابٌ رحيمٌ، والإنسان مكلّف بما يفهم من خطابات الله وخطابات الأئمة عليهم السلام، لتأويل قوله سبحانه : **(قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ)**[1]. والافهام والبيان شرط التكليف، فبانتفاء الشرط ينتفي المشروط، فلا تكليف إلا بعد البيان، لا أنه مكلّف بما يفهم مطلقاً، وكيف يكون ذلك، والله لم يترك الناس سدىً، ولم يهملهم عابثاً، ولا بدّ أن يكون ما فهم من أصول العقائد مطابقاً لنفس الأمر.

وأما في الفروع فيجيئ حكمه إن شاء الله .

قال سلمه الله :

((المسألة الثانية))

ما تقولون في زمان الغيبة هل باب العلم بالأحكام والأوامر والنواهي مسدود، أو مفتوح فيها على الإطلاق ؟ أو

---

[1] يوسف ، الآية : ٧٩

مسدود على غير المخلص، ومفتوح على المخلص الطالب الداخل من الباب ؟ وعلى تقدير الفتح يبلّغ الإمام الغائب عليه السلام إلى خواصه شفاهاً؟ بواسطة أو بلا واسطة ؟ أو لا يبلّغ شفاهاً، بل بطريق آخر؟ ومجمل الكلام أنّ باب التبليغ مسدود في زمان الغيبة مطلقاً؟ أو على طائفة خاصة دون الآخرين؟ بيّنوا تؤجروا .

أقول ولا قوة إلا بالله : إن الحكم حكمان : حكم واقعي أوّلي ويُسمّى بالنفس الأمري، وحكم واقعي ثانوي، وهو المسمّى بالحكم الظاهري.

إنّ باب العلم بالنسبة إلى الحكم الواقعي الأوّلي فهو منسدّ من لدن آدم إلى قيام قائم أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين، ورزقنا الله شرف زيارته في قيامه عجّل الله فرجه ووفقنا لطاعته ، فإنه عليه السلام لما يخرج يفتح باب العلم إلى ذلك الحكم بإذن الله عزّ وجلّ ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً.

وأما باب العلم بالنسبة إلى الحكم الواقعي الثانوي فهو مفتوح في زمان المعصوم عليه السلام، وفي زماننا أيضاً، ولا تفاوت بين الزمانينِ.

فإن قلتَ : إنّ الرجل منا كان فيَ زمان المعصوم عليه السلام ويشافه المعصوم عليه السلام، والمعصوم عليه السلام ظاهر بأمر، وهذا الزمان كيف يساوي ذلك الزمان؟ والإمام عليه السلام غائب عن أبصارنا، وما نشاهده لنسأله عمّا يشكل علينا.

قلتُ : إن كان الإمام عليه السلام غائباً عنك فأنت لستَ غائباً عن الإمام عليه السلام، فهو يدبّر أحوالك كيفما يشاء الله لأنه راعٍ للخلق، والراعي لا يغفل عن حال الرعيّة أبداً، إذ من يغفل عن حال الرعيّة لا يصحّ في الحكمة ولا يجوز على الله أن يجعله سلطاناً، ويأمر الناس باتّباعه. فالإمام عليه السلام ناظر إلى رعاياه، ويسدّدهم إلى الصواب، ويردعهم عن الشكوك والارتياب. فأنتَ حالك الآن كحال الجالس بين

يدي الصادق عليه السلام، ويقول له : يا مولاي، حدّثني فلان عن أبيك عليه السلام أنه قال كذا، فإن كان صدقاً فكان يقرّره، وأنت تسأل الإمام عليه السلام كأنك بين يديه، وتعرض عليه الرواية، فإن سكت علمت أنه قرّرك عليها. لكن يجب التقرير عليه إذا تتبّعتَ وبذلتَ جهدك وبعد ذلك تخيّرتَ فيه، فيقرّرك عليه السلام، وإلا فيردعك عنه، كما وقع لكثير من العلماء، منهم المفيد رحمه الله تعالى، والعلامة رحمه الله تعالى.

ثم إنّ المجتهد الذي يحكم في الأحكام الشرعية فإنه إنما يحكم عُلى علم باتّ : ما أدّى إليه اجتهادي فهو حكم الله في حقي قطعاً. هكذا كانوا أصحاب الأئمة عليهم السلام في زمان الأئمة عليهم السلام، كانوا يأخذون عن الأئمة عليهم السلام ويقطعون بأنه هذا حكم الله في حقهم، مع أنّ منهم من كان يسأل عن الإمام عليه السلام عن مسألة، ويجيبه الإمام عليه السلام، ويسأله غيره عن تلك المسألة، ويجيبه بجواب آخر، ويسأله غيره وهو يجيبه بجواب آخر، فكل ذلك كان لهم

حكماً واقعياً ثانوياً، إذ لا تعدّد في الحكم الواقعي الأوّلي. فكذلك حكم المجتهدين في زمان الغيبة، فباب العلم إلى الحكم الواقعي الظاهري مفتوح في زمان الإمام عليه السلام وفي زماننا، وباب العلم بالنسبة إلى حكم النفس الأمري فمسدود، **ولذا نقول بالظن بالنسبة إلى الواقعي الأولي، والواقعي الثانوي نسمّيه ظنياً، و لأجل انسداد باب العلم كُلّفنا بالعمل بالظنون، فالكل متعبّد بظنّه، فالكل سواء في ذلك الحاضرون في مجلس الإمام عليه السلام والغائبون. وأما الخصيصون، أيضاً تتفاوت أحوالهم في العنايات الخاصة.**

فإن قلتَ : إنّ الخطاب الواصل إلى الحاضرين عند الإمام عليه السلام شفاهيّ، ولا يصل خطاب الإمام عليه السلام إلينا إلا بالوسائط فتنتفي المشافهةُ .

قلتُ : إنا بيّنا في رسائلنا أنّ خطابات الأئمة عليهم السلام مثل خطاب الله، ولا يضرّ في شفاهية الخطاب اعتبار الوسائط، لأنّ الوسائط أوعية لنقل خطابه عليه السلام، مثله

الماء الصافي إذا جعلته في الكوز ثم فرغته في الكؤوس، فالماء لم يتغيّر بانتقاله من الكوز الى الكؤوس. **قال عليه السلام : (إنّ لنا أوعية نملؤها علماً لتنقلها إليكم، فخذوها تجدوها نقيّة صافية)**[1]. فلا يضرّ كثرة الوسائط في شفاهية الخطاب أصلاً على ما هو الحق عندنا.

قال سلمه الله :

((المسألة الثالثة))

ما تقولون في الكشفيات والمعقولات التي لم ير صاحبها رواية مطابقة لها صحيحة، هل هي حجة عليه وعلى مقلّديه؟ أو غير حجة على أحد؟ أو على التفريق؟ وهل يجوز

---

[1] بحار الأنوار للعلامة المجلسي ، ج . ٢ ، ص . ٩٣ : كتاب زيد الزراد ، عن جابر الجعفي قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إن لنا أوعية نملؤها علما وحكما، وليست لها بأهل ، فما نملؤها إلا لتنقل إلى شيعتنا ، فانظروا إلى ما في الأوعية فخذوها ثمّ صفّوها من الكدورة ، تأخذونها بيضاء نقية صافية ، وإياكم والأوعية ، فإنها وعاء فتنكّبوها.

خلوّ واقعة من الوقائع من الرواية المعتبرة في هذا الزمان؟ أو لا يجوز على الله ؟ وبالجملة يجب على الله البيان؟ أو لا يجب؟ .

أقول : إنّ الكشفيات والمعقولات التي لم ير صاحبها رواية مطابقة لها صحيحة ليست بحجة، ولا يجوز الاعتقاد بها، ولا الاعتماد عليها لصاحب الكشف، والمقلّد، لأنّ الكشف الغير المطابق لمذهب الأئمة عليهم السلام إنما هو من الشيطان الرجيم، وباطل قطعاً، **(وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ)**[1]، وهذا الكشف من وحي الشياطين. ولا يجوز خلوّ واقعة من الوقائع من الرواية المعتبرة، **لقوله عليه السلام : (وان من شيء إلا وفيه كتاب وسنة)**[2]. فكلما فرضته شيئاً ففيه كتاب وسنة، إلا أنّ الكتاب والسنة لنوع الواقعة لا للشخص. وبالجملة يجب على الله البيان في كل شيء، حتى أرش الخدش، فافهم .

---

[1] الأنعام ، الآية : ١٢١

[2] الكافي للكليني ، ج . ١ ، ص . ٥٩

قال سلمه الله :

((المسألة الرابعة))

ما الفائدة في وجود الإمام عليه السلام على تقدير سدّ الباب وقطع التبليغ ؟ وكيف يجوز الحكم بوجوب وجوده في كل عصر مع هذا ؟ .

أقول : إنا قد بيّنا سابقاً أنّ الإمام عليه السلام لا يتفاوت حاله في حضوره وغيبته عنا، بل حالاته متساوية في إجراء الفيض وتصرّفه في الأمور، ليس كما توهّم بعض أنّ الإمام عليه السلام ليس متصرّفاً في زمان الغيبة، كما قال : وجوده لطف وتصرّفه لطف آخر، وعدمه منا، بل إنما هو متصرّف على كلّ حال، وفي كلّ حال، كما **قال الحجة عجّل الله فرجه : (ما ضرّني غيبتي، ولا نفعهم حضورهم)**[1]. وعلى

---

[1] لم أعثر على هذا النص على حسب اطلاعي القاصر، ولكن في " كمال الدين " للصدوق ، ج . ٢، ص . ٥١٣ ، قال عجّل الله فرجه الشريف : وأما وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيّبتها عن الأبصار السحاب ، وإني لأمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء .

قولك " على تقدير سدّ الباب وقطع التبليغ "، أيضاً يجب وجوده لبقاء الأرض على حالها، وإلا لساخت الأرض بأهلها، كما وردت في الروايات المتواترة، ومنها : **(لا تخلو الأرض من حجة كيما إن زاد المؤمنون ردّهم وإن نقصوا شيئاً أتمّه لهم)**[1]. وبالجملة إنّ الإمام عليه السلام قلب العالَم، ويفسد البدن بفساد القلب ويسلم بسلامته، ولولا خوفي من طول الكلام لأطنبت الكلام في هذا المقام.

[1] الكافي للكليني ، ج . ١ ، ص . ١٧٨

قال :

((المسألة ألخامسة))

ما تقولون في شرائط نائب الإمام عليه السلام العام في هذا الزمان[1] ؟ وإن حجة الإمام عليه السلام مَن هو؟ فإنّ المدّعي كثير. بيّنوا صفاتهم وعلومهم وعملهم تؤجروا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أقول ولا قوة إلا بالله : حجة الإمام عليه السلام في هذا الزمان هو العالم الذي أخذ علمه عن طريقة أهل العصمة عليهم السلام، ولا يلتفت إلى قول غيرهم. **قال عليه السلام : (ذهب مَن ذهب إلى غيرنا إلى عيون كدرة يفرغ بعضها في بعض، وذهب من ذهب إلينا إلى عيون صافية تجري بأمر الله**

---

[1] أقول : لسيّدنا ومولانا فخر الأفاخم و الأعاظم مولانا السيّد كاظم الرشتي أعلى الله مقامه رسالة عظيمة في صفات المجتهد ، ارجع إليها لتعرف العالم الحق الذي يجب اتّباعه وتقليده.

ولا نفاد لها)[1]، لكن كثيراً ما تجد مَن يدّعي ذلك وهو ليس كذلك، ونعم ما قيل :

خليلي قطاع الفيافي الى الحمى ،

كثير واما الواصلون قليل[2]

ولا بد أن يكون عاملاً بما يعلم ، فإن الأصل هو العمل. **قال عليه السلام : (لا شيء كالعمل)**[3]. فالبعمل يفوز مَن يفوز.

---

[1] الكافي للكليني ، ج. ١ ، ص . ١٨٤

[2] إحقاق الحق وإزهاق الباطل للقاضي نور الله التستري

[3] لم أعثر عليه .

والحمد لله رب العالمين

وقع الفراغ من تسويدها بيد مؤلفها الأحقر الأفقر الحسن الشهير بگوهر، في السادس والعشرين من شهر شوال المكرّم سنة ١٢٤٠ [١].

---

[١] و وجدنا في نهاية المخطوطة تقريض الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي أعلى الله مقامه على هذه الأجوبة و هو هذا :
و هذا صورة خط الشيخ أطال الله بقاءه :
بسم الله الرحمن الرحيم
إنّ الولد الروحاني الآخوند الملا حسن المذكور بلّغه الله الأماني أرسلت إليه هذه المسائل ليجيب عنها ، فأجاب أيّده الله بما لو كنت أنا المجيب أجبت به ، شكر الله سعيه و رفع شأنه و علا قدره و مكانه ،
و كتب العبد المسكين أحمد بن زين الدين ، والحمد لله ربّ العالمين

مصادر الكتاب

١ – القرآن الكريم

٢ – الكافي للكليني

٣ – بصائر الدرجات للصفار

٤– بحار الأنوار

٥ – مصباح المتهجد للشيخ الطوسي .

الفهرست

١ – المقدّمة..... ٢

٢ – تفسير آية ألنحل ١٢

٣ – شرح حديث علماء أمتي ٢١

٤ – أجوبة مسائل خمسة ٣١

٥ – المسألة الأولى ٣٢

٦ – المسألة الثانية ٣٥

٧ – المسألة الثالثة ٤٠

٨ – المسألة الرابعة ٤٢

٩ – المسألة الخامسة ٤٤